وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ـ قطب شتمة ـ

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

حزب العدالة والتنمية ودوره في نهضة تركيا خلال (2002 – 2014)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعـداد الطالب:

علي عزي

إشراف الأستاذ:

علي بلدي

السنة الجامعية : 2016/2015

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ـ قطب شتمة ـ

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

حزب العدالة والتنمية ودوره في نهضة تركيا خلال (2002 – 2014)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعـداد الطالب:

علي عزي

إشراف الأستاذ:

علي بلدي

السنة الجامعية : 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ﴾

سورة الروم [الآية 54]

شكر وتقدير

أقدم شكري الخالص وتقديري الكبير إلى الأستاذ المشرف علي بلدي على صبره، وجهده المبذول في متابعة هذا العمل وتصويبه

كما أسدي جزيل شكري إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على جهودهم المضنية في تقدير وتقييم هذه الدراسة

فلكم مني أساتذتي الكرام تحية الإكبار والقدير

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أسرتي التي ما فتئت تحثني على الصبر والمثابرة والإصرار

فلهم مني كل الحب والمودة والوفاء

والشكر الموصول إلى زملائي وزميلاتي وكل الأصدقاء الذين رافقوني طيلة إنجاز هذا العمل

فلهم مني تحية إخلاص ووفاء

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر الى كل أساتذة قسم التاريخ و كل العاملين بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر

إلى كل هؤلاء جميعا أقول شكرا وألف شكر

إهداء

أهـــــــــــــــدي ثمرة عملي المتواضع إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى

إخوتي الشريف، وليد، عزيز...

إلى

الكتكوت الصغير إبن أخي هشام

إلى

كل أفراد العائلة الأقارب

إلى

رفقاء العمر مصطفى وصدام

إلى

كل زملاء الدراسة

إلى

كل من يعرفني من قريب أو من بعيد

إلى

كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

المـــقـــدمـــة

مقدمة

لقد كان سقوط الخلافة العثمانية سنة 1923م، سقوطًا مُروعًا وكارثيًا، ليس فقط لغياب رمز الخلافة التي كانت تجمع المسلمين، ولكن لغياب من ينادي بإسلامية قضايا المسلمين، ولم يعد هناك صوت مسموع إلاّ أصوات القوميين والعلمانيين، ولقد ظهرت في تركيا بعض الرموز الإسلامية التي حرصت على حمل اللواء حتى في أشدّ عصور الظلام والقهر، فلقد قامت حركة الشيخ سعيد بيران للمناداة بعودة الخلافة الإسلامية، ومناهضة القوانين العلمانية التي شرعها أتاتورك وحزبه، وأُعدم الشيخ سعيد بيران، وعددا كبيرًا من أتباعه، ونفى أعدادًا أخرى إلى خارج البلاد، ليحافظ على علمانية الدولة منذ أيامها الأولى، ولم تَمُتِ الحركة الإسلامية بإعدام الشيخ سعيد بيران، بل إنّها ازدادت قوة بظهور نجم صوفي جديد من أتباع الشيخ سعيد بيران، وهو المُجدِّد بديع الزمان سعيد النورسي، الذي أعلن بوضوح رفضه لمبادئ العلمانية الوقحة التي أتى بها أتاتورك، فتم نفيه، غير أنّ تأثيره لم ينقطع فقد ظلت رسائله و كلماته تنفذُ إلى القلب والعقل.

وفي خطوة لترسيخ العلمانية بشكل أكبر قامت الحكومة الأتاتوركية سنة 1930م بإغلاق مدارس الأئمة والحُفّاظ التي كانت منتشرة أيام الخلافة الإسلامية، والتي كانت تقوم بتخريج الطلبة المتخصصين في العلوم الدينية، لكن بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك سنة 1938م عادت المطالبة من جديد بفتح هذه المدارس، وخاصة في القرى التي ما زالت تحتفظ بشيء من تراثها الإسلامي الأصيل، وتم ذلك بالفعل في سنة 1947م، وفي نفس السنة تم إنشاء بعض الجمعيات الإسلامية على استحياء لتُنادي ببعض المظاهر الإسلامية البسيطة، وفي 1950م حدث تغيرٌ مُهِمٌّ في الحكومة التركية صعد على إثره عدنان مندريس إلى رئاسة الوزراء في تركيا، وظلّ في منصبه إلى سنة 1960م وفي هذه الظروف نشط الاتجاه الإسلامي نسبيًّا وزادت أعدادُ مدارس الأئمة والوعَّاظ، وبرز دور علماء الدين بشكل أوضح .

لم تكن هذه التغيرات خافية بطبيعة الحال عن الجيش التركي الذي يقوم بدور حامي العلمانية الأتاتوركية، فقام الجيش بانقلاب دموي رهيب في سنة 1960م، ضد حكومة عدنان مندريس، مع التصدي بمنتهى العنف للتيارات الإسلامية المتنامية، وظلّ الوضع على هذه الصورة القاتمة إلى أن ظهرت شخصية نجم الدين أربكان، الذي قام بتأسيس حزب السلامة سنة 1972م، وكان يُنادي بإقامة "النظام العادل"، ويُبرز آفات العلمانية التركية المُتشددةِ ولم تكن كذلك هذه التحركات ببعيدة عن أعين النظام التركي العلماني، فقام بحلِّ حزب السلامة في سنة 1980م، وظنّوا أنّ الأمر انتهى بهذا القرار، لكن أربكان عاد وأنشأ حزبًا آخر سنة 1983م أسماه حزب الرفاه، والتي كانت توجهاته إسلامية بشكل واضح ..وفي سنة 1994م حقق الحزب مفاجأةً كبيرةً بفوزه في انتخابات البلدية في عدة مدن، والأعظم من ذلك والأعجب هو فوز أردوغان بمركز رئيس بلدية إسطنبول لقد كانت مفاجأة مُدوِّيةً أن يصعد

إسلامي إلى رئاسة بلدية إسطنبول، مما يشهد أنّ الانتخابات في تركيا نزيهة ليس فيها التزوير، وقد حقق أردوغان في منصبه الجديد إنجازات هائلة، أكسبت شخصية أردوغان شعبية كبيرة في تركيا، وفي سنة 1995م حدثت مفاجأة كبرى بفوز حزب الرفاه بأغلب المقاعد في الانتخابات البرلمانية في تركيا، ولكن الرئيس العلماني سليمان ديميريل عهد إلى الأحزاب العلمانية بتكوين ائتلاف ضد حزب الرفاه، ومع ذلك شاء الله أن ينهار هذا الائتلاف ليصعد نجم الدين أربكان إلى منصب رئيس الوزراء في سنة 1996م، ويصبح أول رئيس وزراء إسلامي في تركيا منذ سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924م .

حدثت أزمة كبرى في داخل الجيش التركي، وفي داخل المؤسسة العلمانية، وكان من رأي بعض قادة الجيش أن يتركوا أربكان في منصبه حيث كانوا يتوقعون فشله، وعدم نجاح مشروعه الإسلامي، لكن حدث ما لم يتوقعوه، حيث نجح أربكان خلال عام واحد في خفض ديون تركيا، وتقدم الاقتصاد التركي خطوات واسعة، وبات واضحًا تمامًا أن السر في هذا النجاح هو الإسلام فأقدم الجيش على الانقلاب العسكري ضد حكومة أربكان، وأُجبر أربكان على الاستقالة، وتم حلُّ حزب الرفاه، وصدر القرار بمنع اربكان من مزاولة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات، وفي نفس الوقت قُدِّم أردوغان رئيس بلدية إسطنبول إلى المحاكمة بتهمة إثارة الفتنة، وصدر القرار بسجنه ، بعد أربعة أشهر، ثم الإفراج عنه لحسن السيرة والسلوك كما تم منعه من مزاولة النشاط السياسي خمس سنوات هو الآخر لم ييئس أربكان وأردوغان من هذه الصدمات، فأسس أربكان حزبًا جديدًا أسماه حزب الفضيلة سنة 2000م، ولم يكن هذا الحزب باسمه؛ لأنه ممنوع من مزاولة العمل السياسي لمدة خمس سنوات، إنّما كان باسم أحد أهم أتباعه وهو رجائي قوطان، وانضم إلى هذا الحزب أردوغان وعبد الله غول (الرئيس التركي الحالي)، وجد أردوغان وغول أنّ مصير الحزب سيكون كسابقه، ومن ثَمَّ قادا حركة إصلاحية في داخل الحزب، بل وترشحا ضد قوطان في انتخابات داخلية في الحزب، لكن وقوف أربكان خلف قوطان أدى إلى نجاح قوطان، مما دفع أردوغان وغول إلى ترك الحزب مع كامل تقديرهما لأستاذهما وأستاذ الحركة الإسلامية السياسية في تركيا نجم الدين أربكان.

قام أردوغان وغول بتأسيس حزب جديد سنة 2001م، وهو حزب العدالة والتنمية، ووجد هذا الحزب قبولاً واسعًا في الأوساط التركية الشعبية؛ مما أدى إلى مفاجأة ثقيلة جدًّا سنة 2002م حيث فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية مُطلقة في الانتخابات البرلمانية، حيث حصل على 368 مقعدًا من أصل 550 مقعدًا، وأُوكل إليه تشكيل الوزارة برئاسة عبد الله غول، وفي هذا الإطار جاء موضوع دراستي تحت عنوان "**حزب العدالة والتنمية ودوره في نهضة تركيا خلال (2002-2014)**".

الإشكالية العامة:

إلى أيّ مدى ساهم حزب العدالة والتنمية في نهضة تركيا خلال (2002-2014) ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية العامة مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكرها كالتالي :

1- ما هي أهم التطورات التي شهدتها الدولة التركية بعد سقوط الخلافة العثمانية؟

2- ما هو موقف العلمانيين من الحركات الإصلاحية ؟

3- كيف تأسس حزب العدالة والتنمية وماهي أهدافه المسطرة ؟

4- كيف وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم؟

5- ما هي التغييرات التي أحدثها حزب العدالة والتنمية على الصعيدين الداخلي والخارجي؟ وما هي مظاهر النهضة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ؟

خطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية العامة، تمت معالجة الموضوع وفق الخطة التالية:

مقدمة: تناولنا فيها إحاطة شاملة للموضوع بمختلف جوانبه.

الفصل التمهيدي: يتناول دراسة عن الواقع التاريخي والجيوسياسي لتركيا خلال الفترة (1924-2001م)، وفيه تم التطرق إلى سقوط الخلافة الإسلامية وقيام الجمهورية التركية القومية، والتطور السياسي في تركيا من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية، ودور المؤسسة العسكرية في تركيا من خلال الإنقلابات العسكرية المتتالية.

الفصل الأول: جاء بعنوان "جذور نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية"، حيث تناولت من خلاله نشأة الأحزاب الإسلامية في تركيا، وتأسيس حزب العدالة والتنمية، وكذلك أهدافه ومبادئه المرسومة، ووصوله إلى سدة الحكم.

الفصل الثاني: جاء بعنوان "دور الحزب في النهضة السياسية والقضائية والقانونية لتركيا"، وقد أوجزت من خلاله دور الحزب في التغيير على مستوى النظام السياسي والدستور، القضاء والقانون، المؤسسة العسكرية، وأخيرا السياسة الخارجية والعلاقات الخارجية.

الفصل الثالث: جاء بعنوان "دور الحزب في النهضة الاقتصادية لتركيا"، وقد تناولت من خلاله السياسة الإقتصادية لحزب العدالة والتنمية ومظاهر التغيير، بالإضافة إلى أسس النهضة الإقتصادية في تركيا، مع بيان لأهم الأرقام التي وصل إليها الإقتصاد التركي، وفي الأخير تطرقت إلى معيقات التنمية الاقتصادية في تركيا.

الفصل الرابع: جاء بعنوان "دور الحزب في النهضة الاجتماعية والتعليمية لتركيا"، وقد تناولت من خلاله السياسة الاجتماعية التي طبقها حزب العدالة والتنمية في تركيا ومظاهر التغيير، كما تناولت السياسة التعليمة التي إنتهجها الحزب للنهوض بالتعليم في تركيا، مع تدعيم ذلك بأهم الإنجازات المُحققة بلغة الأرقام والإحصائيات.

خاتمة: تناولنا من خلالها أهم الاستنتاجات المتوصل إليها.

أهمية الدراسة:

1- تكمن أهمية الدراسة في إبراز مراحل نمو الحركة الإصلاحية وعراقيل النظام العلماني لها.

2- تنامي دور ومكانة تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية الذي استطاع أن يحدث نهضة واسعة بتركيا دون غيره من الأحزاب الأخرى، حيث يعتبر حزب العدالة والتنمية من أنجح الأحزاب التركية سواءا على صعيد النجاحات السياسية، أو على صعيد نوابه في البرلمان التركي، بالنظر إلى الانتصارات الخمس التي حققها تباعا في الانتخابات التي خاضها منذ تأسيسه، واِثنين استفتاء شعبي، كما أنه أصبح أحد مصادر الإلهام التي تشكل نماذج لدول المنطقة الأخرى، بعد أن استطاع وضع تركيا ضمن أكبر الاقتصاديات العالمية، فهي اليوم عضو فعال في مجموعة العشرين الإقتصادية.

أسباب إختيار الموضوع

- **الأسباب الذاتية**

1- الرغبة الشخصية في دراسة الشأن التركي بالنظر للعلاقات التاريخية بين الجزائر والدولة العثمانية التركية.

2- الميول الشخصية لدراسة التجربة النهضوية التركية في ظلِّ حكم حزب العدالة والتنمية والتي تعتبر من أنجح التجارب النهضوية في العالم وخاصة في العالم الاسلامي والعربي.

3- الرغبة الشخصية في كشف السر وراء النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على المستوين الإقليمي والعالمي في حين فشل غيره.

- **الأسباب الموضوعية**

1- الرغبة في إثراء هذا النوع من الدراسات، خاصة من الجانب التاريخي، بالنظر إلى قلة الدراسات حول هذا الموضوع في التخصص.

2- السعي وراء دراسة حزب العدالة والتنمية ومنطلقاته بالنظر إلى المكانة التي وصلت إليها تركيا في عهده، حيث أصبح هذا الحزب محط اهتمام الساسة والباحثين في العالم.

3- الرغبة في دراسة الإستراتيجية التي إعتمدها حزب العدالة والتنمية لتحقيق نهضة شاملة في تركيا.

4- الإطلاع أكثر على الإنجازات التي حققها حزب العدالة والتنمية على المستويين الداخلي والخارجي.

5- إبراز التوافق بين الأصالة والمعاصرة.

أهداف الدراسة

1- الإطلاع وتتبع الأوضاع والتطورات التي شهدتها تركيا قبل ظهور حزب العدالة والتنمية.

2- التعريف بحزب العدالة والتنمية من حيث النشأة والأهداف والبرنامج.

3- إبراز التغييرات والتحولات السياسية والإقتصادية والثقافية والاجتماعية التي أحدثها حزب العدالة والتنمية .

4- الوقوف على العوامل التي ساهمت في نجاح سياسة حزب العدالة والتنمية.

نطاق الدراسة:

تتطرق دراستنا لموضوع حزب العدالة والتنمية ودوره في نهضة تركيا خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين من 2002م (وهو تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم) إلى 2014م (وهو التاريخ الذي أصبح فيه رئيس الحزب "طيب رجب أردغان" رئيسا لتركيا) وهي فترة حافلة بالنجاحات والإنجازات التي حققها الحزب على المستوى الداخلي والخارجي في الوقت الذي كانت فيه تركيا تعاني من تبعات ومخلفات الإرث الأتاتوركي، الأمر الذي تتطلب منّا العودة إلى الوراء والوقوف على أهم التطورات التي تبعت سقوط الخلافة العثمانية الإسلامية إلى غاية تأسيس حزب العدالة والتنمية ووصوله الى الحكم.

المنهج المعتمد:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع فقد اعتمدت على المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي: وذلك لتتبع المسار التاريخي والنهضوي للدولة التركية.

2- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لملاءمته مع موضوع الدراسة من خلال وصف وتحديد مظاهر النهضة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى تفكيك الأحداث والتطورات التي مرّت بها تركيا وإعادة ربطها مع بعضها البعض وإعطائها تفسيرات، مع تحليل بعض المعطيات الإقتصادية والاجتماعية (إحصائيات، أعمدة بيانية) للخروج بنتائج واضحة كل نهاية فصل.

الصعوبات

1) تتعلق صعوبات الدراسة بطبيعة الموضوع الذي يحتاج إلى دراية واسعة بالجانب السياسي، بالإضافة إلى القدرة على تحليل العلاقات الدولية من خلال تفسير المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تناولها تاريخيا.

2) كما أن طبيعة الموضوع تفرض الإطلاع على الجانب القانوني في الحزب، والحصول على الوثائق والتقارير الرسمية التي تخص الحزب والتي في معظمها تصدر باللغة التركية.

أهم مصادر الدراسة

- **كتاب التجربة النهضوية التركية (كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم؟) لمؤلفه "محمد زاهد جول"**، حيث إستعرض الكاتب من خلال كتابه تجربة حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية في الحكم منذ عام 2002، بأسلوب مشوق وسلس يعرض فيه إنجازات الحزب، موثقا إياها بلغة الأرقام والإحصائيات والتي تضيف للدراسة مصداقية أكبر، وتجعل القارئ يقف مشدودًا أمام حجم الإنجاز وفقا للخطة التي وضعها الحزب منذ استلامه الحكم على كافة الأصعدة وفي جميع المجالات في الدولة التركية.

- **كتاب الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا لمؤلفه "عبد الحليم غزالي"**، حيث استعرض الكاتب من خلال دراسته هذه تجربة الإسلاميين الجدد الأتراك في الحكم، في إطار خصوصية تركيا كدولة علمانية تهمين عليها الأتاتوركية الكمالية منذ تأسيس الجمهورية، كما تناول الكاتب مقدمات وأسباب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002م، وكيف كان ذلك بمثابة ثورة صامتة أو بيضاء ضد

النخبة العلمانية التقليدية، كما تتطرق إلى أفكار ومبادئ الحزب، وكيف أنّ تشكيله كان تعبيرا عن حلّ وسطي تاريخي للصراع المُزمن في تركيا بين ما يمكن تسميته بالعلمانية المتطرفة، والتيار الإسلامي التقليدي بزعامة "نجم الدين اربكان"، كما تطرق الكاتب إلى الإصلاحات الكاسحة التي أجرها حزب العدالة والتنمية في البلاد في إطار سعيه للانضمام إلى الإتحاد الأوربي، حيث نالت تركيا في عهده وضع الدولة المُرشحة لعضوية الإتحاد في تطور غير مسبوق، كما تناول الكاتب المشكلات التي واجهت الحزب في السلطة، بما في ذلك الصراع مع الجيش والمسألة الكردية المعقدة، فضلاً عن التحسن الهائل الذي طرأ على الإقتصاد التركي، والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي، التي تجلت فيها مقاربات وديناميكيات جديدة، كما إستعرض المؤلف شخصية طيب رجب اردوغان ودوره في الحزب والحكومة.

– **كتاب الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان لمؤلفه "شريف تغيان"**، حيث قدّم الكاتب من خلال دراسته هذه الواقع الحالي الذي تعيشه تركيا، ووضع مقارنة بين عصورها المختلفة، من خلال التجربة الأردوغانية، في محاولة من الكاتب لمعرفة كيف ولماذا صارت التجربة الأردوغانية أنموذجا لتجارب الحكم في الشرق الأوسط والعالم الاسلامي.

– **كتاب العسكر والدستور في تركيا لمؤلفه "طارق عبد الجليل"**، حيث استعرض الباحث من خلال هذه الدراسة العلاقة الأبوية بين العسكر والدستور في تركيا، مع تحليل الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية لهذه العلاقة، وطرح رُؤَى لما قد تكون عليه في المستقبل، كما تناول مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ونجاحه في وضع دستور بلا عسكر.

– **كتاب قصة أردوجان لمؤلفه "راغب السرجاني"**، حيث استعرض الكاتب من خلال دراسته هذه الحقائق التاريخية حول سقوط الخلافة الإسلامية وقيام الجمهورية التركية القومية على يد "مصطفى كمال أتاتورك"، كما استعرض تاريخ الحركة الإسلامية في ظل الدولة العلمانية الأتاتوركية، والتي حمل لواء الجهاد فيها الزعيم المسلم "نجم الدين أربكان"، ثم تناول قصة حياة "أردوغان" رئيس وزراء تركيا ومؤسس حزب العدالة والتنمية مع بيان للإنجازات التي حققها خلال فترة حكمه.

– **كتاب تركيا في عهد رجب طيب اردوغان لمؤلفه "سمير سبيتان"** حيث اشتملت هذه الدراسة على عدة مواضيع عامة ومتفرقة نذكر منها: العلمانية في تركيا وكيف تكونت، الدولة القومية التركية وكيف استطاع مصطفى كمال بالتفريق بين السلطتين الدينية والسياسية، الجيش التركي وكيف لعب دورا مهما وأساسيا

في مجمل الحسابات السياسية، كيف أصبحت تركيا عضواً في حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، تركيا والغرب في عهد "أردوغان" وكيف سادت في الركب الأوروبي منذ فترة طويلة، سياسة حكومة "رجب طيب أردوغان" حيث تقوم هذه الحكومة بممارسة سياسة خارجية ذات اتجاهين، من جهة تسعى لتحقيق قبول العضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى تعمل جاهدة في توثيق وتعزيز العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، "أردوغان" وإيران وكيفية التعامل مع النفوذ الإيراني الذي ازداد زخما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، الأمر الذي شكل تهديدا للأمن القومي التركي، وغيرها من المواضيع الكثيرة التي تسلط الضوء على عهد "طيب أردوغان" الزعيم التركي الجديد الذي يعد من أهم المسئولين في العالم الإسلامي.

الفصل التمهيدي: الواقع التاريخي والجيوسياسي لتركيا (1924-2001).

أولا: *إلغاء الخلافة الإسلامية 1924 وقيام الجمهورية التركية القومية.*

ثانيا: *تركيا من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية.*

ثالثا: *الإنقلابات العسكرية في تركيا.*

الفصل التمهيدي: الواقع التاريخي والجيوسياسي لتركيا (1924-2001).

منذ أن تمَّ الإعلان عن قيام الجمهورية التركية سعى قادتها الأوائل إلى علمنة الدولة والتخلي عن الموروث الإمبراطوري العثماني القديم، حيث أرادوا بذلك جعله تاريخ تراجع وتخلف، وبذلك صُنعت القطيعة بينه وبين الشعب التركي وعقله وإيمانه، وهو ما جعل الشعب التركي بعيدًا وغريبا عن الدولة التركية والحكومات المتعاقبة والأحزاب السياسية الناشطة، فلم يتحرك مع مشروع الدولة جمهور الشعب، بقدر ما تحركت مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية الحكومية[1]، وللإلمام أكثر بهذا الموضوع لابد من دراسة مختلف التطورات والمحطات التي شهدتها تركيا إلى غاية ظهور حزب (العدالة والتنمية).

أولا : إلغاء الخلافة الإسلامية 1924م وقيام الجمهورية التركية القومية.

لقد عاشت الدولة العثمانية العلية في أواخر عهدها أحداثا وتطورات كانت تُنذر بنتائج خطيرة وعواقب مُدمرة لكيانها ووجوها، مهدت لإلغائها وقيام الجمهورية التركية القومية، فالإضافة إلى الثورات التحريرية والحركات الانفصالية والاستقلالية للشعوب التي تخضع للحكم العثماني، والحروب الطويلة التي خاضتها الدولة العثمانية، والأوضاع الإقتصادية والاجتماعية المتردية، جاء قيام جمعية (الإتحاد والترقي) كأحد أهم العوامل التي كانت وراء الإطاحة بنظام الخلافة الإسلامية وقيام النظام الجمهوري في تركيا[2].

1-دور الاتحاديين في إسقاط الخلافة العثمانية.

الاتحاديون هم أعضاء جمعية (الإتحاد والترقي) الذين تولوا السلطة في الدولة العثمانية بعد إعلان الدستور الثاني عام 1908م، وهذه الجمعية هي امتداد لجمعية (تركيا الفتاة)[3]، ويمكن القول أنّ حزب (الإتحاد والترقي) ولد في المحفل الماسوني[*] المُسمى (مكادونيا ريزتورا) والذي تم تأسيسه من طرف

---

[1] محمد زاهد جول: **التجربة النهضوية التركية (كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم؟)**، دار وجوه للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص 26.

[2] راغب السرجاني: **قصة أرد وجان**، ط4، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص 13.

[3] سليمان بن صالح الخراشي: كيف سقطت الدولة العثمانية؟، دار القاسم للنشر، الرياض، 1420هـ، ص 39- 40.

[*] **الماسونية:** منظمة سرية محكمة التنظيم تهدف الى ضمان سيطرة اليهود على العالم، وجّلُ أعضاءها من الشخصيات المرموقة في العالم، يُوثّقهم عهد الأسرار ويجتمعون بما يُسمى **بالمحافل** للتخطيط والتكليف بالمهام، حيث لم يعرف التاريخ منظمة سرّية أقوى من الماسونية. (أنظر: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية: **الموسوعة العربية العالمية**).

المدعو "قارصوه اليهودي[*]"[1].

لقد برز نشاط جمعية (الإتحاد والترقي) في عهد السلطان "عبد العزيز[**]" (1861-1876م)، وكان نشاطها ينحصر في إصدار الصحف المعادية لنظام الخلافة وذلك بواسطة دوائر البريد الأجنبية التي تميزت بحرية خاصة داخل الدولة[2]، حيث نادى هؤلاء بإعلاء القومية التركية فوق أي عرق أو قومية أخرى، كما طالبوا بإقصاء السلطان العثماني، والحكم بالنظام الدستوري النيابي، ونتيجة لضغوطاتهم نزلت الدولة عند رأيهم وأصدرت دستور عام 1876م، وبالموازاة مع ذلك أنشئوا صحيفة تعبر عن آرائهم سُميت (الحرية) صدرت من العاصمة البريطانية لندن[3]، ومع مرور الوقت استطاعت جمعية (الإتحاد والترقي) أن تصبح السلطة الحقيقية في الدولة العثمانية في الفترة ما بين 1908- 1918م، وذلك بعد القضاء على السلطان "عبد الحميد الثاني[***]"[4]، فبعد أن قام هذا الأخير بإلغاء العمل بدستور1876م، وحلّ البرلمان مُتذرعًا بالحرب العثمانية الروسية (1877- 1878م)، ردّت عليه الجمعية وأنصارها في الجيش

---

[*] **قارصوه:** هو يهودي من مدينة (سالونيك) يُعد من أبرز الشخصيات الدُونمية التي كان لها دورها الفعال في الحياة السياسية التركية، عمل أستاذًا أعظم في المحفل الماسوني "ماكدونيا ريزوتا" وكان عضوا بارزا في لجنة الاتحاد والترقي وعضو المجلس النيابي عن سالونيك في عام 1908م، ونائبا لفرقة التجارة بها وعضو المجلس النيابي عن إسطنبول مابين 1912-1914م من ثلاث نواب يهود (أنظر: هدى درويش: **حقيقة يهود الدونمة في تركيا (وثائق جديدة)**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الزقازيق، مصر، ص 38).

[1] مصطفى محمد الطحان: **تركيا التي عرفت من ..إلى نجم الدين أربكان 1842-2006م**، الكويت، 2007، ص 105.

[**] **عبد العزيز (1830-1876م):** سلطان عثماني (1861-1876م)، عزز التعليم الرسمي وحاول إصلاح الدولة، في عهده وضع أول قانون مدني عثماني، انتهج ابتداءا من عام 1871م نهجًا في الحكم اتسم بالاستبداد المطلق، وبالإسراف في الإنفاق، فتضخمت ديون الدولة وعمّ الاستياء قطاعات واسعة منها، وأخيرا خلعه وزراءه عن العرش عام 1876م، ومن ثم قتل أو انتحر بعد ذلك بأيام معدودات. (أنظر: منير البعلبكي: **معجم أعلام المورد**، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 1881).

[2] هدى درويش: **المرجع السابق**، ص 36.

[3] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 14.

[***] **عبد الحميد الثاني (1842-1918م):** سلطان عثماني (1876-1909م) يُعتبر أحد أشهر سلاطين بني عثمان قاطبة، وأكثرهم حنكة ودهاء، وأشدهم مقاومة للتدخل الغربي في شؤون الإمبراطورية العثمانية، أضطر تحت ضغوط داخلية وخارجية كثيرة، الى منح هذه الإمبراطورية أول دستور عثماني (23 ديسمبر 1876م) ولكنه سرعان ما علّق هذا الدستور (فيفري 1878م)، يُعتبر أحد رعاة الجامعة الإسلامية، أكرهه رجال حزب (تركيا الفتاة) على إطلاق الدستور من عُقاله ثم خلعوه من العرش (عام 1909م). (أنظر منير البعلبكي: **المرجع السابق**، ص 281).

[4] هدى درويش: **المرجع السابق**، ص 63.

والمحافل الماسونية بانقلاب سلمي، مما إضطر السلطان إلى إعادة العمل بالدستور، وتشكيل حكومة جديدة بزعامة الجمعية سنة 1908م، ومن ثم قامت هذه الأخيرة بعزل السلطان عام 1909م[1].

2- علاقة اليهود الدونمة بالاتحاديين وبمؤامرة إسقاط الخلافة العثمانية .

لقد كانت الرؤوس الحقيقية التي تقف وراء ترسيخ وتقوية جمعية (الإتحاد والترقي) هي أدمغة يهودية، حيث كانت تتلقى الدعم المالي من يهود الدونمة[*]الأغنياء، ومن يهود سيلانيك[**] ومن الرأسماليين العالميين في فيينا وبرلين وباريس ولندن[2]، وكان يهود الدونمة قد قدموا كل التسهيلات لهذه الجمعية ومن ذلك منحهم لها قصورهم ومنازلهم لعقد اجتماعاتهم السرية، كل ذلك مكن يهود الدونمة من إحكام سيطرتهم على جمعية (الإتحاد والترقي)، فبعد أن تمكن الاتحاديون من الحكم في تركيا حصل اليهود على أربع حقائب وزارية، من أصل ثلاث عشر وزارة في عام 1913م، وهي (وزارة المالية، وزارة الأشغال العامة، وزارة التجارة والزراعة، وزارة البرق والبريد)[3].

لقد اتبع الاتحاديون ومن ورائهم اليهود سياسة المركزية في الحكم، بحيث عملوا على صهر جميع الأقليات والولايات غير التركية التابعة للدولة في بوتقة الإمبراطورية، وأحكموا قبضتهم على جميع ما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية لولايات الدولة، ولم يمنحوا لسكانها أي فرصة للمشاركة في الحكم،

---

[1] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 14.

[*] **الدونمة:** أطلق الأتراك على السبطائيون المُرتدون لقب (دونمة) ولفظة الدونمة مُشتقة من الكلمة التركية (دونمك) وهي صفة تعني العائد، والمفهوم الاجتماعي لتلك اللفظة تعني المرتد أو المتذبذب بينما نفس اللفظة من الناحية الدينية تعني المذهب اليهودي الجديد الذي دعا إليه "الحاخام سبتاي" عندما ادعى النبوءة وأطلق على نفسه لقب (المسيح المنتظر)، حيث جمع حوله معظم اليهود والقاطنين في الدولة العثمانية، وعرفوا فيما بعد بـ (الدونمة) أو (السبطائين)، أما المفهوم السياسي لهذه اللفظة فيعني اليهود المسلمون الذين لهم كيانهم الاجتماعي والديني الخاص لأنهم لا يختلطون بالجماعات القومية والدينية الأخرى ويمارسون شعائرهم بكل سرية وكتمان ويسعون الى تحقيق الأهداف التي تدعوا إليها الصهيونية أي إنشاء الإمبراطورية الصهيونية العالمية، وأصبحت هذه الكلمة فيما بعد اصطلاحًا تُطلق على المسلم في الظاهر واليهودي فِعلاً في الخفاء.(أنظر: محمد جمال الدين العلوي: "**يهود الدونمة والإنقلاب السياسي العثماني 1908م**"، مجلة دراسات إقليمية ،العدد 21، جامعة الموصل، العراق، (2011)، ص 225).

[**] **سالونيك:** مدينة رومية قديمة جدا واقعة في جنوب بلاد مقدونية على بحر الأرخبيل كان إسمها (ترما) ثم أُطلق عليها اسم (تسالونيك) نسبة إلى اسم أخت اسكندر الكبير المسماة تسالونيك، وحرف هذا الإسم على مرِّ الأجيال، فصار سالونيك أو سلانيك. (أنظر: محمد فريد بيك المحامي: **تاريخ الدولة العلية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1994، ص 133).

[2] سليمان بن صالح الخراشي: **المرجع السابق**، ص 49- 50.

[3] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 15.

بل اتبعوا سياسة الحكم الاستبدادي المركزي وطبقوا سياسة التتريك والعنف والشدة، بالإضافة إلى التعصب للقومية الطورانية، وهو ما انعكس بالسلب على الدولة وأتاح الفرصة أمام الأعداء لخدمة مصالحهم[1].

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) وقفت الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط ألمانيا والنمسا، في حين تمكن الإنجليز من كسب العرب إلى جانب الحلفاء، وهو ما انجرّ عنه ظهور فكرة القومية العربية ووقوع الصدام بين العرب والأتراك[2]، وقد انتهت الحرب بهزيمة تركيا مع ألمانيا والنمسا، وكانت نتائج الحرب وخيمة على الدولة العثمانية، حيث أدت إلى ضياع البلاد والعباد ودخول جيوش الحلفاء الآستانة وسيطرتهم عليها وعلى المضايق، واحتلال اليونان الأقسام الغربية من الدولة وانقسام الولايات من الدولة وتحولها إلى دويلات صغيرة سيطرت عليها دول الحلفاء طبقا لبنود معاهدة سايكس بيكو، ومنح الصهاينة ما كانوا يبحثون عنه وهو إقامة وطنهم القومي على الأراضي الفلسطينية تنفيذا لوعد بلفور[3].

3- مصطفى كمال أتاتورك ودوره في إلغاء الخلافة الاسلامية وقيام الجمهورية التركية.

اقتضت اللعبة العالمية للقضاء على الخلافة العثمانية نهائيًا اصطناع بطلٍ تتراجع أمامه قوات الحلفاء وتُعلّقُ الأمة الإسلامية اليائسة فيه أملها الكبير وحلمها المنشود، وقد تمت صناعة هذه الشخصية بواسطة المخابرات الإنجليزية بنجاح باهر[4]، حيث ظهرت شخصية "مصطفى كمال أتاتورك[*]" بمظهر

---

[1] سليمان بن صالح الخراشي: **المرجع السابق**، ص 66-67.

[2] علي محمد الصلابي: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** ، مؤسسة إقرا، القاهرة، 2005، ص 756.

[3] سليمان بن صالح الخراشي: **المرجع السابق**، ص 76.

[4] علي محمد الصلابي: **المرجع السابق**، ص 758.

[*] **مصطفى كمال أتاتورك: (1298-1357هـ-1881-1939م)**: مؤسس الجمهورية التركية وأول رئيس لها، ولد في سالونيك من أُمٍ تسمى "زبيدة"، وينسبه بعضهم إلى "علي رضا" وهو أحد موظفي الدولة في سالونيك، انخرط في الجمعيات السرّية التي كانت تعمل على تقويض أركان الخلافة العثمانية، تخرج ضابطًا في الجيش التركي برتبة يوزباشي في عام 1905م، كون أتاتورك جمعية سرّية أُطلق عليها اسم (الوطن)، وفي عام 1908م انظم إلى جمعية الإتحاد والترقي وأصبح أحد رجالها، رُقي إلى رتبة لواء، وأُشتهر بدوره في هزيمة الحلفاء في شبه جزيرة جاليبولي، نظم بعد الحرب الحركة الوطنية التركية وقاوم خطة الحلفاء لتقسيم آسيا الصغرى، وبعد نهاية الحرب أصبح أتاتورك رئيسا لتركيا منذ 1923م، ألغى الخلافة الإسلامية، وأعلن عن قيام الجمهورية التركية وطرد آل عثمان خارج البلاد، وأطلق على نفسه لقب (أتاتورك: أبو الأتراك)، توفي سنة 1938م بسبب مرض وتعفن جسمه نتيجة الإفراط في شرب الخمر. (أنظر كلا من: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية: **المرجع السابق**. ومصطفى كمال أتاتورك: **الرجل الصنم (مصطفى كمال أتاتورك حياة رجل ودولة)**، ترجمة مصطفى عبد الله عبد الرحمان، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 35- 37).

المُنقذِ والملخص لشرف الدولة العثمانية الضائع، بعد أن تزعم حرب الاستقلال وألهب عواطف الجماهير بخطبه الحماسية وتعلقت به الآمال كثيرا من الناس حتى خارج البلاد[1].

قام "مصطفى كمال أتاتورك" باستثارة روح الجهاد في الأتراك ورفع القرآن ورد اليونانيين على أعقابهم وبدأ شخصه يطفوا على السطح تدريجيا فقد ابتهج العالم الإسلامي وأُطلق عليه لقب الغازي ومدحه الشعراء وأشاد به الخطباء، ومع تتابع الأحداث بسرعة، فمن مؤتمرات قومية إلى إدارة حرب محدودة ضد جيوش الاحتلال، إلى حرب أزمير[*] وسقاريا ضد اليونان، إلى جمعيات تناهض الأعداء في كل ناحية، إلى تأسيس (المجلس الوطني الكبير) في 23 أفريل 1920م واختيار "مصطفى كمال أتاتورك" رئيسا له وتشكيل حكومة من قبل هذا المجلس مقرها أنقرة[**]، واختيار "عصمت إنونو[***]" لمباحثات مؤتمر لندن سنة 1921م وعقد اتفاقية قارص مع روسيا، ثم طرد العدو من أزمير والتفاف القوى الشعبية حول شخص "مصطفى كمال أتاتورك"، ثم تأسيس حزب (الشعب الجمهوري) في 7 ديسمبر 1922م، قويت شوكة "مصطفى كمال أتاتورك" حيث أصبح يتطاول على الخلفاء[2].

إنّ أفعال "مصطفى كمال أتاتورك" دلت على بغضه للإسلام فيما بعد، فعندما إنتصر على اليونان في مدينة أنقرة[3] قام "كمال أتاتورك" وأتباعه بتقديم طلب إلى أعضاء البرلمان، للموافقة على

---

(1) سليمان بن صالح الخراشي: **المرجع السابق**، ص 81.

(*) **أزمير [*İzmir*]:** تعتبر هذه المدينة من أكبر وأعرق المدن التركية المطلة على بحر إيجة وتُعرف هذه المدينة باللغة التركية باسم (أزمير الجميلة) وهي مدينة ساحلية على قمة خليج طويل وضيق يزدحم بالسفن واليخوت فهي صاحبة الميناء الثاني في تركيا بعد ميناء إسطنبول وهي مدينة تحتضن معالم الحضارة الرومانية إلى جانب معالم الحضارة التركية. (أنظر: الملحقية الثقافية السعودية في تركيا: **الدليل الإرشادي للطالب والباحث السعودي في تركيا**، الملحقية الثقافية السعودية في تركيا، أنقرة، ص 10).

(**) **أنقرة [*Ankara*]:** هي عاصمة الجمهورية التركية تم إعمارها عند الإعلان عن قيام الدولة التركية، تقع في منطقة وسط الأناضول، وهي مدينة تتميز بحداثتها وتطورها وبالخدمات المعيشية المتوفرة في جميع أنحائها كما تتميز بالتقاء الثقافات للمناطق التركية المختلفة، حيث يكثر بها عدد الدوائر الحكومية القادمين من شرق وغرب الأراضي التركية للعمل في الوزارات والسفارات الأجنبية، وهي تشتهر اليوم بمراكزها الشرائية الضخمة والحديثة والمتنزهات والملاهي التي تشابه مثيلاتها بالقارة الأوربية. (أنظر: **المرجع نفسه**، ص 10).

(***) **عصمت إنونو (1884- 1972م):** هو سياسي وقائد تركي، تولى رئاسة أركان حرب الجيش التركي عام 1920م، كما تولى رئاسة الوزراء التركية عدة مرات فيما بين عامي 1925-1937م، وكان الساعد الأيمن لمصطفى كمال أتاتورك، حيث سار على خطاه لما تولى رئاسة الجمهورية التركية عام 1938م، توفي سنة 1972م.(أنظر: سليمان بن صالح الخراشي: **المرجع السابق**، ص 82).

(2) **المرجع نفسه**، ص 81-83.

(3) علي محمد الصلابي: **المرجع السابق**، ص 764.

اقتراح قدمه في 30 أكتوبر 1922م، يتضمن مشروع قرار يطلب فيه التصويت على إلغاء السلطنة، وإحالة حكومة السلطان في إسطنبول[*] للمحاكمة، مُتهمًا إياها بتهمة الخيانة العظمى لأنّها وافقت على دخول الحلفاء إلى العاصمة، واحتلال بقية الأراضي التركية في الأناضول عدا أنقرة، وبالفعل تم إلغاء السلطنة بموجب القرار الذي وافق عليه (المجلس الوطني) المُرقم 1338 في 1 نوفمبر 1922م[1]، كما كان "مصطفى كمال" قد أصدر من (المجلس الوطني الكبير) قرارًا بالإبقاء على نظام الخلافة وأن تظل قائمة في البيت العثماني بشرط أن تستند كنظام الى الدولة التركية، وأن يكون (المجلس الوطني) هو المسئول عن إختيار الخليفة العثماني، حيث هرب السلطان "محمد السادس[**]" في 17 نوفمبر 1922م على ظهر بارجة بريطانية الى مالطة[2]، ليخلفه وبإيعاز من (المجلس الوطني الكبير) "عبد المجيد الثاني[***]" (1889-1944م)[3] ولكن كخليفة للمسلمين وليس سلطانا، وذلك في 19 نوفمبر

---

[*] **إسطنبول[*İstanbul*]:** كان اسمها بيزنطة Bysance نسبة إلى مؤسسها بيزاس Bisas وهو بحار يوناني ترك بلاده في سنة 652 (ق، م) مع بعض رفاق له وبعدما أبحرت بهم سفنهم في بحر إيجة مرُّوا بالدردنيل ووصلوا إلى البوسفور فاحتلوا القرن الذهبي لأنّه أوى سفنهم، ومع توالي الزمن كثر عددهم وعظُم شأنهم وسموا محلتهم بيزنطة وبعد حين أصبحت مدينة بيزنطة حاضرة الدولة البيزنطية، وفي سنة 324 بعد ميلاد المسيح نقل قسطنطين الأول مقر ملكه من روما إلى بيزنطة وسماها باسمه (القسطنطينية)، وفي عهد سلاطين آل عثمان سميت آستانة (اسطنبول)، وهي كلمة يونانية eis ten polin معناها المدينة كما سُميت (دار السعادة)، وتعتبر هذه المدينة التي سماها المؤرخون بمدينة المآذن أكبر وأعرق المدن التركية اليوم، فقد كانت عاصمة الدولة العثمانية طوال ما يقارب 400 عاما، وهي تزخر بكثير من المتاحف والأماكن الثرية، وهي تعتبر العاصمة التجارية والسياحية للجمهورية التركية، (أنظر كلاً من: عزيز خانكي بك: **ترك وأتاتورك**، المطبعة المصرية، مصر، 1995، ص 118. والملحقية الثقافية السعودية في تركيا: **المرجع السابق**، ص 9)

[1] هزبر حسن شالوخ: "**المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا 1920-1924**"، مجلة ديالي ، العدد (59)، جامعة ديالي، العراق، (2013)، ص 15.

[**] **محمد السادس (محمد وحيد الدين) (1861- 1926م):** أحد سلاطين بني عثمان (1918-1922م)، حاول أن يسير على سُننِ أخيه الأكبر السلطان "عبد الحميد الثاني" في الحكم الفردي، خلعه الوطنيون، بزعامة "مصطفى كمال" عن العرش وألغوا السلطنة نفسها (أول نوفمبر 1922م)، فرّ "محمد السادس" إلى مالطة وسعى إلى تنصيب نفسه خليفة في الحجاز لكنه أخفق في ذلك. (أنظر: منير البعلبكي: **المرجع السابق**، ص 419).

[2] عبد العزيز محمد الشناوي: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1980، ص 279.

[***] **عبد المجيد الثاني (1868- 1944م):** آخر الخلفاء العثمانيين (1922-1924م)، وهو ابن السلطان "عبد العزيز"، انتخبته (الجمعية الوطنية الكبرى) خليفة في 18 نوفمبر 1922م بعد أن ألغى "مصطفى كمال أتاتورك" السلطنة، حتى إذا بدا لمصطفى كمال أن يقطع كل صلة تربط تركيا بماضيها الإسلامي عمد الى إلغاء الخلافة 3 مارس 1924م. (أنظر: منير البعلبكي: **المرجع السابق**، ص 283).

[3] سليمان بن صالح الخراشي: **المرجع السابق**، ص 83.

1922م[1].

وبعد تولية الخليفة بأيامٍ عُقد مؤتمر (لوزان) وحضره وفد أنقرة فقط، حيث وضع رئيس الوفد الإنكليزي أربعة شروط للإعتراف بإستقلال تركيا وعُلِّقَ نجاح المؤتمر على تحقيقها وهي[2]:

- إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاءًا تامًا.

- إعلان علمانية الدولة وقطع كل صلة لها بالإسلام.

- طرد الخليفة وجميع آل عثمان خارج الحدود ومصادرة أموالهم وأملاكهم.

- إختيار دستور مدني بدلا من الدستور العثماني المستمد من الشريعة الإسلامية.

وأمام تهديد "مصطفى كمال أتاتورك" لأعضاء (المجلس الوطني التركي الكبير)، قرّر المجلس إلغاء الخلافة بناءًا على التقرير المُقدمِ من خمسين نائبا بموجب القوانين المُرقمة 429، 430، 431[3]، وذلك في 3 مارس 1924م، وقد تضمن القرار[4]:

- خلع الخليفة وإلغاء الخلافة.

- حرمان الخليفة المخلوع وأفراد العائلة العثمانية ذكورًا وإناثًا وأصهارهم من الإقامة داخل الدولة.

- إجبار العائلة العثمانية على مغادرة البلاد خلال عشرة أيام.

- نقل ملكية جميع ما في القصور السلطنة إلى الدولة.

وفي منتصف الليل تم نقل الخليفة في ثياب نومه ومعه جميع أفراد آل عثمان على متن سيارة من قصر (يلدز) رفقة رجال البوليس[5]، أين تم إخراجهم خارج الحدود، لينقل الخليفة "عبد المجيد بن عبد العزيز" الى مدينة (نيس) بجنوب فرنسا على ساحل البحر المتوسط ليعيش هناك[6]، ليبدأ عهد "مصطفى

---

(1) عبد العزيز محمد الشناوي: **المرجع السابق**، ص 279.

(2) سليمان بن صالح الخراشي: **المرجع السابق**، ص 83.

(3) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص 89.

(4) مصطفى محمد الطحان: **المرجع السابق**، ص 173.

(5) **المرجع نفسه**، ص 173.

(6) محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر (تركيا 1342- 1409هـ ، 1924-1989م)**، ط2، الكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 47.

كمال أتاتورك" النموذج الذي أقامه الغرب مِثالاً تَحتذِي به دول الشرق الاسلامي[1]، حيث أصبح هذا الأخير سيد البلاد بلا منازع، واتّجه نحوه أصحاب المصالح والأطماع، وبعد ثلاثة أيام من إلغاء الخلافة وبالضبط في 6 مارس 1924م كُلّف "عصمت إنونو" بتشكيل الوزارة من جديد[2]، وهكذا أُسدل الستار على تاريخ أسرة عظيمة خدمت الإسلام ورفعت من رايته في كثير من بلدان العالم.

ثانيا: تركيا من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية.

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الفواعل المؤثرة في الأنظمة السياسية، حيث تساهم في توجيه ورسم السياسات العامة للدول، من خلال تنفيذ برامجها السياسية وتسيير الحكم، ومنذ قيام الجمهورية التركية القومية سعت إلى الأخذ بمبدأ الحزب الواحد، الذي يسطر على كلّ مقاليد الحكم، غير أنه ومع نهاية حكم "مصطفى كمال أتاتورك"، شهدت تركيا العديد من المشاكل الداخلية والخارجية، توجهت بها نحو التعددية الحزبية.

1- تركيا في ظل الأحادية الحزبية.

منذ الإعلان عن تأسيس الجمهورية التركية القومية على يد "مصطفى كمال أتاتورك" وأتباعه عام 1923م، بدأت تظهر إلى الوجود ملامح الميل إلى إتباع سياسة الحزب الواحد[3]، فقد تولى إدارة الجمهورية التركية ثلاثة من قيادات الجيش هم "مصطفى كمال أتاتورك" رئيسا للجمهورية وقائدًا أعلى للقوات المسلحة، والساعد الأيمن لأتاتورك العميد "عصمت إنونو" رئيسا للوزراء، والمشير "فوزي جاقمق" رئيسا لقيادة الأركان العسكرية[4].

لقد جمع "مصطفى كمال أتاتورك" بين يديه الإدارة السياسية والقيادة العسكرية، حيث أصبح حزب (الشعب الجمهوري) هو الحزب الأوحد الذي يتزعم الحياة السياسية في البلاد، ولقد لخّص "مصطفى كمال" بنفسه المبادئ التي سيسير عليها الحزب، والتي رمز لها من خلال شعار حزب (الشعب الجمهوري)[5]، والذي يتمثل بصورة شمس ينبعث منها ستة أشعة ترمز إلى مبادئ الحكم وهي:

---

[1] مصطفى محمد الطحان: **المرجع السابق**، ص 173.

[2] محمود شاكر: **المرجع السابق**، ص 47-48.

[3] أحمد نوري النعيمي: **المرجع السابق**، ص 214.

[4] طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا**، ط2، دار نهضة مصر للنشر، مصر، 2013، ص 38.

[5] رواء جاسم لطيف السعدي: "**الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**"، رسالة قدمت للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف محمد عوض الهزايمة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010، ص 21-22.

- **النظام الجمهوري:** إذ لا عودة أبدًا الى حكم السلطنة أو الخلافة القديم

- **الوطنية:** المُتجسدة بقومية الشعب التركي كأمّةٍ مُوحدة

- **علمانية الدولة:** وهي فصل الدين عن الدولة، والحيلولة دون السماح لرجالات الدين بالتدخل في الحكم

- **ديمقراطية:** التمثيل الشعبي بحسب المفهوم الأوروبي ومساواة جميع المواطنين أمام القانون

- **مبدأ تدخل الدولة:** بمعنى أنّ النظام الاقتصادي للدولة والقطاع الخاص كلاهما يخضعان للمراقبة العامة من قبل الدولة، وإيقافه إذا أخلّ بالمصالح العامة[1].

- **الثورية:** بمعنى أنّ للنظام طبيعة ثورية، أي أنّ هذا النظام يجب أن يبقى دائما في حالة تطور للقضاء على الجهل والفقر والتخلف[2].

إنّ جميع أنشطة الحزب الجمهوري كانت مُطابقة لأنمُوذَج الحزب الواحد في أوربا في تلك الفترة مثل الحزب (الفاشستي) في إيطاليا والحزب (الشيوعي) في الإتحاد السوفيتي والحزب (النازي) في ألمانيا، فلقد استطاع "مصطفى كمال أتاتورك" أن يحقق السلطة المطلقة، ففي كل ناحية من البلاد كان حزب (الشعب) هو سلاحه السياسي وهو القوة المسيطرة على الأمور[3]، ولم يعد شخص "مصطفى كمال" مستعدا لتقاسم سلطته مع أيّة جماعات اجتماعية أو سياسية أخرى سبق لها وإن دعّمت قضيته في حرب التحرير، لذلك بادر إلى استخدام جميع أدوات القمع لسحق وضرب المقاومة السياسية التي تقف في طريقه لبناء دولته، ففي ظرف عامين أصدرت المحاكم أحكاما بإعدام ما يزيد عن خمسمائة شخص من جميع قوى المعارضة، بما فيها قيادات عسكرية رفيعة وعدد من رفاق درب "مصطفى كمال أتاتورك" في السلاح خلال حرب الاستقلال[4].

لقد عمل "مصطفى كمال أتاتورك" طيلة فترة حكمه بالعديد من الإجراءات تضمن له علمنة الدولة بشكل سريع، حيث شملت هذه الإجراءات جوانب الحياة المختلفة، مع التركيز على جانب الدين والتعليم والقضاء، فقد جرى حظر كافة الطرق الدينية والزوايا، وألغيت الألقاب المذهبية، وكذا المحاكم الشرعية حيث أُعتمد القانون المدني، الذي أستوحيت مبادئه من القانون السويسري، وتم إنشاء مؤسسة الشؤون

---

(1) محمد زاهد غول: **المرجع السابق**، ص 33.

(2) رواء جاسم لطيف السعدي: **المرجع السابق**، ص 214.

(3) رضا هلال، السيف والهلال: **تركيا من أتاتورك إلى اربكان (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي)**، دار الشروق، بيروت، 1999، ص 65.

(4) كرامر هاينتس: **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص24.

الدينية، لإدارة كل ما يتعلق بأمور الدين، بدلا من سلطة شيخ الإسلام (المفتي) في العهد العثماني[1]، كما قام بخفض عدد الواعظين الذين تدفع لهم الدولة أجورهم إلى ثلاثمائة واعظ، وأمرهم أن يُفسحوا في خطبة الجمعة مجالا واسعًا للتحدث على الشؤون الزراعية والصناعية وسياسة الدولة وكيل المديح له، وفي دستور 1928م أغفل النص على أن تركيا دولة إسلامية، وغيّر نص القسم الذي يقسمه رجال الدولة عند توليتهم لمناصبهم، فأصبحوا يُقسمون بشرفهم على تأدية الواجب بدلاً من القسم بالله، وقامت الحكومة التركية بتغير العطلة الرسمية للدولة سنة 1935م، فلم تعد الجمعة بل يومي السبت والأحد، وأُغلق أشهر جامعيين في إسطنبول وحُوِّل أولهما وهو مسجد آيا صوفيا إلى متحف، وحُوِّل الثاني وهو مسجد الفاتح إلى مستودع، كما تم منع الطربوش والعمامة بالنسبة للرجال وأمر بلبس القبعة الغربية، ومُنع الحجاب عند النساء، وفي عام 1929م بدأت الحكومة تفرض استخدام الأحرف اللاتينية في كتابة اللغة التركية بدلا من الأحرف العربية[2]، وأُقِرَّ التقويم الميلادي بدلاً من الهجري، وفي 21 جويلية 1934م، دُعي المواطنون إلى تسمية أنفسهم من جديد، ثم تم إقرار العلمانية بالدستور في 5 فيفري 1937م[3].

2-تركيا في ظل التعددية الحزبية.

على الرغم من محاولة "مصطفى كمال أتاتورك" إطلاق تجربة للتعددية الحزبية في نوفمبر 1930م، وذلك تحت ضغط نتائج الأزمة الإقتصادية العالمية التي تسببت في تدهور الأحول بالبلاد، فقد باءت هذه التجربة بالفشل بسبب أنها افتقدت إلى الإرادة الحقيقية لتحقيق التعددية الحزبية، لأنّ صاحب الفكرة أرادها تعددية مزيفة[4]، ذلك أن مفهوم الديمقراطية في التجربة الكمالية كان في جعل السلطة ممثلة لإرادة الشعب، دون أن يكون ذلك مشروطا بالتعددية الحزبية السياسية، بل بحزب واحد حاكم يُمثّلُ إرادة الشعب دون السماح لغيره بالعمل الحزبي والسياسي[5].

بعد وفاة "مصطفى كمال أتاتورك" في 10 نوفمبر 1938م، خلفه رفيقه في الجيش، وتابعه السياسي، "عصمت إنونو" رئيسا للجمهورية التركية، الذي أعلن منذ اللحظة الأولى لتوليه الرئاسة عزمه على المحافظة على كامل التراث الكمالي العلماني[6]، وعند نشوب الحرب العالمية الثانية التزمت تركيا الحياد ثم دخلت في نهاية الحرب إلى جانب الحلفاء، وبعد انتهاء الحرب تقاربت تركيا من الولايات

---

(1) أحمد حسن ياسر: **تركيا والبحث عن المستقبل**، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006، ص 69.

(2) علي محمد الصلابي: **المرجع السابق**، ص 769-770.

(3) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 69.

(4) رواء جاسم لطيف السعدي: **المرجع السابق**، ص 23.

(5) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص42.

(6) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 26.

المتحدة الأمريكية ودخلت في معاهدات معها، وظهرت العديد من الأزمات الإقتصادية التي أخذ يتزايد خطرها يومًا بعد يوم[1]، ونتيجة لذلك تطورت الأفكار السياسية وترافقت معها المطالبة بالديمقراطية سواءا داخل الحزب (الجمهوري) الحاكم أو في الشارع التركي، مما جعل السياسيين الأتراك يرون أنّه آن الأوان لإحداث تغييرات جذرية في تركيا تجعلها تُواكب التطور وتأخذ مكانتها بين الأمم كدولة ديمقراطية[2]، لاسيما بعد الانعكاسات السلبية التي أحدثها نظام الحزب الواحد خاصة في المجالات الإقتصادية والاجتماعية في تركيا[3]، ونتيجة لذلك أعلن "عصمت إنونو" في خطابه أمام (المجلس الوطني) في نوفمبر 1945م، بأنّه على استعداد لإجراء تعديلات في النظام السياسي وفقًا للظروف المتغيرة في العالم[4].

وبذلك أعلن حزب (الشعب الجمهوري) بزعامة "عصمت إنونو" قرار الحزب والحكومة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وفي 6 جويلية 1945م، تقدمت مجموعة من القوميين الأتراك، ذوي الميول الدينية، بطلب كمحاولة لتولي القيام بدور المعارضة داخل (المجلس الوطني التركي الكبير)، فتمّ تأسيس حزب (النهضة القومية)، والذي تزعمه "ديمراغ نوري"[5]، وخلال الفترة مابين 1946-1950م ، شهدت تركيا تأسيس (12) حزبا سياسيا، كان أبرزها الحزب (الديمقراطي)، الذي تأسس كحزب يمين وسط ، بزعامة "عدنان مندريس[*]" ابن أحد العائلات أصحاب الممتلكات الزراعية الكبيرة في غرب تركيا، حيث وجد هذا الأخير من التأييد ما يُعتدُّ به، الأمر الذي جعل "إنونو" يتخذ قرار إجراء انتخابات مبكرة في 1946م، في محاولة لسحب البساط من تحت أقدام الحزب (الديمقراطي)، غير أنه لم يستطع، فقد

---

[1] علي محمد الصلابي: **المرجع السابق**، ص 777.

[2] عصمت برهان الدين عبد القادر: "**تطور الظاهرة الدينية-السياسية في تركيا المعاصرة**"، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 4، جامعة الموصل، العراق، (2005)، ص 68.

[3] سعد عبد العزيز مسلط: "**الطرق والجماعات الصوفية ودورها في صنع القرار السياسي في تركيا**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، المجلد 2، العدد 4، العراق، (2009)، ص 78.

[4] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 51.

[5] سعد عبد العزيز مسلط: **المرجع السابق**، ص 78.

[*] **عدنان مندريس:** رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينات، خرج من تحت معطف "أتاتورك" ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب في مواجهة الإتحاد السوفياتي، فإنّ ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضدّه في أول إنقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم. (أنظر: إيمان دني: **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 79).

جاءت نتائج الانتخابات لصالح "مندريس" الذي فاز بـ 61 مقعدا بالبرلمان، بعد ستة أشهر فقط من تأسيس حزبه[1].

لقد شهدت تركيا في ظلّ التعددية الحزبية حراكًا سياسي وحزبي كبير، فقد تشجعت الكثير من الأطراف على تشكيل أحزاب سياسية مثل: الحزب (الاشتراكي) الذي تأسس في 14 ماي 1946م، وحزب (العمال والفلاحين) التركي في 17 جوان 1947م، وحزب (الأمة) عام 1948م، إلى جانب ذلك كان هنالك الحزب (الشيوعي)، وقد تصدر هذا الحراك النشاط الواضح للحزب (الديمقراطي)، وهذا ما اتضح أكثر من خلال نتائج الانتخابات العامة التي أُجريت في تركيا في 14 ماي 1950م، والتي شارك فيها ما يقرب عن 88 بالمائة من السكان، ورغم أن المبادرة السياسية كانت بيد الحزب (الجمهوري)، كانت النتائج قد أسفرت عن فوز ساحق للحزب (الديمقراطي) إذ حصل على 408 مقعدًا في البرلمان، في حين حصل حزب (الشعب الجمهوري) على 69 مقعدا، وحصل حزب (الأمة) على مقعد واحد، فيما حصل المستقلون على 9 مقاعد[2]، وقد فُسّر هذا الانتصار للحزب بأنّه جاء نتيجة الشعبية الواسعة التي امتلكها، خاصة في المناطق الريفية، بالنظر إلى البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي قدمه، فضلاً عن المرونة التي أبداها تجاه المسائل الدينية بالخصوص [3].

حاول مندريس إجراء صلح مع مظاهر الإسلام في تركيا، فقام بإعادة رفع الآذان باللغة العربية بعد أن كان يُرفع باللغة التركية، وألغى الحظر المفروض على البرامج الدينية في الإذاعة وعلى تلاوة القرآن فيها، كما أعاد تراخيص بناء مساجد جديدة، وسمح بترميم الموجود منها، كما أقرّ تدريس الدين في المرحلة الإعدادية، وأضفى الصبغة القانونية على مدارس إمام- خطيب[4]، وفي خطوة جريئة أعلن مندريس " **أنّ المرحلة الكمالية انتهت بتأسيس الجمهورية**"[5].

ولقد وجدت تركيا في هذه المرحلة، فرصة ذهبية لتحقيق مشروعها الغربي، فانضمت أمنيًا إلى (حلف شمال الأطلسي) عام 1952م، وسعت منذ العام 1959م إلى الانضمام إلى المشروع الاقتصادي

---

(1) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 72.

(2) رواء جاسم لطيف السعدي: **المرجع السابق**، ص 24.

(3) سعد عبد العزيز مسلط: **المرجع السابق**، ص 78- 79.

(4) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 74.

(5) **المرجع نفسه**، ص 71

الجديد لأوربا الذي أبصر النور في ما سُمي (السوق الأوربية المشتركة) لعام 1958م بعد التوقيع على اتفاقية روما سنة 1958م بين ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ[1].

غير أنّ هنالك من يرى أنّ مظاهر التعددية الحزبية في تركيا لم تظهر بشكل جلي إلاّ بعد انتخابات عام 1961م، وذلك راجع لتعدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات، والتي كانت حصيلتها على النحو التالي، حيث حصل حزب (العدالة) على نسبة 35,1 % من مقاعد الجمعية العامة وذلك بفوزه بـ 158 مقعدًا، ونسبة 46,7 % من مقاعد (مجلس الشيوخ) والتي تُمثل 70 مقعدا، أمّا حزب (الشعب الجمهوري) فقد فاز بنسبة 38,4 % من مقاعد الجمعية وتمثل 153 مقعدًا وما نسبته 24 % من مقاعد مجلس الشيوخ وتُمثل 32 مقعدًا، وأمّا حزب (الأمة الجمهوري) فقد فاز بنسبة 12 % من مقاعد الجمعية العامة وتُمثل 54 مقعدًا وبنسبة 12 % من مقاعد مجلس الشيوخ وتُمثل (16) مقعدًا، وأمّا حزب (تركيا الفتاة) فقد فاز بنسبة 14,5 % من مقاعد الجمعية العامة وتُمثل 65 مقعدًا، وما نسبته 18.6 % من مقاعد مجلس الشيوخ وتُمثل 28 مقعدا[2].

ثالثا: الانقلابات العسكرية في تركيا.

لقد دأب العسكر على التدخل في الحياة السياسية التركية بغية توجيهها أو تغيير مسارها، وتجلى ذلك من خلال التدخلات العسكرية التي اتّخذت صورا مختلفة، حيث كان الانقلاب العسكري أبرز هذه الصور وأكثرها تأثيرًا في مُجريات الحياة السياسية والاجتماعية بتركيا[3]، ولقد استمد قادة العسكر الشرعية القانونية للانقلابات العسكرية من المادة 35 من قانون الخدمة العسكرية التي تُخول للمؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية مبادئ الجمهورية التركية الست عند شعورها بتعرضها للانتهاك[4]، حيث أصبح لدى المؤسسة العسكرية قابلية ورغبة متواصلة بالتدخل في السياسية العامة غير العسكرية، وذلك انطلاقا من أنّها تُعتبر المؤسسة الأكثر تنظيما وديناميكية وهي القادرة على احتكار وسائل العنف "الشرعي"، وبالتالي الحفاظ على الأمن والسلام الداخلي والحماية من التهديد الخارجي[5].

---

(1) محمد نور الدين: **تركيا الجمهورية الحائرة في الدين والسياسات والعلاقات الخارجية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص 29.

(2) رواء جاسم لطيف السعدي: **المرجع السابق**، ص 25.

(3) علي حسين باكير وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 70

(4) طارق عبد الجليل: **المرجع السابق**، ص 30.

(5) عقيل سعيد محفوض: **جدليات المجتمع والدولة في تركيا:المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والدراسات، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، (2008)، ص 132- 133.

لقد قامت المؤسسة العسكرية التركية خلال عهد الجمهورية بأربع انقلابات، الثلاثة الأولى منها كانت انقلابات عسكرية مباشرة، وهي : انقلاب 27 ماي 1960م، وانقلاب 12 مارس 1971م، وانقلاب 12 سبتمبر 1980م، أما الانقلاب الأخير فكان في 28 فيفري 1997م، والذي جاء مختلفا عن سابقيه من حيث النسق الذي تأطر به، حيث لم يكن انقلابا عسكريا مباشرا[1].

1- انقلاب 27 ماي 1960

تعود جذور هذا الانقلاب إلى عام 1957م، أين كان هنالك إدعاء من قبل حكومة "مندريس"، أنّ هنالك بعض الضباط يرمون إلى إيجاد منظمة سرّية في الجيش هدفها التحريض على الثورة ضد نظام "مندريس"، ونتيجة لذلك قامت الحكومة باعتقال تسعة من الضباط، وقد حاول "مندريس" تعزيز وتقوية وجهة نظره، عن طريق حزبه السياسي، لكنه لم ينجح في ذلك[2]، ومع استمرار "مندريس" في التشبث بوجهة نظره وانتهاجه لسياسة الانفتاح على النخب والقطاعات التي همشتها سياسة العلمنة والتغريب، حيث لم يكن هذا الأخير من المتحمسين للقيم والمفاهيم الكمالية للدولة، فقد تعهد من خلال حملته الانتخابية بإنهاء سياسة التوغل العلماني، التي أسسها النظام الكمالي، مُخفِفًا من الموانع والمحاذير الثقافية المفروضة على الأكراد كأقلية قومية، حيث أدى هذا التوجه إلى إعادة الشرعية والحياة لقيم الإسلام وقيم المجتمع الريفي، وبالتالي عودة هذه المجموعات إلى حقل التنافس السياسي، خاصة بعد تبني سياسة ليبرالية في مجال الاقتصاد الذي يخضع لتوجيه الدولة، وهو ما رأت فيه المؤسسة العلمانية انحرافًا على مبادئ الجمهورية التركية[3]، وقد كان العسكر يأملون أنّ "مندريس" سيقوم بتصحيح أخطائه، وعدم الخروج عن الدستور، إلاّ أنّ رد فعل مندريس كان هو الانهيار العصبي التام[4].

وفي 22 مارس 1960م عقد عدد من الضباط اجتماعًا فشكلوا لجنة (الوحدة الوطنية) واستمرت اجتماعاتهم طيلة خمسة أيام متتالية وفي صباح 27 ماي 1960م، بدأت الحركة الانقلابية وسيطرت عناصر الجيش على دار الإذاعة ومركز البريد والبرق ثم القصر الجمهوري، وبادرت سلطات الانقلاب

---

(1) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 70.

(2) أحمد نوري النعيمي: **المرجع السابق**، ص 247.

(3) جمال ورغي: **الحركة الإسلامية التركية (معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي)**، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 41- 42.

(4) أحمد نوري النعيمي: **المرجع السابق**، ص 248.

إلى اعتقال قادة حكومة الديمقراطيين إذ أُعتقل "جلال بايار[*]" و"عدنان مندريس" وتم اعتقال أعضاء الحكومة جميعهم وأعضاء (المجلس الوطني) من الحزب (الديمقراطي)[1].

لقد حقق هذا انقلاب 1960م أهدافه، حيث قامت إدارة الانقلاب بإعلان الأحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب (الديمقراطي) وإعدام ثلاثة منهم، وتصفية الموالين للحزب داخل الجيش[2]، وقبل أن يعود الجيش إلى ثكناته، قام بفرض إصلاحات دستورية ومؤسساتية جديدة، كان أهمها تشكيل ما يعرف بـ(مجلس الأمن القومي) وهو مؤسسة للسهر على ضمان مراقبة الحكومة، وتحركاتها ضمن خط الجمهورية الكمالية في سياستها الداخلية والخارجية، خاصة احترام المبادئ العلمانية للدولة[3]، وكان دستور 1961م الذي أعدته إدارة الانقلاب كبديل لدستور 1923م أبرز نجاح لإدارة الانقلاب، حيث عزّز من نفوذهم وسيطرتهم داخل الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة المختلفة، والتي توزعت بين مجالات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، بهدف فرض وصاية عسكرية على الإدارة المدنية، وصياغة ما يمكن أن يحول دون انقلاب السلطة المدنية على السلطة العسكرية[4].

2- انقلاب 12 مارس 1971.

إنّ الإصلاحات التي أُجريت على الدستور عام 1961م، لئن كانت قد وسعت من صلاحيات المؤسسة العسكرية، فإنّها من جهة أخرى قد وسعت من نطاق حرية المجتمع[5]، فقد امتازت الفترة التي

---

[*] **جلال بايار(16 ماي 1883- 22 أوت 1986م)**: ولد في قرية أومورلي في مقاطعة بورصا، تولى منصب رئيس الوزراء (25 أكتوبر 1937- 25 جانفي 1939م)، زعيم الحزب الديمقراطي (7 جوان 1946- 9 جوان 1950م)، تولى منصب رئاسة تركيا بعد عصمت إنونو (22 ماي 1950- 27 ماي 1960م)، وبعد الإنقلاب العسكري في 27 ماي 1960م، وُجهت له هو وخمسة عشر عضوا آخرين في الحزب من بينهم "عدنان مندريس" تهمة انتهاك الدستور، وحكمت عليه محكمة العدل العليا بالإعدام في 15 سبتمبر 1961م، ولكن اللجنة العسكرية الحاكمة ثبتت حكم الإعدام لمندريس واثنين من الأعضاء وهما (وزورلو، وبولاتكان)، وخففت عقوبة الإعدام لبايار واثني عشر عضو، إلى عقوبة السجن، ليتم إطلاق سراحه في 7 نوفمبر 1964م بسبب مرضه الشديد، وفي عام 1966م تمّ إعلان العفو الرسمي عنه، وأُعيدت له كامل حقوقه السياسية، وفي 22 أوت 1986م توفي "محمود جلال بايار"، عن عمر يناهز 103 عاما. (أنظر: المعرفة: **جلال بايار**، مُتحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php ، بتاريخ 22-04-2016، 17:25).

[1] جابر ناصر آيات: "**دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية**" مجلة كلية التربية الأساسية ، المجلد 20، العدد 85، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، (2014)، ص 774.

[2] علي باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 70.

[3] جمال ورغي: **المرجع السابق**، ص 42.

[4] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 70.

[5] جمال ورغي: **المرجع السابق**، ص 42.

إمتدت طوال عقد الستينات وإلى التدخل العسكري الثاني، بسيادة عدد من الاتجاهات على الساحة السياسية في تركيا والتي لم تكن معروفة من قبل، حيث تمثلت أولى هذه الاتجاهات بسيطرة سياسة الائتلاف الحكومية التي استمرت إلى نهاية عام 1964م، والتي تزعمها حزب (الشعب الجمهوري) إلى أن استطاع "سليمان ديميريل[*]" زعيم حزب (العدالة) من الوصول إلى السلطة وأستمر بنجاحاته في الانتخابات عام 1965م إلى عام 1969م[1]، ولقد نشأت في تركيا في هذه الفترة معارضة قوية خاصة من قبل التيارين اليميني واليساري بتنظيماتها الشبابية داخل الجامعات، وانتشرت في تلك الفترة السجلات الفكرية والمسلحة، وظهرت صورها في المظاهرات وأحداث العنف المتواصلة[2]، حيث تزامن ذلك مع سنِّ قانون ضرائب جديد من قبل رئيس الوزراء "سليمان ديميريل" عقب فوزه في الانتخابات[3]، وهو ما تسبب أيضا في انتشار الفوضى والإضرابات داخل البلاد، حيث قام الجيش بالحيلولة دون إجراء الامتحانات في الجامعات، وقد شهدت سنة 1970م و1971م حالة من عدم الاستقرار وانتشار العنف بين الطلاب وداخل الاتحادات المهنية ودعاة الانفصال بين أكراد تركيا، وبالموازاة مع هذه المطالب طالب الطلاب كذلك بالحد من النفوذ الأمريكي في تركيا[4].

ومع استمرار الوضع الأمني والاقتصادي في التدهور، خاصة مع ارتفاع معدل الاغتيالات السياسة واستخدام القنابل لتفجير بعض المنشآت الحكومية والنفطية، قُدمت مذكرة من "محسن باتور" وهو قائد القوة الجوية وعضو (لجنة الأمن الوطني) إلى القادة العسكريين ثم تلاها بمذكرة أخرى في 24 أكتوبر1970م إلى الرئيس "جودة صوناي" أشار فيها إلى ضرورة اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لإنقاذ البلاد من الفوضى الشاملة، ومع بداية 1971م دعا رئيس الأركان العامة للمجلس العسكري الأعلى إلى عقد اجتماع استثنائي بشأن إقصاء الرئيس "ديميريل"[5]، وعليه قام الجيش بتقديم (مذكرة انقلاب تهديديه) اتخذت شكل العقد المشروط بين الإدارة المدنية والمؤسسة العسكرية التركية، ولم يشأ الجيش في هذه المرة الإستلاء التام على السلطة المدنية[6]، وحافظ على النظام الدستوري القائم، وقام باستخدام أعضاء البرلمان

---

[*] **سليمان ديميريل:** ولد في نوفمبر 1924م، وهو سياسي تركي عمل رئيسا للوزراء قبل أن يُنتخب رئيسًا للجمهورية التركية، والرئيس التاسع لتركيا، تولى رئاسة تركيا في الفترة ما بين 16 ماي 1993م إلى 16 ماي 2000م. (أنظر: إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 79).

[1] علي حمزة سلمان الحسناوي: "**ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا 1960-1980**"، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 8، العدد 3، العراق، (2010)، ص118.

[2] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 70.

[3] طارق عبد الجليل: **المرجع السابق**، ص 82.

[4] جابر ناصر آيات: **المرجع السابق**، ص775.

[5] **المرجع نفسه**، ص775-776.

[6] طارق عبد الجليل: **المرجع السابق**، ص 83.

لإدارة البلاد حسب رؤيته هو، واكتفى بإجراء بعض التعديلات الدستورية للحد من الحريات التي كانت سببا في حدوث الأزمة، ومنحت هذه التعديلات أيضا صلاحيات واسعة للعسكر في فرض وسنّ الأحكام العُرفية وتعزيز وضع الجيش داخل الجهاز القضائي[1]، وتم تشكيل حكومة سيطر عليها الكماليون والاستبداديون والمثقفون الراديكاليون، وفي أفريل 1973م أُنتخب الأميرال المتقاعد "فخري قودتورك[*]" رئيسا للجمهورية[2].

3- انقلاب 12 سبتمبر 1980.

يعتبر انقلاب 12 سبتمبر 1980م، من أكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية وذلك من حيث تأثيره في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3]، ولقد جاء هذا الانقلاب نتيجة التطورات التي اتسمت بها الفترة مابين 1970 -1980م، بظهور خلافات وانشقاقات حزبية، أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في تركيا، فانتشرت أعمال العنف والإرهاب بين نشطاء الفكر اليساري ثم امتدت إلى المجموعات اليمينية والقومية، ومما زاد في حدة الفوضى هو ذلك الصراع بين (العلويين – السنيين)، و(الكرديين- التركيين)[4]، لكن البعد الخارجي، الديني والسياسي كان من العوامل الأساسية لهذا الانقلاب، فبعد فترة ترقب من تداعيات قيام الثورة الإسلامية في إيران، وبعد المهرجان الحاشد الذي نظمه "نجم الدين اربكان[**]" الإسلامي في 6 سبتمبر 1980م، استعجل العسكر خيار التدخل لحماية النظام العلماني من التهديدات الداخلية والخارجية[5]، ويُؤكد كثير من الباحثين أنّ هذا الانقلاب استهدف بالدرجة الأولى الاتجاه الاسلامي الذي بدأ نشاطه في تلك الفترة بالتطور، وقد

---

(1) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 71.

(*) **فخري قودتورك (3 أوت 1903- 12 أكتوبر 1987م)**: تولى منصب ضابط بحري تركي (12 سبتمبر 1857- 2 جويلية 1960م)، دبلوماسي، تولى منصب رئيس تركيا (6 أفريل 1973- 6 أفريل 1980م)، توفي في مسقط رأسه إسطنبول في 12 أكتوبر 1987م. (أنظر: المعرفة: **فخري قودتورك**، مُتحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php ، بتاريخ 20-04-2016، 19:10).

(2) جابر ناصر آيات: **المرجع السابق**، ص 776.

(3) طارق عبد الجليل: **المرجع السابق**، ص 83.

(4) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 71.

(**) **نجم الدين أربكان (29 أكتوبر 1926- 27 فيفري 2011م)**: مهندس وسياسي تركي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-1997م عُرف بتوجهاته الإسلامية. (أنظر: إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 81).

(5) جابر ناصر آيات: **المرجع السابق**، ص 776.

كانت المسألة واضحة من خلال البيان الذي أصدرته الحركة الانقلابية، حيث لم تُميز فيه بين الحركة الشيوعية والاتجاه الاسلامي[1].

مع استمرار الأوضاع في التأزم، قدم رئيس الأركان آنذاك "كنعان افرين[*]" في ديسمبر 1979م، مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورؤساء الأحزاب والأجهزة الدستورية المعنية يدعوهم من خلالها إلى القيام بواجبهم، ويُهددهم بالتدخل العسكري في حال فشلهم، وأمام فشل المسئولين السياسيين عن حلّ مشاكل البلاد، قامت المؤسسة العسكرية مُمثلة في رئاسة الأركان بانقلاب عسكري في 12 سبتمبر 1980م[2]، وكان من نتائج الانقلاب أن قام (مجلس الأمن القومي) بحضر جميع الأحزاب والزج بزعمائها في السجون أو وضعهم في الإقامة الجبرية[3]، كما تم القيام بتصفيات وسط المتدينين بعد أن كشفت بعض الخلايا الإسلامية في صفوف المؤسسة العسكرية، وفي فيفري 1987م بدأت السلطات بالقيام بتحقيق شامل في معاهد وأكاديميات تدريب الضباط شمل مائة منهم بتهمة الانتماء لجماعات إسلامية سرية[4].

تُعد فترة إدارة هذا الانقلاب البالغة ثلاثة سنوات هي الأطول مقارنة مع الانقلابات السابقة، والأكثر تأثيرًا في إعادة رسم حدود النشاط السياسي والحزبي والمؤسساتي، وهي الأكثر ترسيخا للنفوذ العسكري داخل سلطات الدولة الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)[5]، فلقد قامت المؤسسة العسكرية بسنِّ دستور لتركيا جديد عُرف بدستور 1982م، وهو الدستور الحالي في تركيا، حيث قامت إدارة الانقلاب بإعداد الدستور بشكل يسمح لها بتعزيز وضعيتها الدستورية، ويمنح لها المزيد من صلاحيات التدخل المباشر وغير المباشر في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تركيا[6]،

---

(1) أحمد نوري النعيمي: **المرجع السابق**، ص284.

(*) **كنعان إفرين (17 جويلية 1917م- 9 ماي 2015م):** ولد في في مدينة مانيسا، التي زاول فيها تعليمه الابتدائي والثانوي، تخرج من مالتيب المدرسة العسكرية العليا في اسطنبول، ثم من الأكاديمية العسكرية، وأخيرا من كلية الأركان في عام 1949م ليصبح ضابط أركان المدفعية، خدم افرين في كوريا بين 1958-1959م، ثم أصبح عميد في عام 1956م، وارتفع في الرتب من مراكز القيادة العالية حتى أصبح رئيس هيئة الأركان العامة في عام 1978م، وكان افرين القائد العام للانقلاب العسكري في 12 سبتمبر 1980م، تولى رئاسة الجمهورية من 12 سبتمبر 1980م الى 9 نوفمبر 1989م، وبعد تقاعده خلفه "تورغوت أوزال"، ليستقر في مدينة مارماريس، حيث وافته المنية في 9 ماي 2015م في سن الـ 98.(أنظر: الموقع التالي : https://translate.google.dz ، بتاريخ 20-04-2016، 17:16).

(2) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 71.

(3) محمد نور الدين: **المرجع السابق**، ص 33.

(4) أحمد نوري النعيمي: **المرجع السابق**، ص286.

(5) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 72.

(6) طارق عبد الجليل: **المرجع السابق**، ص 87.

وبعد صياغة الدستور حُكمت تركيا بخمسة من ضباط (مجلس الأمن القومي)، حيث أصبحت كلماتهم قانونًا، وشكل قائد الانقلاب الجنرال "كنعان افرين" الحكومة وكان أكثر وزرائها من الضباط المتقاعدين[1]، وهو ما دفع برجال القانون والسياسة الأتراك إلى وصف دستور 1982م بأنه عسكرة للدولة والمجتمع[2].

4- انقلاب 28 فيفري 1997.

لقد جاء هذا الانقلاب نتيجة تفاقم تداعيات ردود الفعل على الانقلاب العسكري عام 1980م، خاصة مع تأثير نجاح الثورة الإيرانية وتنامي الحركة الإسلامية في تركيا، وهو ما أدى إلى دعم قطاعات عريضة من التيار الديني والمحافظ لحزب (الوطن الأم) الذي تزعمه الرئيس التركي "تورغوت أوزال[*]" وهو ما ضمن له البقاء في سُدّة الحكم منذ الانتخابات البرلمانية عام 1983م حتى انتخابه رئيسا للجمهورية التركية عام 1989م، ومع رفع الحظر السياسي عن الزعماء السياسيين[3]، والنجاح الذي حققه حزب (الرفاه الإسلامي) في الانتخابات المحلية عام 1994م، ثم في الانتخابات البرلمانية عام 1995م[4]، أصبح الإسلام السياسي طرفا أصيلا في المعادلة السياسية، ولأنّ المؤسسة العسكرية قد اعتادت، بحكم الحق الذي خولته لنفسها عن طريق الدستور، التدخل في الحياة السياسية للحفاظ على أركان النظام العلماني وصون الجمهورية التركية ومبادئها الأتاتوركية، عن طريق التدخل العسكري المسلح لإنهاء أيّ خللٍ في منظومة الدولة السياسية، فقد حاولت هذه المرة مواجهة المد الإيديولوجي الإسلامي الذي أحدثه زعيم حزب (الرفاه) "نجم الدين اربكان"، خاصة بعد توليه الوزارة، حيث عمل على إحلال أنماط سياسية وثقافية إسلامية في المجتمع التركي، في محاولة للإخلال بقواعد وأسس النظام العلماني للدولة[5]، غير أنه استحال على الجيش تنفيذ انقلاب عسكري في ظرف تسعى تركيا للتقارب إلى (الإتحاد الأوروبي) وفي ظلّ قوة الإسلاميين الأتراك[6]، فأعتمد الجيش على أسلوب جديد وهو التدخل غير مباشر

---

(1) مصطفى محمد الطحان: **المرجع السابق**، ص 304.

(2) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 72.

(*) **تورغوت أوزال:** إقتصادي ليبرالي، بدأ مهندسًا للسدود في الستينات القرن الماضي، قبل أن يأخذه العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية بعد أن وجد فيه قادة انقلاب عام 1980م الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، ليكون عهده زمن هدنة في صراع الهوية بين الإسلاميين والعلمانيين. (أنظر: إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 81).

(3) طارق عبد الجليل: **المرجع السابق**، ص 140.

(4) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 73.

(5) طارق عبد الجليل: **المرجع السابق**، ص 140-141.

(6) محمد نور الدين: **المرجع السابق**، ص 97.

في قالبٍ مدني، استخدمت فيه جميع أجهزة الدولة التي يخضع نفوذها للعسكر بموجب دستور 1982م بمختلف أنواعها السياسية والأمنية والإعلامية[1].

فمع تزايد نشاط "نجم الدين اربكان"، بدأ الجيش بترتيب عملية الإطاحة بحكومته الائتلافية ذات التوجه الاسلامي[2]، حيث قامت قيادة الأركان العامة بتشكيل وحدة خاصة لمتابعة هذه التطورات، أُطلق عليها (مجموعة العمل الغربية)، مهمتها جمع المعلومات وتتبع كافة الجمعيات الأهلية والأوقاف والنقابات المهنية والعمالية، ومؤسسات التعليم العالي، والإقامات الطلابية التابعة للدولة والخاصة على حد سواء، والتي انتهى بها الأمر إلى إعداد تقارير لعرضها أمام (مجلس الأمن القومي)، وقد استهدفت بالدرجة الأولى الحد من تنامي الحركة الاسلامية وتصفية مصادرها[3].

لقد جاء اجتماع (مجلس الأمن القومي) في 28 فيفري 1997م، كمحطة فاصلة في العلاقات بين حزب (الرفاه) والمؤسسة العسكرية، حيث دام هذا الاجتماع تسع ساعات كاملة[4]، أفضت عن إصدار بيان قُدّم إلى حكومة "اربكان" في شكل قرارات واجبة التنفيذ، شكلت في مجملها خطة للقضاء على مصادر نمو الحركة الاسلامية في تركيا من خلال إعادة فرض الدولة سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني ذات النشاط الاسلامي والمرتبطة بالجماعات الاسلامية والطرق الصوفية[5]، ومع الاحتجاجات التي أبداها "اربكان" ردّت عليه المؤسسة العسكرية بترتيب موجة من الاحتجاجات العامة ضد حكومته، انتهت باستقالته، وهو ما جعل بعض المراقبين من رجال الإعلام والصحافة الأتراك يطلقون علية تعبير "**انقلاب ينتمي إلى ما بعد الحداثة**" **لوصف هذه التطورات وتقويمها**"[6].

في الأخير نستنتج من خلال ما درسناه من خلال هذا الفصل أنه ومنذ أن تم تأسيس الجمهورية التركية القومية عام 1923م على يد "مصطفى كمال أتاتورك"، دخلت تركيا مرحلة من التناقضات، حيث أصبحت خليطا من الإسلام والعلمانية، والعثمانية والأوروبية، والديكتاتورية والديمقراطية، وحكم الشعب وحكم العسكر، شارع يملؤه الإسلام ودستور يحاربه.

---

(1) طارق عبد الجليل: **المرجع السابق**، ص 143.

(2) كرامر هاينتس: **المرجع السابق**، ص 65.

(3) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 74.

(4) محمد نور الدين: **المرجع السابق**، ص 97.

(5) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 74.

(6) كرامر هاينتس: **المرجع السابق**، ص 65.

الفصل الأول: جذور نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية.

أولا: *نشأة الأحزاب الإسلامية في تركيا.*

ثانيا: *تأسيس الحزب.*

ثالثا: *أهداف ومبادئ الحزب.*

رابعا: *وصول الحزب إلى سدة الحكم .*

الفصل الأول: جذور نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية.

يعتبر حزب (العدالة والتنمية) وليد تجارب الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإسلامية، حيث مهدت لظهوره فيما بعد، فعلى الرغم من القيود التي فرضها قادة وحرّاس النظام العلماني الأتاتوركي، على الحركة الاسلامية في تركيا، من خلال إتباع أجندة غربية، هدفها طمس معالم الوجود الإسلامي بتركيا، ومحاربة كل مصادر نمو الحركة الإسلامية، فقد استطاعت أن تبرز إلى الوجود أحزاب سياسية ذات هوية وجذور إسلامية، استطاعت أن تغدو نموذجًا فريدًا في التعامل مع الواقع السياسي والاجتماعي المفروض عليها وأن تتكيف معه دون أن تضطر إلى اللجوء إلى أحد النقيضين..إما الاستسلام والتخلي عن العقيدة والدين وإما اللجوء إلى العمل المسلح والثورة على العلمانيين، حيث استطاعت أن تستغل جميع الفرص المتاحة أمامها لتثبيت أقدامها والتعبير عن نفسها، و لقد اعتمدت على أسلوب أخذ ما يتاح أمامها حتى تتهيأ ظروف أخرى لتأخذ غيره، وهكذا حتى تحقق هدفها المنشود وهو التغيير، ولعلى تجربة حزب (العدالة والتنمية) هي خير نموذج لذلك، وللوقوف أكثر على هذا الموضوع لابد من التعرف أكثر على حزب العدالة والتنمية من حيث جذوره وتأسيسه وأهدافه المسطرة وكيفية وصوله إلى الحكم.

أولا: نشأة الأحزاب الإسلامية في تركيا.

لقد جاءت أولى المحاولات لتأسيس أحزاب إسلامية بعد الانفراج الذي حدث عام 1945م، لكن سرعا نما تم حلها ومنعها من العمل السياسي وهي كالتالي[1]:

- **حزب (حماية الإسلام):** الذي تم تأسيسه في 19 جويلية 1946م، على يد "نجمي كوناش" و"مصطفى اوزبك"، غير أن قيادة الأحكام العرفية قامت بإغلاقه في العام نفسه بحجة اتخاذ الدين أداة للسياسة.

- **حزب (المحافظين):** والذي تأسس في 8 جويلية 1947م، علي يد "جواد رفعت أتيل خان"، وهو جنرال سابق بالجيش التركي معروف بعدائه لليهود، غير أنه تم إغلاق حزبه قبل أن يبدأ نشاطه، وذلك لأنّ لائحة حزبه تعتمد على الأسس الاسلامية.

- **حزب (الأمة):** تأسس في 20 جويلية 1948م، علي يد المارشال "فوزي جاقمق"، والذي كان أحد أعوان أتاتورك، وقد نصّت لائحة حزبه على احترام الدين فألقته الدولة بحجة أنه يتعارض مع النظام الجمهوري العلماني.

[1] ممدوح عبد المنعم: **تركيا والبحث عن الذات**، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 2012، ص 47.

❖ **الأحزاب الاسلامية بعد الانقلاب العسكري عام 1960.**

لقد كان من نتائج الحركة الانقلابية عام 1960م، أن صدرت إجراءات تشريعية جديدة وفرت حرية أكبر للتفكير والتنظيم، حيث ازدهرت في مثل هذه الظروف الكتابات الاسلامية التي تدعو إلى إقامة دولة إسلامية، ومحاربة العلمانية، وفي الوقت نفسه بدأ عدد المساجد في التزايد وتضاعفت الدروس القرآنية، وتم المزج بين الممارسات الدينية والعمل السياسي، وفي ظل هذه الظروف بدأت تتشكل الأحزاب الاسلامية[1].

01- حزب النظام الوطني.

لقد ارتبط ظهور التيار الاسلامي في تركيا، بشخص المهندس "نجم الدين اربكان" (المولود في منطقة البحر الأسود عام 1926م)، حينما قرر مع نخبة من الإسلاميين في 26 جانفي 1970م، تأسيس حزب (النظام الوطني)[2]، تحت زعامته يُعبّر ولأول مرة منذ سقوط الخلافة عن ارتباطه الصريح بالإسلام[3]، حيث جاء تأسيس الحزب مُعبرًا عن ظهور ما عُرف باسم **(الملي غورش)** أي الفكر الوطني الذي يُعبر عن تيار مستقل وجديد في السياسة التركية، وقد عبر برنامج الحزب عن توجه ديني صريح فهو يريد إلغاء الربا وتغيير نظام الضرائب والقروض وهاجم الماسونية والشيوعية والإلحاد[4]، ولقد جاء تأسيس هذا الحزب بعد أن قرر جناحا المعارضة الاسلامية الحركة (النقشبندية[*]) بزعامة "محمد زاهد

---

(1) أحمد نوري النعيمي: "**الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا**"، مجلة العلوم السياسية ، العددان (38-39)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، (2009)، ص27.

(2) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: "**أثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية**"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، إشراف أسامة محمد أبو نحل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011م، ص 81.

(3) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 47.

(4) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 113.

(*) **الطريقة النقشبندية:** تُعد من الطرق الصوفية التي قامت بدور كبير إبان الدولة العثمانية، مؤسسها الحقيقي هو "محمد بهاء الدين نقشبند 791هـ- 1381م)، ولد في إحدى قرى بخاري، سُمي بهذا الاسم نسبة إلى حرفة التطريز التي كان يحترفها، وقد ظهرت الطريقة النقشبندية في بدايتها على شكل ثورة ألغت مظاهر وتقاليد التصوف القديم من ذكر وخلوة وكرمات، وتغلغلت النقشبندية في الأناضول لأول مرة في القرن الخامس عشر الميلادي وانتشرت بين الأكراد بشكل كبير، كما وركزت النقشبندية أيضا على بناء الفرد من الداخل من خلال ربطه بتعاليم الطريقة ودمجه في نشاطاتها الدينية والاقتصادية والاجتماعية.(أنظر: سعد عبد العزيز مسلط: **المرجع السابق**، ص 73).

كتكو"، والحركة (النورسية[*]) التي أنشأها "سعيد النورسي" القيام بذلك، فالوقت حان في رأيهم لتصعيد الموقف والتقدم خطوة نحو الأمام، كما جاء هذا التأسيس بعد فوز "نجم الدين أربكان" بعضوية البرلمان عن محافظة قونية[**]، وفوز أصدقاء له في محافظات أخرى، فشكلوا بذلك كتلة موحدة داخل البرلمان سُميت بحركة المستقلين المسلمين[1]، حيث مثّل الحزب في البرلمان "أربكان" ونائبان آخرين هما "حسن أقصاي"، و"عارف حكمت غونة"[2]، وقد لقي الحزب قبولا كبيرا من قبل الشعب التركي، خاصة من التجار الصغار والحرفيين والرجال المتدينين في الأناضول، فتوسع بذلك نشاط الحزب في مدة قصيرة وبدأ يشكل تهديدا على الأحزاب العلمانية [3]، وهو ما جعل حزب (العدالة) برئاسة "ديميريل" يُحرض على حظر نشاطه[4].

ونتيجة لتزايد نشاط "أربكان" تحرك الجيش في مارس 1971م بزعامة رئيس الأركان الجنرال "محسن باتور" وأصدر مذكرة وجهها إلى رئيس الوزراء يُنذره ويُطالبه بحلّ حزب (النظام الوطني)، وتم

---

[*] **الحركة النورسية (النورجية):** نورجلر Nur Giuk أو أصحاب النور في تركيا، وهي حركة دينية ذات طابع سياسي، ظهرت في تركيا في مطلع القرن العشرين، إقتبست أفكارها من النقشبندية ثم أُدخل عليها ما يناسب من تعديلات، تنتسب إلى "بديع الزمان النورسي" الذي وضع فلسفته في كتابه (رسائل النور)، وهو مواطن كردي تركي ولد في قرية نورس التابعة لقضاء حيزان من ولاية تبليس التركية، اتجه النورسي في مطلع حياته إلى طلب العلم، ولم يكتف بما درسه من علوم دينية، وإنما انصرف إلى دراسة علوم الصرف، وقد مارس منذ مطلع حياته العمل السياسي، واتضح ذلك من خلال انتقاده لتوجهات الحكومة التركية العلمانية المعاصرة واتهامها بالتقصير في الإهتمام بالمسائل الدينية. (أنظر: سعد عبد العزيز مسلط: **المرجع السابق**، ص 73-74).

[**] **قونية:** مدينة يونانية ثم رومانية قديمة معروفة في التاريخ باسم Iconium ومن ايكونيوم جاء اسم قونية، اتخذها السلجوقيين أول عاصمة لملكهم، وقد دخلها الجيش المصري بقيادة "باشا محمد علي باشا الكبير" في سنة 1839م بعد وقعة نزيب المشهورة، ولمّا قرر (المجلس الوطني الكبير) نقل مقر الحكومة من اسطنبول عرض بعضهم اتخاذها عاصمة لتركيا الجديدة بالنسبة إلى ماضيها المجيد إلاّ أنّ الأغلبية مالت إلى أنقرة لاعتبارات حربية وسياسية وتاريخية، ومدينة قونية تتوفر على جوامع فخمة وترب سلجوقية قديمة لا تزال حافظة روائها وجلالها. (أنظر: عزيز خانكي بك: **المرجع السابق**، ص 139).

[1] ماجد محي عبد العباس: "**الدور السياسي للتيار الاسلامي في تركيا خلال سنوات 1960-1980**"، مجلة كلية التربية ، المجلد 14، العدد 1، جامعة بابل، العراق، (2007)، ص 110.

[2] مصطفى محمد الطحان: **المرجع السابق**، ص 304.

[3] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 48.

[4] فاضل كاظم حسين: "**الإسلام والعلمانية في تركيا (دراسة في نشأة الإسلام السياسي وتجربته السياسية حتى إنقلاب 1980م)**"، مجلة ديالي ، العدد 51، العراق، (2011)، ص 10.

اصطناع قضية للحزب تمثلت في إتهامه بمعاداته للعلمانية وعُقدت من أجلها محكمة، حيث أصدرت هذه الأخيرة قرارًا بإلغاء الحزب ومصادرة ممتلكاته، وقد عللت المحكمة قرارها بما يلي[1]:

- إنّ المبادئ التي قام عليها الحزب وتصرفاته تخالف مبادئ الدستور التركي.
- العمل على إلغاء العلمانية في البلاد وإقامة حكومة إسلامية.
- تغيير الأسس الإقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تقوم عليها البلاد.
- العمل ضد مبادئ كمال أتاتورك
- القيام ببعض التظاهرات الدينية.

02- حزب السلامة الوطني.

بعد 17 شهرًا من إغلاق حزب (النظام الوطني)، عاد "نجم الدين أربكان" ليؤسس حزبا جديدا باسم (السلامة الوطني) في 11 أكتوبر 1972م، وكان بزعامة شخص آخر وهو رفيقه في حزب (النظام الوطني) "سليمان عارف أمرة"، حيث فضّل "اربكان" تجنب تسلم القيادة بصورة رسمية في ذلك الوقت أملاً في تجنب مصير حزب (النظام الوطني)[2]، ولقد تضمن برنامج الحزب الدعوة إلى سوق إسلامية مشتركة وعملة إسلامية واحدة وقوة عسكرية تدافع عن العالم الاسلامي وأمم الأقطار الاسلامية[3].

إستطاع الحزب الحصول على 48 مقعدا بعد خوضه لانتخابات أكتوبر 1973م، ليصبح القوة السياسية الثالثة في البلاد، ودخل في ائتلاف مع حزب (الشعب الجمهوري) العلماني عام 1974م، وأصبح "أربكان" نائب رئيس الوزراء في حالة فريدة من نوعها، حيث للمرة الأولى يُشكل الإسلاميون والعلمانيون حكومة معًا[4]، إستثمر "نجم الدين أربكان" هذه الفرصة جيدًا ليصنع أول إختراق إسلامي حقيقي للسلطة التنفيذية في الجمهورية العلمانية منذ تأسيسها، فبدا تأثير ذلك واضحا حيث صوتت تركيا في الأمم المتحدة ولأول مرة منذ إعلان الجمهورية لصالح الحق الفلسطيني في استرداد أرضه من الصهاينة، كما صوتت الحكومة إلى جانب القرار الدولي الذي يعتبر الصهيونية حركة عنصرية وذلك تحت ضغط جناح "أربكان"، فضلا عن إعتراف تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلٍ شرعي للشعب

---

(1) مصطفى محمد الطحان: **المرجع السابق**، ص 277.

(2) أحمد النعيمي: **تركيا بين الموروث الاسلامي والإتجاه العلماني**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 293.

(3) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 113.

(4) **المرجع نفسه**، ص 114.

الفلسطيني[1]، كما أصدرت رئاسة الشؤون الدينية تحت تأثير حزب (السلامة الوطني)، بيانًا في جوان 1973م، تُؤكد فيه على دعوة المرآة التركية إلى إرتداء الحجاب[2]، واستطاع "أربكان" خلال الائتلاف الثاني 1977م أن يحقق العديد من النجاحات مثل، قيادة حملة التنمية الصناعية، مع التركيز على الصناعات الثقيلة، حيث نجح في إقامة 70 مصنعا خلال سنتين، وفتح 30 مدرسة دينية، كما تضاعف عدد مدارس الأئمة والخطباء إلى ما يزيد عن خمسين ألف طالب، كما شرع منظروا الحزب في شنّ حملة إعلامية منظمة ضد أسس العلمانية في تركيا، واستطاعوا أن يوضحوا للناس أنّ الإطار السياسي لتركيا يناقض مبادئ الإسلام[3]، ومرة أخرى تم إغلاق هذا الحزب في سبتمبر 1980م، عقب الإنقلاب العسكري الذي قاده "كنعان افرين" عام 1980م، والذي استهدف بالأساس حزب (السلامة الاسلامي)، بسبب معاداته للعلمانية[4].

03- حزب الرفاه.

بعد مرور ثلاثة سنوات على الإنقلاب العسكري الذي قادته الجنرال "كنعان إيفرين"، الذي أصبح رئيسا لتركيا، تم رفع معظم القيود المفروضة على النشاط السياسي، ومن ثم تم السماح للأحزاب بالتشكل من جديد، وكان من بين الأحزاب التي تشكلت في هذه الفترة حزب (الرفاه الاسلامي)، حيث تقدم المحامي "علي توركان" بطلب إلى وزارة الداخلية التركية في 9 أوت 1983م لتأسيسه، وذلك بالتنسيق مع زعماء حزب (السلامة) المُنحل، وقد تم مراعاة الغموض في برنامجه الاسلامي أكثر من برنامج سابقيه حزب (النظام) و(السلامة)، وبالفعل تم قبول هذا الحزب، وما إن تم رفع الحضر عن الناشطين السياسيين التابعين لحزب (السلامة)، حتى سارعوا بالانضمام إلى الحزب في سبتمبر 1987م، وتم إختيار "نجم الدين اربكان" رئيسا للحزب في 11 أكتوبر 1987م[5].

وكان "نجم الدين أربكان" قد إستشار شيخ الطريقة (النقشبندية) "محمد زاهد كتكو" قبل تأسيس الحزب، وذلك بالنظر إلى التأثير الواضح لهذه الطريقة في الحياة السياسية، فقد كان شيخها يحثُّ على تأسيس مثل هذه الأحزاب السياسية[6]، ولقد كان الهدف الرئيسي من برنامج الحزب وهو (الإنشاءات العامة وتطوير البلد)، بالإضافة إلى (تحقيق التنمية الثقافية والأخلاقية)، حيث يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الأخذ بالإعتبار لسمات ومعايير وطنية، وقد أكد الحزب على أهمية دور الدين والإسلام داخل

---

(1) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 49.

(2) أحمد نوري النعيمي: **الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا، المرجع السابق**، ص 38.

(3) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 49.

(4) مصطفى محمد الطحان: **المرجع السابق**، ص 312.

(5) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 52-53.

(6) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 114-115.

برنامجه، وتبنى الحزب إيديولوجية أطلق عليها (النظرة الوطنية)، حيث تنتقد هذه الاديولوجية الغرب واعتبرت أنّ الكثير من مشاكل الدولة ترجع بالأساس إلى مشروع التغريب في تركيا[1].

لقد شارك حزب (الرفاه) في إنتخابات عام 1983م، رغم معارضة الجيش لذلك، فحصل على نسبة 5 % من الأصوات، ثم اشترك في الانتخابات المحلية التي أُجريت في 25 مارس 1984م، فحصل على نسبة 43 % من الأصوات أي بنسبة 4,73% في كل ولايتين مع رئاسة البلدية في خمس مدن، ثم اشترك في إنتخابات أكتوبر 1987م، حيث فاز بنسبة 7,06 % من الأصوات[2].

لقد مثّل حزب (الوطن الأم) الذي حكم البلاد حتى عام 1989م بزعامة "تورغوت أوزال" جسرًا لعبور حزب (الرفاه) ليصل رئيسه "أربكان" إلى رئاسة الوزراء مُتحالفًا مع حزبٍ علماني وهو (الطريق المستقيم) في جوان 1996م، حيث إستطاع حزب (الرفاه) أن يكتسح بلديات المدن الكبرى في الانتخابات المحلية التي جرت عام 1995م، حيث حصد ستة ملايين صوت، وشكل الحكومة مع حزب (الطريق المستقيم)، وقد نالت الحكومة ثقة البرلمان في 8 جوان 1996م[3]، لكن المؤسسة العلمانية لم تترك الطريق مُعبدًا أمام طموح حزب (الرفاه)، إذ خيرته بين إجراءات جديدة لحماية العلمانية، وبين الإستقالة، لكن "أربكان" رفض ما أملاه عليه (مجلس الأمن القومي) الذي يسيطر عليه العسكر، فاضطر "أربكان" للاستقالة في جوان 1997م[4]، وفي يوم الجمعة الموافق لـ: 16 جانفي 1998م، على الساعة الثالثة والنصف تمامًا أصدرت (المحكمة الدستورية) قرارًا يقضي بحلِّ حزب (الرفاه الإسلامي)، ومنع زعيمه "نجم الدين اربكان" وستة من آخرين من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات كأعضاء مؤسسين أو مجرد أعضاء في أي حزب آخر[5].

04- حزب الفضيلة.

لقد كان الإسلاميون يتوقعون حلّ حزب (الرفاه) في أيّة لحظة، لذلك كان "أربكان" يخطط لمواجهة هذا الموقف عند حدوثه، حيث وضع مشروعًا لتأسيس حزب يخلف (الرفاه) في حالة حلّه، وبعد أن مُنع "أربكان" من العمل السياسي أعلن إخوانه وتلامذته الذين لم تصدر بحقهم أحكام تأسيس حزب (الفضيلة)،

---

(1) يسيم آرات: **الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا (النساء الإسلاميات في معترك السياسة)**، ترجمة منى محسن الصاوي، الشبّة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013، ص 64.

(2) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص 325.

(3) علي باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 114-115.

(4) جمال ورغي: **المرجع السابق**، ص 49.

(5) محمد نور الدين: **المرجع السابق**، ص 113.

الذي أُنتخب لرئاسته "رجائي قوطان[*]" في ديسمبر 1998م[1]، لم يحد هذا الحزب على خطوات سلفه حزب (الرفاه)، حيث حافظ على المواقف نفسها تجاه القضايا المطروحة على الساحة التركية، مثل قضية الحجاب، وقضية الإلتحاق بـ (الإتحاد الأوربي)، وقد ارتبطت بالحزب حادثة منع نائبته "مروة قواقجي[**]" من دخول البرلمان، بسبب تشبثها بارتداء الحجاب داخل المجلس، وهو ما أثار ضجة كبيرة داخل تركيا وخارجها، عُقدت من أجلها مدارسات وندوات، لأنّ النائبة المنتخبة ديمقراطيا من طرف الشعب لم تقم بأيّ خرقٍ للقانون المعمول به، بقدر ما مارست حقها الطبيعي الذي يكفله لها دستور الدولة العلماني، ومع ذلك بحث النظام العلماني على مُسوغٍ لطردها، ووجدت المؤسسة العلمانية ضالتها في حمل النائبة للجنسية الأمريكية التي لم تعلم بها الجهات الرسمية[2]، خاض حزب (الفضيلة) الإنتخابات البرلمانية التي أُجريت في أفريل 1999م، ليفوز بـ 115 مقعدا، وتم التجديد لقوطان في انتخابات الحزب عام 2000م، بعدما نال أغلبية الأصوات بمجموع 632 صوتًا في مقابل 521 صوتًا لمنافسه الشاب "عبد الله جول[***]"[3].

بعد فترة من مرور الانتخابات، وجّه النظام العلماني الأتاتوركي، للحزب تهمة خرق مبادئ أتاتورك، وأنه أصبح مركزًا للمعارضة العلمانية، فضلاً عن اتهامه بأنّه إستمرار لحزب (الرفاه)، وبعد عقد جلسات نظر من طرف (المحكمة الدستورية) في الدعوة المُقامة على حزب الفضيلة، قررت المحكمة

---

[*] **رجائي قوطان:** ولد يوم 30 أفريل 1930م، في ملاطيا، وهو سياسي تركي ساهم في تأسيس عدد من الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، كان آخرها حزبا الفضيلة والسعادة، حيث دخل الحياة السياسية عبر حزب السلامة الوطني الذي يتزعمه "نجم الدين اربكان" عام 1973م، وانتخب عضوا في البرلمان عن محافظة ملاطيا في انتخابات 1977م، وكان أحد قادة حزب الرفاه الاسلامي بعد عام 1985م، وبعد حلِّ حزب الرفاه، شكل أعضاءه حزبا آخر سموه حزب الفضيلة، وانتخبوا "رجائي قوطان" زعيمًا له، ولكن تم حلّه هو الآخر، وقد تمخض عن هذا الحلّ إنقسام حزب الفضيلة إلى حزبين، أحدهما حزب العدالة والتنمية والآخر حزب السعادة يتزعمه "رجائي قوطان" الذي يُمثل جناح التقليديين، كما تولى خلال مساره المهني مسؤولية عددًا من الوزارات. (أنظر: موسوعة الجزيرة، مُتحصل عليه من: http://www.aljazeera.net ، بتاريخ 20-04-2016، 15:00).

[1] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 68.

[**] **مروة صفاء قواقجي (1968-):** انتخبت عضوا في البرلمان عن مدينة إسطنبول عام 1999م، ومع ذلك حرمت من الخدمة في فترة رئاستها من طرف العلمانيين لأنها كانت تلبس الحجاب، أُسقطت عنها الجنسية التركية ومُنعت من ممارسة السياسة لمدة خمس سنوات، أخذت قضيتها إلى المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، و2007م تم تحريرها من الحضر. (أُنظر: http://coas.howard.edu/politicalscience/kavakci ، بتاريخ 20-04-2016، 14:12).

[2] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 90.

[***] **عبد الله غول:** الرجل الثاني في حزب (العدالة والتنمية)، تولى حقيبة الخارجية ثم منصب رئيس الوزراء خلال تواجد أردوغان في السجن، قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية التركية. (أنظر: إيمان دني: المرجع السابق، ص 94).

[3] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 68.

بجلستها المنعقدة في 22 جوان 2001م، بالاستناد إلى المادتين 68 و69 للدستور التركي، وبأغلبية 8 أصوات ضد 3 من أصل أعضاء المحكمة البالغ عددهم 11 عضو غلق حزب (الفضيلة) بشكلٍ نهائي وتحويل ممتلكاته وأمواله إلى خزينة الدولة[1]، ولقد جاء قرار المحكمة قبل أسبوعين فقط من صدور تشريع برلماني جديد يُصعّبُ مهمة حلِّ الأحزاب السياسية، كما أنّ المحكمة قضت بإسقاط عضوية 7 من أعضاء الحزب البرلمانيين، وأبقت على بقية الأعضاء الذين كان عددهم حوالي 100 عضو، كأعضاء مستقلين تفاديا لإجراء إنتخابات جديدة، وقد وُصف هذا القرار حين صدوره، بأنّه يُشكل ضربة قوية للمسار الديمقراطي في تركيا[2].

05- حزب السعادة.

تأسس هذا الحزب في أوت 2001م، ليشكل إمتدادا لحزب (الفضيلة) المحظور، وقد إنتهج الحزب نهجًا تقليديًا مرتبط بنفس المواقف القديمة لحزب (الفضيلة)، اتجاه القضايا المطروحة على الساحة السياسية[3]، وقد تضمن برنامج الحزب إلغاء محاكم أمن الدولة وإنشاء محاكم للنظر بقضايا حقوق الإنسان، أما تشكيلة أعضاءه فقد ضمت 46 برلمانيا، حيث ضمّ الحزب صفوف الشخصيات التقليدية المحافظة بالزعامة الروحية لأربكان[4]، وقد تم إنتخاب المهندس "رجائي قوطان" رئيسا للحزب بعد تشكيل الحزب في 2001م، كما ترأس الحزب البروفسور "نعمان كورتولموش" في 16 أكتوبر 2008م في المؤتمر الثالث، وأُعيد إنتخابه في 11 جويلية 2010م، فقد نجح هذا الأخير خلال رئاسته للحزب من رفع شعبيته من 1 % إلى 5% [5].

لقد أُعتبر حزب (السعادة) وريثًا بامتياز لتجربة الأحزاب الاسلامية التي كان يتزعمها "أربكان"، غير أنه لم يُفلح في إخراج البلاد من الأزمة الإقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، وذلك لأنه لم تترك الفرصة للأحزاب الاسلامية لإكمال مشاريعها، وقد تفاقمت الأزمة أكثر مع حكومة رئيس الوزراء التركي

---

(1) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص384.

(2) مصطفى محمد الطحان: **المرجع السابق**، ص 386-387.

(3) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 91.

(4) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص387.

(5) يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 92.

مع حكومة "بولند أجاويد[*]"، التي تركت تذمرًا ويأسًا شمل المجتمع عموما، وقد راح ضحية ذلك مجموعة من الأحزاب وعلى رأسها حزب (السعادة)، حيث لم يتجاوز نسبة 2.1 % في الانتخابات، وذلك يعود إلى كثير من الأسباب لعلى أهمها ظهور حزب (العدالة والتنمية) في الساحة السياسية بتركيا، حيث ذهب جزء كبير من الأصوات لصالحه بما فيها أصوات الطرق الصوفية[1]

ثانيا: تأسيس الحزب.

على الرغم من أن تجارب الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا، قد كان لها تأثير كبير في النشاط السياسي بالبلاد وخارجها، وذلك بالنظر إلى التطور الذي شهدته من حيث برامجها وأهدافها، وظهورها تحت مُسمياتٍ مختلفة مكنتها من المشاركة في الحكم، ودعم الحراك الإسلامي في تركيا وحتى خارجها، إلاّ أنّها كانت سرعان ما تزول أمام الضغوط الممارسة من قبل الدولة وحراس العلمانية من المؤسسة العسكرية، ورغم كل ذلك كُللت هذه التجارب الحزبية بميلاد حزب جديد من رحم هذه الأحزاب وهو حزب (العدالة والتنمية) الذي سيصبح القوة السياسية الأولى في تركيا.

01- نشأة الحزب.

إرتبط تأسيس حزب (العدالة والتنمية) بظهور جيل جديد من أبناء الحركة الإسلامية يدعو إلى الإصلاح والتغيير، فبعد خوض حزب (الفضيلة) الذي يترأسه "رجائي قوطان" أحد تلمذة "نجم الدين أربكان" للانتخابات البرلمانية التي تمّ إجرائها في أفريل 1999م، وفوزه بـ 115 مقعدا، تم التجديد لقوطان في انتخابات الحزب عام 2000م، بعدما نال أغلبية الأصوات بمجموع 632 صوتا في مقابل 521 صوتًا نالها منافسه "عبد الله غول"، وقد شكلت هذه المنافسة أولى بوادر الظهور الإعلامي لجيل جديد يحمل نفس القناعات، غير أنّه بدأ يُفكر في تطوير أساليب العمل السياسي بما يتوافق مع الوضع التركي المعقد، من خلال الإستفادة من الخبرات السابقة التي تكونت لدى أبناء الحركة الإسلامية التركية على مرّ

---

[*] **مصطفى بولنت أجاويد (28 ماي 1920 – 5 نوفمبر 2006م):** رئيس وزراء تركيا، تولى رئاسة الوزراء عدة مرات: من (26 جانفي 1974) إلى (17 نوفمبر 1974)، ومن (21 جوان 1977) إلى (21 جويلية 1977)، ومن (5 جانفي 1978) إلى (12 نوفمبر 1979)، ومن (11 جانفي 1999) إلى (19 نوفمبر 2002)، شغل منصب زعيم حزب الشعب الجمهوري خلال الفترة الممتدة مابين (14 ماي 1972) إلى (29 أكتوبر 1980)، تولى منصب زعيم حزب اليسار الديمقراطي من 13 سبتمبر 1987 الى 1988، ومن 1989 الى 25 جويلية 2004م. (أنظر: إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 92).

[1] يوسف يسري عبد الرؤوف الغول: **المرجع السابق**، ص 92.

السنيين[1]، ومن أبرز رموز هذا الجيل الإصلاحي والتجديدي "عبد الله غول ورجب طيب أردوغان[*] وبولنت أرينتش[**]"[2]، وقد تحدث هذا الأخير حول هذا الشأن، حيث وضّح أنّ الأفكار التي طرحها التجديديون لم تكن بداعي التفكير في الإنفصال عن حزب (الفضيلة) في بادئ الأمر، وإنّما كانت من أجل الإصلاح داخل الحزب من خلال القيام بتحديد الأخطاء وفقًا لرؤية هذا الجيل، والسعي إلى تصحيحها، وتطوير طرق الإتصال بالشعب وقيادة الحزب إلى السلطة[3].

لقد عمل "أردوغان" وهو أحد قيادات حزب (الفضيلة) البارزين والمشهود لهم بالولاء والصلابة والكفاءة بل ومن أكثرهم قربًا إلى زعيم التيار الاسلامي "أربكان"[4]، من موقعه في الحزب على المطالبة بتجنب الصدام العقيم مع العلمانية التركية والمؤسسة العسكرية، حيث آثر الجنوح لعنصر التهدئة، وخير مثال على ذلك هو رفضه لما قام به "رجائي قوطان" بتوجيه من "نجم الدين أربكان" حينما أراد تبرئة الحزب من التوقيع على قرار حظر الحجاب في الجامعات والدفع بـ "مروة قاوقجي" المحجبة إلى البرلمان التركي كنائبة عن حزب (الفضيلة)، وهو الأمر الذي إعتبره "أردوغان" وأنصاره في الحزب، تحديا للنظام

---

[1] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 68.

[*] **رجب طيب اردوغان:** ولد يوم 26 فيفري 1954م، في أحد الأحياء الشعبية بمدينة إسطنبول، درس في ثانوية الأئمة والخطباء، ثم في كلية الإقتصاد والتجارة بجامعة مرمرة، وعندما كان في سنّ مبكرة انخرط في حزب (السلامة الوطني)، ثم أصبح عضو في حزب (الرفاه) ثم حزب (الفضيلة) اللذين أسسهما "اربكان" إثر موجات الحضر التي تطال أحزابه، تولى منصب رئيس حزب (الرفاه) في اسطنبول عام 1985 وكان عمره آنذاك في الثلاثين من عمره، تولى رئاسة بلدية اسطنبول عام 1994م ومنها كانت الإنطلاقة نحو القمة، حيث حقق خلال فترة رئاسته للبلدية إنجازات نوعية أكسبته شعبية كبيرة في تركيا، ولكن ذلك لم يمنع من خضوعه للمحاكمة من قبل محكمة أمن الدولة عام 1998م، وسجنه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية، حيث جاء الحكم بسبب اقتباسه في خطاب جماهيري من شاعر تركي في إحدى قصائده "المساجد ثكناتنا، والقباب خُوذاتنا، والمآذن حِرابنا، والمُؤمنون جنودنا" لكن ذلك لم يوقف من طموحاته، فبعد حضر حزب الفضيلة، أسس حزب (العدالة والتنمية) عام 2001م تحت زعامته، حيث قاده ذلك إلى احتلال الصدارة في المشهد السياسي التركي، فحقق الفوز في الإنتخابات التشريعية عام 2002م، 2007م، 2011م، وفي أوت 2014 فاز "اردوغان" في أول انتخابات رئاسية ينتخب فيها رئيس جمهوري تركي بالانتخاب المباشر. (أنظر: موسوعة الجزيرة، **المرجع السابق**).

[**] **بولنت أرينتش (1948-):** سياسي تركي، عمل في حزب (الرفاه) قديما، من مؤسسي حزب العدالة والتنمية، ويعتبر من الأعضاء البارزين المفكرين في الحزب، حيث عمل رئيسا للبرلمان التركي في الفترة 2002-2007م، وعمل مساعدا لرئيس الوزراء رجب طيب اردوغان.(أنظر: ترك بوست: **بالصور.. هكذا غير السياسة وجوه زعمائها الأتراك**، مُتحصل عليه من: http://www.turkey-post.net/p-60988/، بتاريخ 20-04-2016، 13:34).

[2] عبد الحليم غزالي: **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص 20.

[3] حسين بسلي، عمر أوزباي: **رجب طيب أردوغان (قصة زعيم)**، ترجمة طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص 319.

[4] أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 194.

في عقر داره، والأكيد أنّه سينتهي بأزمة جديدة مع العلمانيين والعسكريين، وهو ما قد حدث بالفعل، مما زاد في الخلاف بين أعضاء حزب (الفضيلة)[1].

وبعد الإعلان عن إغلاق حزب (الفضيلة) إنشق برلمانيو الحزب إلى جناحين، حيث أعلن الجناح المحافظ عن تشكيل حزب (السعادة) برئاسة "رجائي قوطان"، أما جناح المجددين الذي سيؤدى إلى وجود حزب (العدالة والتنمية)، فقد تزعمه "رجب طيب اردوغان" رئيس بلدية اسطنبول السابق[2]، وفي تعليقه على هذا الشأن قال "بولنت أرينتش" **(أنّ إغلاق حزب الفضيلة شكل الأرضية المشروعة لهذا الإنفصال)**، وقد وصف "جميل تشيتشاك" وهو سياسي تركي عضو حزب (العدالة والتنمية) هذا الأمر بأنّه **(إنفصال لا عيب فيه)**، بالنظر إلى أنّ معظم المنتسبين لتشكيلات الحزب إختاروا جانب التجديديين[3]، ونتيجة لهذه التطورات زاد إقتناع جيل الشباب الذين يُطلق عليهم في تركيا (المُجددون المعاصرون) بحاجة الحركة الاسلامية إلى إعادة ترتيب أوراقها بما يتناسب مع الحالة التركية، ومن هنا أسس هذا الجيل الجديد بقيادة "أردوغان" حزب (العدالة التنمية)[4].

02- التأسيس.

تأسس حزب (العدالة والتنمية) في 14 أوت 2001م، وتمّ الإعلان عن تأسيسه في حفل بسيط بأحد فنادق أنقرة، حيث دُعي إلى هذا الحفل الصحفيون ومُناصرو المجموعة الإصلاحية للفضيلة[5]، وقد ضمّ الحزب بالإضافة إلى الكتل الأساسية، من الإسلاميين السابقين ومن ضمنهم "طيب رجب أردوغان وعبد الله غول"، التشكيلات التالية من برلماني أحزاب يمين الوسط مثل حزب (الوطن الأم)، وحزب (الطريق القويم)، وكذلك شرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصغيرة، سواءا في إسطنبول والمدن الكبرى، أم في الأناضول، حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين[6].

يُصنف حزب (العدالة والتنمية) نفسه بأنّه حزب محافظ لبيرالي، معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوربي، وهو ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي، لكنه

---

(1) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 70.

(2) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص 387.

(3) حسين بسلي، عمر أوزباي: **المرجع السابق**، ص 319.

(4) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 70.

(5) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 194.

(6) خالد الحروب: **التيار الإسلامي والعلمنة السياسية (التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية)**، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، بير زيت، فلسطين، 2008، ص 14.

ينفي أن يكون حزبًا إسلاميًا، حيث يحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومُنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، وهو ما جعل البعض يُصنفه على أنه يُمثل تيار(الإسلام المعتدل)[1].

وفيما يخص شعار الحزب فقد تم الأخذ باقتراح "طيب رجب أردوغان" أن يكون (المصباح)، حيث لقي هذا الرمز قبولا ليكون شعارًا للحزب بعد التوضيحات التي قدمها "أردوغان" بشأنه، فهذا الشعار يرمز للضياء وعدم التعتيم والشفافية، وتشير الحزمات الضوئية المحيطة بالمصباح إلى أقاليم تركيا الجغرافية السبعة، أما كونه مضاءًا، فذلك يعني النشاط والقابلية للتغيير، بالإضافة إلى أنّ هذا الشعار يمكن تمييزه بسهولة من بين رموز الأحزاب الأخرى،(أنظر ملحق رقم: 03)، وفيما يخص التسمية فقد تم إختيار الإسم المختصر للحزب، فكان حزب (AK)، فحرف (A) إختصار لكلمة العدالة باللغة التركية (ADALET)، أما حرف (K) فاختصار لكلمة التنمية باللغة التركية (KALKINMA)، وعليه فالاسم الكامل للحزب هو: (ADALET VE KALKINMA PARTISI) أي حزب العدالة والتنمية[2].

ثالثا: أهداف ومبادئ الحزب.

لقد جرى حفل الإعلان عن تأسيس الحزب في قاعة (زينت) على مرأى ومسمع الجمهورية التركية، حيث تم وضعه عاليا في مواجهة صورة مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك"، وهو ما كان أمرًا لافتا للنظر وذا مغزى، بالنظر إلى أن حزب (الرفاه الإسلامي) قد تعود على تعليق الأعلام الخضراء (رمز الإسلام) في مؤتمراته، وأعلن مؤسسو الحزب بأنّهم سيقومون بزيارة لضريح "مصطفى كمال أتاتورك"، مشددين على أنّهم ليسوا إسلاميين وليسوا معارضين للجمهورية التي أنشأها[3].

حيث إستوعب حزب (العدالة والتنمية) بقيادة "أردوغان" الدرس جيدًا من تجارب الأحزاب السابقة، فعمل على تجنب كل ما يفضي إلى تجدد الصدام مع العسكر ومعبدهم العلماني، بل وعمل على كسب ثقتهم وهو ما لا يمكن تحقيقه مع استمرار زعامة "أربكان"، الطرف المباشر في ذلك الصدام[4]، وقد إتضح ذلك من خلال فلسفة الحزب، فقد جاء في وثيقة إعلان مبادئ الحزب، وبالضبط في شقِّ الحقوق الأساسية والحريات أنّه **(يعتبر مبادئ مصطفى كمال أتاتورك"عنصرًا للسلام الاجتماعي وأداةً تحمل تركيا إلى مستوى الأمم المتحضرة)** وأنّه **(ينظر إلى الدين كأهم المؤسسات الإنسانية على الإطلاق، وإلى**

---

(1) سمير سبيتان: **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 39.

(2) حسين بسلي، عمر أوزباي: **المرجع السابق**، ص 321.

(3) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 194.

(4) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 95.

العلمانية كضرورة للديمقراطية ولضمان حرية الإعتقاد)[1]، حيث وجد القائمون على حزب (العدالة والتنمية) أنّ مجابهة العلمانية لا تصب في مصلحة تركيا، وفي هذا الشأن يرى الكاتب الصحفي "فهمي كورو" الذي يُوصف بأنّه أحد منظري حزب (العدالة والتنمية):"**أنّ الصيغة التي يُعبر عنها الحزب تتمثل في أنّ قادته وأعضاءه متدينون، حيث يصلون ويصومون، وزوجاتهم محجبات، لكن الدين لا يلعب دورًا محوريا في أنشطة الحزب والحكومة، ولا يشكل مرجعية لسلوك سياسي، صحيح أنّهم جاؤوا من خلفية إسلامية، لكنهم ليسوا رجعيين، إنّهم يُدافعون عن القيم الإسلامية، لكنهم مع فكرتي الديمقراطية والعلمانية ليس بمعنى العداء للدين، ولكن بمعنى فصل الدين عن الدولة**"[2]، كما عمل حزب (العدالة والتنمية) بالموازاة مع تجنب العسكر على الحصول على دعم كافة المجموعات الدينية وتجنب أيّ صراع معهم، لأنّه يدرك مدى نفوذ المؤسسة الدينية والاجتماعية، الأمر الذي مكنه من الوصول إلى كافة قطاعات المجتمع[3]، وهذا ما سنلاحظه من خلال الإطلاع على الوثائق الصادرة عن حزب (العدالة والتنمية) والتي تضمنت أهداف ومبادئ الحزب وأفكاره، والتي سنعرضها من خلال شقين، الأول يوضح أهداف الحزب إنطلاقا من اللائحة الداخلية للحزب، والثاني إنطلاقا مما جاء في برنامج الحزب، وهي كالتالي:

1- أهداف الحزب وفق ما جاء في اللائحة الداخلية للحزب[4]:

- تحقيق السيادة وبدون أيّ قيد أو شرط للشعب التركي على الجمهورية القانونية التي تُعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.
- الحفاظ على وحدة الدولة التركية
- المحافظة على القيم والأخلاق التي تُعدّ بمثابة تراث للشعب التركي.
- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقًا للخطى التي رسمها "مصطفى كمال أتاتورك"
- تأمين الرفاه والأمن والإستقرار للشعب التركي
- تحقيق مفهوم الدولة الإجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الإجتماعي المطلوب
- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

---

(1) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 196.

(2) عبد الحليم غزالي : **المرجع السابق**، ص 26.

(3) Bilal Sambur: **"The Great Transformation of Political Islam in Turkey: The Case of Justice and Development Party and Erdogan"**, European Journal of Economic and Political Studies, No 3, Istanbul, (2009), p 124.

(4) عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 26-27.

2- أهداف الحزب وفق ما جاء في برنامج الحزب:

لقد إختصر برنامج الحزب الأهداف في النقاط التالية: الدمقرطة، التنمية، النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة، كما إستعرض برنامج الحزب وسائل تحقيق هذه الأهداف وهي كالتالي[1]:

- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.
- استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة المواد الإنسانية والطبيعية المُهملة بما يجعله بلدًا منتجا باستمرار وينمو بالإنتاج.
- تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه
- إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.
- إتباع سياسات معاصرة رشيدة، عملية لإفادة الأمة في مجالات الإقتصاد، والسياسة الخارجية والثقافية، والفنون، والتعليم، والصحة، والزراعة والثروة الحيوانية.

كما أنّ الحزب قد أولى إهتماما كبيرا لقضايا الشعب، حيث أكد على ضرورة التعامل مع أبنائه بنزاهة دون التفريق بينهم على أسس عرقية أو مذهبية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية وسيادة دولة القانون واحترام الدستور، كما تعهد بتحقيق الرخاء والسعادة لكافة أطياف المجتمع في نواحي الرعاية والخدمات الاجتماعية والعلم والإعلام[2]، كما إعتبر الحزب أنّ العائلة هي أساس المجتمع التركي وهي الجسر الذي يربط بين الحاضر والماضي، مشيرا إلى ضرورة الحفاظ على العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم الوطنية التي تنتمي إلى الماضي وعدم الإبتعاد عنها، كما أنّ الحزب يُؤمن بأنّ الديمقراطية والشفافية هي من شروط البناء الداخلي للأحزاب وهي نواة النظام السياسي، لذلك فإنّ أهم ميزة في الحزب أنّه يرفض التعصب لزعيم واحد حتى النهاية، ويعد بديمقراطية واسعة النطاق داخل الحزب[3]، ومن أجل تحقيق ذلك وضع القائمون على الحزب مجموعة من الأهداف يجب تحقيقها وهي كالتالي[4]:

- جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب

---

(1) عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 27

(2) منال محمد الصالح: "**التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا حزب العدالة والتنمية أنموذجا**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، المجلد 5، العدد 10، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، (2010)، ص 378-379

(3) سمير سبيتان: **المرجع السابق**، ص 39.

(4) عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 28.

– يتم تحديد مدة خدمة رئيس الحزب ونوابه وفقًا للوائح الداخلية للحزب، وذلك من أجل تحقيق سياسة قائمة على المبادئ

– إلتزام الحزب بإعلام كافة مصروفاته للجمهور وفقًا لميزانية الحزب

– تخصيص جزء من ميزانية الحزب للأبحاث والتطوير والأفرع الإقليمية للحزب

– ضمان الحزب لأعضائه التعبير عن أرائهم في إطار لوائح وبرنامج الحزب

– القدرة والإستحقاق هما أساس الإختيار للمناصب، خاصة الوزراء عندما يأتي الحزب لمسالة تشكيل الحكومة

كما ركّز حزب (العدالة والتنمية) في أهدافه على سعيه لحصول تركيا على العضوية الكاملة في (الإتحاد الأوروبي)[1]، حيث إعتبر هذه المسألة إحدى أولويات الحزب بالنظر إلى أهميتها، ولإزالة أيّة شكوك من قبل العلمانيين بأنّه نسخة عن الأحزاب التي أنشاها "أربكان"[2]، كما وأكد الحزب على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا، وفيما يخص السياسة الخارجية فإنّه أكد على تطوير علاقاته مع الأقطار العربية وفي إطار منظمة المؤتمر الاسلامي، وحول الصراع العربي الإسرائيلي أشار الحزب إلى أنّ إستمرار العنف في الشرق الأوسط قد أدى إلى شعور الحزب والرأي العام التركي بالآسي العميق بسبب العلاقات التاريخية والحضارية التي تربط تركيا بالمنطقة، لذلك فإنّ الحزب يعتقد أنّ تحقيق السلام الدائم هو المخرج الوحيد للعنف[3]، كما ورفض الحزب أي عملية عسكرية ضد العراق[4].

رابعا: وصول الحزب إلى سدة الحكم.

بعد أن تأسس حزب (العدالة والتنمية)، بدأ قيدوا الحزب في التطلع إلى الوصول إلى سُدّة الحكم، أو المشاركة في قيادة الدولة، وذلك وفق برنامج ثري تم تسطيره من قبل القائمين على الحزب وبالعودة إلى أصحاب الاختصاص من جامعيين وأكاديميين وخبراء في شؤون العلاقات الدولية والإقتصاد، حيث رُوعي في وضع هذا البرنامج تجنب كل ما قد يثير حفيظة القوى العلمانية داخل الدولة، من أجل ضمان المشاركة في الإستحقاقات الانتخابية القادمة دون أيّ عائق.

---

(1) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص 389.

(2) منال محمد الصالح: **المرجع السابق**، ص 380.

(3) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص 389.

(4) سمير سبيتان: **المرجع السابق**، ص 39.

01- أوضاع تركيا قبيل الانتخابات البرلمانية 2002.

لقد إتّسمت الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية التركية لعام 2002م، بدخول البلاد في أزمة إقتصادية وسياسية خانقة، جاءت نتيجة لسياسات إعتمدتها الحكومات التركية المتعاقبة والتي كانت في معظمها فاشلة وخاطئة[1]، مما أدى إلى دخول البلاد في أزمة إقتصادية حادة إبتداءًا من 21 فيفري لعام 2001م، والتي تم وصفها من قبل الرأي العام باسم (الأربعاء الأسود)، إذ بدأت الكثير من أماكن الأعمال تغلق الواحد تلو الآخر، مما تسبب في تعطيل عشرات الآلاف من الأعمال[2]، كما شهد سعر الليرة التركية إنخفاضا حادا أمام الدولار، حيث فقدت حوالي نصف قيمتها[3]، بعد أن ارتفع الدولار في 22 فيفري إلى 964 ليرة، ثم تبع ذلك ارتفاع آخر لدولار إلى أن وصل إلى 1400 ليرة، مما أدى إلى تضخم على مستوى الدولة بلغت نسبته 50%، وهو ما استدعى تعيين وزير جديد للإقتصاد وهو"كمال درويش" النائب السابق لرئيس البنك الدولي، في خطوة لإنقاذ الوضع وتطبيق برنامج صارم للإصلاح الاقتصادي وذلك تحت إشراف صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات، حيث شمل البرنامج منح تركيا قروضا قيمتها 16 مليار دولار في شكل أقساط خلال فترة زمنية محددة، ورغم ذلك فقد وصلت الأزمة أسوأ درجاتها مع نهاية عام 2001م، حيث ارتفع حجم العجز في الميزانية إلى22,93 مليار دولار، وعلى الرغم من أنّ الإقتصاد التركي قد شهد تحسنا محدودا في أدائه عام 2002م، إلاّ أنّه وقُبيل إجراء الانتخابات وصل حجم الديون إلى 2,3 مليار دولار، منها 123 مليار دولار كديون خارجية و81 مليار دولار كديون داخلية، وبلغ معدل النمو الإقتصادي 4,5 % [4]، كما إرتفع معدل البطالة إلى ما يقرب من 20 %، وفقا لتقارير هيئة التخطيط التركية (DPT) ومعهد الإحصاء التركي (IDE) [5]، وذلك نتيجة الضغط الذي مارسته الحكومة على الشعب من خلال فرض مزيد من الضرائب والزيادات المتعاقبة في الأسعار، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، فقد تغاضت البنوك عن سحب الحكومة الائتلافية مبلغ 100 مليون دولار من أموال الشعب[6].

ومن جهة أخرى كانت الأحزاب السياسية التركية في هذه الفترة تعاني من حالة فقدان التوازن، فعلى صعيد الأحزاب العلمانية البارزة، كان حزب (اليسار الديمقراطي)، صاحب المركز الأول في

---

(1) عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 33.

(2) حسين بسلي، عمر أوزباي: **المرجع السابق**، ص 354.

(3) عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 33.

(4) **المرجع نفسه**، ص 33.

(5) مجيد حميد شهاب وآخرون: "**الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا**"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 2، جامعة بابل، العراق، (2010)، ص 250.

(6) حسين بسلي، عمر أوزباي: **المرجع السابق**، ص 355.

انتخابات 1999م، يعيش إنتكاسة كبيرة بسبب مرض زعيمه "بولنت أجاويد"، واستقالة 60 نائبا عن الحزب ليشكلوا حزبا يساريا جديدا، مما أدى إلى تراجع شعبية الحزب، ولم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لصاحب المركز الثاني في انتخابات 1999م حزب (العمل القومي)، فقد تراجعت شعبيته هو الآخر بسبب عجز الحكومة التي شارك فيها الحزب عن مواجهة الوضع الإقتصادي المتردي، وتشدد الحزب في إتخاذ بعض الإصلاحات الدستورية التي تمنح بعض الحقوق الثقافية للأقلية الكردية، مثل حقوق البث والإعلام والتعليم، كما خسر حزب (الوطن الأم) شعبيته كذلك على إعتبار أنّه الشريك الثالث في الحكومة التركية، وبالنسبة لحزب (الشعب الجمهوري) فكان يعيش حالة من الأمل للعودة من جديد إلى جو المنافسة والدخول في البرلمان، ونسيان خسارته في إنتخابات 1999م، حيث أشارت التوقعات أنّه سيأتي في المركز الثاني في إنتخابات 2002م، بعد حزب (العدالة والتنمية)، ومن الجانب الآخر كان حزب (السعادة الإسلامي)، يواجه وقتا عصيبا بعد انضمام العديد من أعضائه لحزب (العدالة والتنمية) نتيجة حلِّ حزب (الفضيلة)[1].

ومع تفاقم الوضع الإقتصادي والسياسي في البلاد، لم تمتلك الحكومة ولا حتى أحزاب المعارضة الحلول البديلة والفعالة لإخراج البلاد من نكستها، رغم أنّه وُجّهت العديد من الإنتقادات إلى برنامج وسياسة الصندوق الدولي التي كانت تهدف بالأساس إلى زيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة[2]، ومن جهة أخرى كذلك إستمرار سياسة غلق الأحزاب الإسلامية في السياسة التركية وذلك بموجب المادة 118 من الدستور التركي، والتي تنص على أنّ (مجلس الأمن القومي) مسئول عن رسم سياسة الأمن القومي للدولة وحماية وحدة البلاد وإستقلالها وأمنها ورفاهية المجتمع، وما يبرهن على ذلك هو إعتراض رئيس أركان الجيش التركي في الإجتماع الإعتيادي لشهر جوان 2001م على المداولات الجارية في (المجلس الوطني التركي الكبير) للتوصية بتغيير المادة 69 من الدستور والتي بموجبها يمنح الحق للمحكمة الدستورية باتخاذ قرار بغلق أي حزب تقام ضده دعوة من الإدعاء العام بتهمة نشاطاته أو ممارساته المناهضة لمبادئ أتاتورك[3]، كما شهدت البلاد في هذه الفترة حالة من الإنفلات الأمني وارتفاع نسبة الجريمة خاصة السرقة والإغتصاب، بعد أن أعلن الحزب (الديمقراطي) إخلاء السجون بقانون إخلاء السبيل المشروط، حيث أُطلق سراح حوالي 60,000 مسجون، كخطوة لإحلال السلام والسعادة، وعلى العموم يمكن أن نعدد مظاهر الأزمة كالتالي:

- إخفاق إقتصادي تسبب في أزمات متتالية، أفقد المواطن التركي في ظرف سنتين ما يقرب عن 4 % من دخله، بحساب القدرة الشرائية الحقيقية

---

[1] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 90-91.

[2] عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 34.

[3] أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص 390.

- إفلاس الأحزاب القائمة سياسيا ودون إستثناء ولأسباب متعددة[1].
- رفض رئيس الوزراء "بولنت أجاويد" الإستقالة، رغم تدهور صحته وغيابه عن أداء مسؤولياته الرسمية
- قيام نائب رئيس الوزراء "حسام الدين أوزكان" ووزير الخارجية "إسماعيل جيم" وهما قياديان في الحزب الديمقراطي اليساري بما يشبه الإنقلاب على "أجاويد"، حيث كان من نتائج ذلك أن فقد الحزب نصف مقاعده في البرلمان، وتشكيل حزب جديد بمباركة وتخطيط من وزير الإقتصاد "كمال درويش" الذي لا ينتمي إلى الحزب، تحت اسم حزب (تركيا الجديدة) حيث ترأسه "إسماعيل جيم".
- دخول البلاد في حالة استقطاب سياسي حاد وصراع بين الأحزاب الثلاثة المشاركة في الائتلاف الحاكم ذات التوجهات المتباينة، والممثلة في الحزب (الديمقراطي اليساري) وحزب (الوطن الأم) وحزب (الحركة القومية)[2].
- تخبط إداري على المستويات التنفيذية العليا والدنيا، وأسلوب إدارة للمؤسسات والوزارات صار أشبه بتوزيع الغنائم حين تم تقسيم الوزارات الإقتصادية فيما بين الأحزاب من منظور، إعتبرها ملكية خاصة وليس مؤسسات عامة
- تآكل سلط الدولة وهيبتها في المجتمع.
- غياب القرار السياسي الواضح الذي يستند إلى الحكومة والمستمد شرعيته من الإجماع الشعبي، ومن اقتناع المؤسسات الأخرى في الدولة إزاء القضايا الخارجية، خاصة بعد التداعيات التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2011م[3].

02- الانتخابات البرلمانية التركية 2002.

لقد كان من نتائج الفشل والعجز اللذان أبدتهما الحكومة الائتلافية في إدارة البلاد، أن فقد الشعب ثقته التي كان يشعر بها اتجاه النظام البرلماني، حتى أنّ أعضاء مجلس الشعب صاروا لا يحبذون التواجد بين أفراد الشعب ويفضلون عدم الإختلاط بهم، فكان الحل الوحيد هو الإحتكام إلى الصناديق الانتخابية[4]، وبالفعل تقرر إجراء انتخابات المجلس الوطني في 3 نوفمبر 2002م، حيث أكد "بولنت أجاويد" أنّ هذه الانتخابات ستجري في موعدها المحدد، رافضًا بذلك رغبة شركائه في الائتلاف الحكومي تأجيلها، وأوضح أنّ إرجاء الانتخابات سيزيد من الاضطرابات الإقتصادية للبلاد في الوقت الذي تنتظر فيه أنقرة استلام قرض بقيمة 16 مليار دولار من صندوق النقد الدولي لمواجهة الوضع[5].

---

(1) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 197.

(2) عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 34.

(3) أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 197.

(4) حسين بسلي، عمر أوزباي: **المرجع السابق**، ص 355.

(5) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص 390 .

لقد كانت الحياة السياسية بكل قوتها تتجه نحو حزب (العدالة والتنمية)، لكن، وقبل أن يفرح أحد بأنّ هنالك حزبا قادرا على الخروج بالبلاد من هذا المأزق، كان على الحزب أن يواجه العديد من العقبات في فترة الترشيحات، حيث أعلن وكيل نيابة محكمة أمن الدولة "يوكسال مته" في اليوم التالي مباشرة بعد إتخاذ قرار القيام بانتخابات مبكرة مدعيا أنّ حزب (العدالة والتنمية) يقوم بأفعال من شأنها الإضرار بمبدأ العلمانية، وفي 2 أوت 2002م، رفضت محكمة أمن الدولة في ديار بكر الطلب المقدم من "أردوغان بشطب الحكم الذي كان قد صدر في حقه من قبل سجلات القيد القضائي[1]، وذلك بعد أن طلب النائب العام من محكمة ديار بكر رفض شطب عقوبة الحبس التي تخص "طيب رجب أروغان" من سجله الجنائي، وذلك لمنعه من ترشيح نفسه لعضوية البرلمان، حيث برّر ذلك بوجود عقوبة تكميلية للحبس تقضي بالحضر السياسي لمدة ثلاث سنوات، وهذه المدة لم تنهي بعد[2]، ولكن بعد الإعتراض على الحكم قامت محكمة أمن الدولة الرابعة في ديار بكر بإصدار قرارها بشأن رفع قيد السجل الجنائي لأردوغان، وفي 11 سبتمبر قامت الإدارة العامة للإحصاء والسجلات القضائية بتنفيذ قرار المحكمة[3]، وفي 23 أكتوبر 2002م، قام المدعي العام لمحاكم التمييز التركية "صبيح قناد أوغلو" برفع دعوة لحلِّ حزب (العدالة والتنمية)، وهو الأمر الذي لم يكن من السهولة حلُّه في غضون مدة زمنية قصيرة، ومن جهة أخرى أصدرت لجنة الانتخابات العليا حكما يقضي بعدم أهلية "أردوغان" لعضوية (المجلس الوطني التركي الكبير)، وهو ما يمنعه من دخول البرلمان وتولي منصب رئيس الوزراء[4].

في ظلّ هذه التطورات أُجريت الانتخابات البرلمانية التركية صبيحة الثالث من نوفمبر 2002م، حيث شارك في الانتخابات مرشحو ثمانية عشر حزبا، وبلغ عدد الناخبين المسجلين 14 مليونا و 231 ألفا و 967 ناخبا، حيث بلغت نسبة التصويت 79 % من المسجلين[5]، لتكون المفاجأة الكبرى، بفوز حزب (العدالة التنمية) بزعامة "رجب طيب أردوغان"، حيث حقق نصرا ساحقا فاق كل استطلاعات الرأي تفاءلا، وذلك بحصوله على نسبة 34,2 % من أصوات الناخبين، أي ما يعادل 363 مقعدًا في البرلمان التركي من أصل 550 مقعدًا، وجاء في المرتبة الثانية حزب (الشعب الجمهوري) بزعامة "لنيز بايكال"، حيث نجح في الحصول على نسبة 19,3 % من أصوات الناخبين، أي ما يعادل 178 مقعدًا من مقاعد البرلمان، بينما لم تحصل الأحزاب الباقية على الحد الأدنى من الأصوات الذي يبلغ 10% لتمثل في

---

(1) حسين بسلي، عمر أوزباي: **المرجع السابق**، ص 355

(2) شريف سعد الدين تغيان: **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان (مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي)**، دار الكتاب العربي، دمشق، 2011، ص27.

(3) حسين بسلي، عمر أوزباي: **المرجع السابق**، ص 357.

(4) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص392.

(5) عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 34.

البرلمان[1]، باستثناء حزب (الطريق الصحيح)، الذي شارف على تجاوز نسبة 10%، حيث حصل على نسبة 9,5 %، أما بالنسبة لأحزاب الائتلاف الحاكم، فقد جاءت خسارتها كبيرة إذ لم يحصل حزب (اليسار الديمقراطي) الذي يتزعمه "بولند أجاويد" إلاّ على 1,2 % من الأصوات، في حين حصل حزب (العمل القومي) بزعامة "دولت بهجلي[*]" على 8,2 % من أصوات الناخبين، أمّا حزب (الوطن الأم) فحصل على نسبة 5,1 % من الأصوات، وبالنسبة لحزب (السعادة) الذي يتزعمه "رجائي قوطان" فقد انخفضت نسبته إلى 2,5 % [2].

لقد أحدث فوز حزب (العدالة والتنمية) الساحق زلزالاً سياسيا في تركيا، حيث أصيبت الأحزاب السياسية بصدمة كبيرة، كان من مظاهرها تقديم زعيمة (حزب الطريق القويم) "تانسو تشيلر[**]" إستقالتها من على رأس الحزب، كما إستقال "مسعود يلمظ" من زعامة حزب (الوطن الأم)، وساد جو من القلق داخل النظام السياسي والمؤسسات الحاكمة، فبمجرد الإعلان عن نتائج الانتخابات، إتجه مسار الأحداث نحو "إصلاح النظام والقوانين"، حيث تم إلغاء نتائج الانتخابات في دائرة (سيرت) في 2 ديسمبر 2002م وإبقاء مقاعدها الثلاث بالبرلمان شاغرة، وإجراء انتخابات تكميلية لها، وذلك بقرار من اللجنة العليا للانتخابات بعد أن ثبت أنّ أحد صناديق الإقتراع كان مكسورًا، وفي نفس الوقت، قام أحد النواب بتقديم طلب لتعديل بعض المواد بالدستور بما فيها حذف عبارة إستندت إليها اللجنة العليا لإصدار قرارها بمنع "أردوغان" من خوض الانتخابات، وجاء ذلك بمساندة من حزب (الشعب الجمهوري)، وبالفعل أقرّ البرلمان ذلك في 10 ديسمبر 2002م، غير أنّ رئيس الجمهورية رفض التوقيع على التعديل ورده للبرلمان لإعادة النظر فيه، مُبرّرًا ذلك بأنّه ليس من المعقول أن يتم تغيير القوانين من أجل شخص بعينه، غير أنّ الرئيس كان مستاء من الفوز الذي حققه الحزب في الانتخابات، فأشاع أنّه قد يدعو الناخبين لاستفتاء على هذه المسألة، في حالة إذا أصّر البرلمان على موقفه[3].

---

[1] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 92.

[*] **دولت بهجت:** رئيس حزب الحركة القومية، عمل مساعدًا لرئيس الوزراء عام 1999م، صار نائبا عام 2007م وهو الرئيس الحالي لحزب الحركة القومية.(أنظر: ترك بوست: **المرجع السابق**).

[2] أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص 393.

[**] **تشيلر تانسو (1946-):** ولدت تشيلر في إسطنبول في 23 أكتوبر 1946م، وهي اقتصادية وسياسية تركية لمجلس وزراء تركيا، وعند تعيننها أول رئيسة لتركيا وعدت تشيلر أن تصلح الإقتصاد، وأن تحسِّن من سجل حقوق الإنسان في تركيا، وأن ترفع من مكانة المرأة التركية، شغلت أيضا منصب وزير الشؤون الخارجية التركي ونائب رئيس الوزراء بين عامي 1996-1997م، وبعد هزيمة انتخابية لها في نوفمبر 2002م، تقاعدت من الحياة السياسية. (أنظر كلاً من: مؤسسة سلطان عبد العزيز آل سعود الخيرية. وإيمان دني: **المرجع السابق**، ص 102).

[3] أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 194.

وبالفعل وافق البرلمان على تعديل المادتين (76،78)، بعد عقد جلسة في 13 ديسمبر 2002م، حيث تطلب الأمر موافقة 367 نائب على الأقل، فتمت الموافقة وسمح لأروغان أن يترشح للانتخابات التكميلية، وبالنسبة لتعديل المادتين، فقد جاء على النحو التالي[1]:

المادة 76: يُمنع أيّ مواطن من عضوية البرلمان إذا صدر ضده حكم بتهمة المشاركة في فعاليات إيديولوجية (خطب أو تظاهرات) أو إثارة الفوضى حتى وإن صدر لصالحه العفو، وبعد تعديلها تم حذف فقرة الفعاليات الإيديولوجية والفوضى وتم استبدالها بفعاليات إرهابية.

المادة 78: بعد تعديلها تم تمديد فترة إجراء الانتخابات التكميلية إلى 90 يوما بعدما كنت 60 يوما.

وعلى الرغم من اعتراض البعض على مشاركة "أردوغان" في الانتخابات التكميلية، مبررين ذلك بأنّه لم يخض الانتخابات الأصلية في نوفمبر 2002م، وهو ما يتعارض مع منطق القانون حسب رأيهم، حيث انحازت اللجنة العليا للانتخابات للرأي القائل بتعذر ترشيح "أردوغان" باعتبار الصفة التكميلية للانتخابات، إلاّ إذا امتنع المرشحون الآخرون من حزب (العدالة والتنمية) عنها، وهو ما حدث بالفعل، حيث قام المرشحون بسحب ترشيحهم لصالح "أردوغان"، ليتم إجراء الانتخابات التكميلية في 9 مارس 2003م، وانتهت بفوز الحزب بكامل المقاعد الثلاثة للدائرة، وبعد أداء "أردوغان" لقسم اليمين، إستقال "عبد الله جول" من رئاسة الوزراء مفسحا الطريق أمام زميله "أردوغان" لتشكيل حكومة جديدة برئاسته[2].

لقد جاءت نتائج هذه الانتخابات لتُعبر عن مدى سخط الشعب على الأحزاب التقليدية، إذ رأى أنّها السبب في الأزمة الإقتصادية وأنّها فقدت القدرة على حلِّ مشاكل البلاد[3]، لذا أراد الشعب إستعادة السلطة التي أعطاها للأحزاب التقليدية، وإعطاء فرصة لوجوه جديدة أيقن أنها قادرة على المضي بتركيا نحو الأمام، وبالتالي تُعدّ هذه الانتخابات بمثابة عملية تصفية من قبل الشعب، وهذا يعني أنّ الشعب كان يريد تغييرا جذريا في السياسة والإقتصاد والديمقراطية وكافة مجالات الحياة، ومن ناحية أخرى تُعد نتائج الانتخابات بمثابة تحدٍ للجهاز القضائي لمراجعة نفسه وإجرائه بعض التعديلات في طريقة معالجته لبعض القضايا، كما أنّ الشعب التركي كان بحاجة إلى شخصية كاريزمية قيادية تنقذه من المشاكل التي يعيشها،

---

[1] عفاف حراش: "**تركيا وقضية الانضمام للإتحاد الأوروبي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2011**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف حسين سنطوح، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، (2011)، ص 23.

[2] أحمد حسن ياسر: **المرجع السابق**، ص 92.

[3] راغب السرجاني: المرجع السابق، ص 92.

ومن ثم وجد في شخصية "طيب رجب أردوغان" هذه الموصفات، فهو شاب يدعو إلى التجديد والتغيير، حيث اثبت جدارته بالحكم عندما كان رئيسا لبلدية اسطنبول[1].

إستطاع حزب (العدالة والتنمية) أن يحقق طفرة واضحة في فترة حكمه الأولى، إتضحت معالمها بشكل جلي في العديد من قطاعات الدولة التركية، حيث تمكن من تحسين الوضع الإقتصادي وتحقيق هدنة سياسية مع كافة عناصر المجتمع التركي وقواه السياسية[2]، وبالتالي أخذت شعبية الحزب في التضاعف أكثر فأكثر لتتجسد في تحقيقه فوزا ساحقا في الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في 22 جويلية 2007م، إذ حصل على نسبة 47 % من أصوات الناخبين الأتراك في زيادة لافتة عن النسبة التي حصل عليها في عام 2002م[3]، وقد جاءت هذه الانتخابات على خلفية الأزمة الرئاسية التركية في ماي 2007م، بعد رفض المؤسسة العلمانية لفكرة أن يترشح "عبد الله غول" لرئاسيات، لتنتهي هذه الأزمة بتاريخ 28 أوت 2007م بعد ثلاث جلسات من التصويت توجت بتنصيب "غول" رئيسا للجمهورية[4].

لقد كان على حزب "العدالة والتنمية" منذ تأسيسه ووصوله إلى سدة الحكم أن يواجه العديد من الدسائس والمؤامرات، ففي 30 جويلية 2008م حكمت (المحكمة الدستورية) في تركيا برفضها بأغلبية ضئيلة دعاوي بإغلاق حزب (العدالة والتنمية) بتهمة **(أنّه إسلامي يسعى إلى أسلمه المجتمع وتقويض الجمهورية العلمانية)**[5]، ورغم ذلك وجهت المحكمة رسالة تحذير إلى الحزب وذلك بفرض عقوبات مالية كبيرة عليه عبر حرمانه من نصف ما يحصل عليه من تمويل من الخزانة العامة التركية، ليصرح رئيس الحزب "رجب طيب أردوغان" **(أنّ حزبه الحاكم سيواصل السير على طريق حماية قيم الجمهورية ومن بينها العلمانية)**[6]، وبالفعل سار الحزب على نفس النسق العقيدي الذي رسمه له زعيمه "أردوغان" ليحقق العديد من الإنتصارات المتتالية من ذلك فوزه بولاية ثالثة بعد الإنتصار السهل الذي حققه في الانتخابات التشريعية التي أُجريت يوم 12 جوان 2011م، حيث حصل الحزب على نسبة ما يقارب 49,8 % من

---

(1) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص 393-394.

(2) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 92.

(3) **المرجع نفسه**، ص 111.

(4) جمال كمال اسماعيل كركوكلي: "**أزمة الرئاسة التركية 2007م**"، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 4، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، (2008)، ص212.

(5) Ömer Taşpınar: Turkey: **"The New Model?"**, Presented in a series of studies The Woodrow Wilson Center, April 2012, Obtained from it: http://www.brookings.edu , on 01-05-2016. 16:48.

(6) سمير سبيتان: **المرجع السابق**، ص 38.

أصوات الناخبين الأتراك، بنسبة تزيد عن تزيد عن النسبة التي حققها في انتخابات 2007م، وذلك في إقتراع بلغت نسبة الأصوات الصحيحة فيه 81,3 % [1].

وفي 30 مارس 2014م، خاض حزب (العدالة والتنمية) الانتخابات المحلية الثالثة منذ توليته الحكم في نهاية 2002م، في ظلِّ أجواء سياسية عاصفة، وهي الانتخابات المحلية الأهم والأكثر دلالة منذ بدأت التعددية السياسية في 1945م[2]، ومع الإعلان عن النتائج في اليوم الموالي إتضح فوز حزب (العدالة والتنمية) في هذه الانتخابات بنسبة 45,5 % [3]، وحصل حزب (الشعب الجمهوري) على ما نسبته 27,8%، أما حزب (الشعب القومي) فقد حصل ما نسبته 15,2%[4].

وفي العاشر من أوت 2014م، شهدت تركيا أول انتخابات رئاسية في تاريخ الجمهورية التركية عبر الإقتراع المباشر، والتي إنتهت نتائجها بحصول "طيب رجب أردوغان" على 20,8 مليون صوت من أصل 55 مليون صوت، ليصبح الرئيس الثاني عشر للجمهورية التركية[5].

وفي الأخير نستخلص من خلال ما سبق أنّ حزب (العدالة والتنمية) هو إمتداد للإرث الحركي الإسلامي في تركيا، حيث مثل هذا الحزب التيار الإسلامي المعتدل في تركيا، بعد أن إستطاع الجمع بين الأسس العلمانية ومجموعة من القيم الإجتماعية والسياسية والثقافية، وأن يحول مسار التيارات الإسلامية في تركيا من مسار سياسات الهوية إلى سياسة الخدمات بمعنى أنّه نجح في فكِّ قيد برامج الأحزاب السياسية الإسلامية السابقة وغرقها في مسائل الهوية والثقافة ونقلها إلى مسائل السياسة الإجتماعية والخدماتية والاقتصادية، مما رفع من شعبية الحزب وجعله يستقطب فئات واسعة من شرائح المجتمع التركي، ومن ثم أعطائه حافزا للمضي قدما نحو الأمام وتحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات، وهو ما إتضح من خلال إنتصاراته المتتالية في الإستحقاقات الانتخابية.

---

(1) ALİ ÇARKOĞLU: "**Turkey's 2011 General Elections: Towards a Dominant Party System?",** insight turkey magazine, Vol 13, No 3, Turkey, (2011), p 46-48.

(2) "**الإنتخابات المحلية التركية، الخلفية والنتائج والدلالات**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 1 أفريل 2014، ص 2، مُتحصل عليه من: http://studies.aljazeera.net ، بتاريخ 06- 5- 2016، 10:18.

(3) أصلان الطيب نحاس:"**ثلاث سيناريوهات تنتظر مستقبل أردوغان**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17 أفريل 2014، ص 4.

(4) أكرم دومانلي: **ماذا يحدث في تركيا؟**، ط2، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2015، ص 28.

(5) **المرجع نفسه**، ص 41.

الفصل الثاني: دور الحزب في النهضة السياسية لتركيا.

أولا: *النظام السياسي والدستور.*

ثانيا: *القضاء والقانون.*

ثالثا: *الإصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية.*

رابعا: *السياسة الخارجية والعلاقات الدولية .*

الفصل الثاني: دور الحزب في النهضة السياسية والقضائية والقانونية لتركيا.

منذ أن تولى حزب (العدالة والتنمية) الحكم بقيادة "رجب طيب أردوغان" عام 2002م، عمل على تغيير كل المعطيات وإحداث تغييرات جذرية على بنية النظام السياسي بأكمله، لتصبح مؤسساته السياسية بمثابة آلية حلّ لمشاكل النظام السياسي في تركيا، حيث شهدت البلاد في عهده أكبر حملة للتغير والتحول في تاريخ الجمهورية التركية، من خلال التوقيع على جملة من الإصلاحات الاستثنائية على مستوى المؤسسات الدستورية ونظام الحكم، مما زاد من توسيع المجال السياسي وأعطى مصداقية وقوة للمؤسسات السياسية، لذلك عُدَّ ذلك العام عام التحول الديمقراطي في تركيا.

لقد جاءت هذه الإصلاحات والتعديلات الدستورية لتُعزز من فرص تركيا للانضمام إلى (الإتحاد الأوربي)، كونها تُسهم في تحقيق (معايير كوبنهاجن[*]) اللازمة للدخول إلى النادي الأوربي، ولقد تمحورت هذه التعديلات حول العمل على إعادة ترتيب الوضع التركي الداخلي، حيث طالت طبيعة النظام التركي وتركيبته وآلياته، لتمس العديد من النقاط الحساسة، وعلى رأسها إنهاء ذلك التحالف القائم بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية، وهو ما رآه البعض إنقلابا على آلية إدارة مؤسسات البلاد التي تُمثّل الإرث السياسي الأتاتوركي[1].

أولا: النظام السياسي والدستور.

لقد نجح حزب (العدالة والتنمية)، منذ إعتلاءه هرم السلطة بتركيا عام 2002م، في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الإنتباه، ليس لما ينص عليه نظريًا وإنّما بالنظر إلى التفاعلات التي نتجت عنه وما يمكن أن ينتج فيما لو تم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي[2]، فقد أضحت موجة التغييرات التي طرأت على تركيا منذ العام 2002م حديث الجميع.

و يمكن أن نُفسر تحول النموذج التركي المتمحور حول ثلاث قيم أساسية هي (الديمقراطية والعلمانية والإسلام) إلى أداة من أدوات (القوة الناعمة) على الصعيد الإقليمي بأنّه يعود إلى أنّه[3]:

---

[*] معايير وضعت كمُتطلب أساسي لقبول عضوية الدول في الإتحاد الأوربي، وقد وُضعت هذه القواعد خلال المؤتمر الأوربي المنعقد في كوبنهاجن عام 1993م، وهي التي تحدد أهلية البلد المرشح لعضوية الإتحاد، وهي تتضمن شروطا إقتصادية وسياسية بما في ذلك إحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان المطلوبة لعضوية الإتحاد الأوربي.

[1] شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 129.

[2] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 26.

[3] شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 44.

1. يمثل نموذجًا للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع في بلدانهم من خلال نهج الواقعية والبراجماتية والاعتدال.
2. يمثل نموذجًا للديمقراطية الإسلامية المُعتدلة التي تبحث عنها الولايات المتحدة وتسعى لتعميم تجربتها.
3. يمثل نموذجًا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حرية وحكم القانون وعدالة وإصلاح وشفافية.

❖ **الإصلاحات الدستورية.**

للوقوف على أهم التغييرات التي أحدثها حزب (العدالة والتنمية) سنتناول فيما يلي العناصر التقليدية لنظام الحكم في تركيا مع بيان لأهم التغييرات التي طرأت عليها.

لقد وضع دستور 1924م تشكيلات النظام الدستوري والسياسي، وجرى عليه تعديلات سنة 1937م، ووضع دستور جديد عام 1961م، والآخر سنة 1982م، وقد أخذ دستور 1982م بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة[1]، وقد نص الدستور التركي على مبدأ فصل السلطات، وعليه جاء تكوين سلطات الدولة على النحو التالي:

1- <u>السلطة التشريعية</u>: وتتألف من:

- **الجمعية الوطنية (البرلمان):** وهي تُمثل السلطة التشريعية وعدد أعضاءها 550 عضو، يُنتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب الترشح أكثر من مرة، وبعد التعديل الدستوري الذي جرى في 31 ماي 2007م، أصبح الأعضاء يُنتخبون كل أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات، كما أصبح بإمكان المجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مُبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الانتخابات قبل إنقضاء الأعوام الأربعة، كما يجوز الذهاب إلى إنتخابات جديدة إذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقًا للشروط المبينة في الدستور، أو إجراء انتخابات تكميلية في حال حدوث شواغر في أعضاء البرلمان، حيث تُجرى الانتخابات مرة واحدة في كل فترة انتخابية، وذلك بِموجب التعديل الذي جرى في 12 ديسمبر 2002م[2].

2- <u>السلطة التنفيذية</u>: وتتألف من:

- **رئاسة الجمهورية:** يُنتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من (الجمعية الوطنية) ومن بين أعضاءها، ويُشترط أن يكون فوق الأربعين من عمره، وحاصلاً على شهادة جامعية، كما يجب

---

[1] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 37.

[2] أماني فهمي: "**دستور تركيا**"، مقدم ضمن سلسلة دساتير العالم، المجلد 6، العدد 1924، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (2011)، ص 35-36.

أن يتصف بمؤهلات الترشح للجمعية الوطنية على أن يُقدِم إقتراح ترشيحه خُمس أعضاء البرلمان، كما يمنع الدستور رئيس الجمهورية من الترشح مرة ثانية ويُوجب على الرئيس المُنتخب قطع علاقته مع حزبه إذا كان عضوًا في حزب، وأن يوقف عضويته في البرلمان[1]، وبعد التعديل الدستوري في أكتوبر 2007م، أصبح الرئيس يُنتخب من قبل الشعب عن طريق الإقتراع العام بالأكثرية المُطلقة للأصوات الصحيحة من بين النواب الذين أتموا الأربعين من العمر ممن أكملوا الدراسة العليا أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للانتخاب نوابًا، على أن تدوم فترة ولايته خمس سنوات، ويمكن إنتخابه لفترتين على الأكثر، وبالنسبة لمهامه وصلاحياته فهي تتمثل في : تعيين الوزراء المقترحين من قبله، وإيفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا وقبول نظرائهم الأجانب، والمصادقة على الإتفاقيات الدولية ونشرها، وترؤس (مجلس الأمن القومي)، و(مجلس الوزراء) عند الحاجة، والتوقيع على المراسيم والقرارات، وإصدار العفو عن بعض المحكومين عند توافر الشروط المطلوبة، وتعيين أعضاء ورئيس مجلس تفتيش الدولة، وانتخاب أعضاء (مجلس التعليم العالي) ورؤساء الجامعات، ومراقبة مدى سلامة تطبيق الدستور وأداء أجهزة الدولة ومهامها بشكل مُنسقٍ ومُتناغمٍ، ويحق له في الحالات التي يراها ضرورية، دعوة (المجلس الوطني التركي الكبير) إلى الإنعقاد، ونشر القوانين وإعادتها إلى المجلس لمراجعتها من جديد، وطرح التعديلات الدستورية للاستفتاء العام، وإقامة الدعاوي لدى (المحكمة الدستورية) إذا ما تضمنت القوانين والمراسيم التي تحضى بقوة القوانين والنظام الداخلي للمجلس أحكامًا تتعارض مع الدستور، إضافة إلى إتخاذ قرار تجديد انتخابات (المجلس الوطني التركي الكبير) عند توافر الشروط المطلوبة، فضلا عن إختيار أعضاء المحاكم العليا[2].

– **مجلس الوزراء:** يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء والوزراء، ويتم تعيين رئيس الوزراء من بين أعضاء (الجمعية الوطنية الكبرى) التركية، أما الوزراء فيسميهم رئيس الوزراء وتُعينهم (الجمعية الوطنية الكبرى)، أو يُختارون من بين أولئك المؤهلين للإنتخاب كنواب، ومن الممكن أن يُقيلهم رئيس الجمهورية بناءًا على إقتراح من رئيس الوزراء عندما تكون هنالك ضرورة[3].

3– **<u>السلطة القضائية</u>:** وهي تنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري[4].

– **المحكمة الدستورية:** هي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، مكلفة بحماية الدستور والدفاع عنه، ظهرت هذه المحكمة في عام 1961م للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنها الحكومة لمواد الدستور،

---

(1) إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 82.

(2) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 29.

(3) أماني فهمي: **المرجع السابق**، ص 49.

(4) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 29

وأُعيد تشكيلها في عام 1982م، وهي بحسب دستور 1962م تتألف من 11 عضوا منتظمًا وأربعة أعضاء غير منتظمين[1]، وقد تم رفع أعضاء (المحكمة الدستورية) من 11 عضوًا إلى 17 عضوًا، يُختارون من قبل (المجلس الوطني التركي الكبير) ورئيس الجمهورية، بدلاً من تعينهم من قبل المؤسسة العسكرية، حيث يُعين رئيس الجمهورية 14 عضوا 3 يُختارهم من محكمة الإستئناف و2 من المحكمة الاعتيادية وأحد القضاة العسكريين، إضافة إلى إثنين من المواطنين الاعتياديين الذين يحملون الشهادة الأولية، بينما يختار (المجلس الوطني الكبير) الأعضاء الثلاثة الباقين[2]، ومن مهام المحكمة الأساسية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها، والتحقق شكلاً ومضمونًا من مدى دستورية القوانين والقرارات ذات الصفة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان، ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء، ورؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة بِتُهمٍ تتعلق بممارسة اختصاصاتهم وصلاحياتهم، كما تبث (المحكمة الدستورية) في دعاوى حلِّ الأحزاب السياسية، وفي طلب النائب العام الجمهوري لتوجيه إنذار إلى هذه الأحزاب قبل تقديمها للمحاكمة، وتراقب الشؤون المالية للأحزاب السياسية، كما تُدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية وإسقاط العضوية في البرلمان وانتخاب رئيس محكمة فض النزاعات ووكيله[3].

– **مجلس الأمن القومي:** يتألف المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندما، إلى جانب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية والخارجية، ينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية، وقراراته لها الأولوية عند (مجلس الوزراء)، بالنظر إلى أنّها قرارات أمنية وعسكرية[4]، ونتيجة لجملة الإجراءات التي طرأت على المجلس زاد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل، وفي 17 من أوت 2004م، عُيّن مدني لأول مرة للأمانة العامة لمجلس الأمن، وأصبح المجلس معنيًا برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها، على أن يقوم مجلس الوزراء بتقييم هذه القرارات[5].

ومن جملة التعديلات الدستورية التي قام بها الحزب كذلك، زيادة تأثير (المجلس الوطني الكبير التركي)، وديوان المحاسبة الذي يمارس الإشراف باسمه على الميزانية، وذلك بتاريخ 29 أكتوبر 2005م، كما تم إجراء تعديل دستوري بشأن تخفيض السن الذي يُؤهل للترشيح للنيابة من 30 عامًا إلى 25 عامًا،

---

(1) إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 84.

(2) شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 133.

(3) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 30.

(4) محمد زاهد غول: **المرجع السابق**، ص 38.

(5) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 30.

وذلك بتاريخ 13 أكتوبر 2006م، وبتاريخ العاشر من ماي 2007م، تم إضافة مادة للدستور تنص على أنّ تتضمن قسيمة الإقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في إنتخابات عامة[1].

وفي الثاني عشر من سبتمبر/أيلول 2010م، جاء الإستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية الجديدة، لِيُشكل محطةً مفصلية في تاريخ الجمهورية التركية، حيث نجح حزب (العدالة والتنمية) في تمرير جملةٍ من التعديلات الدستورية، بعد أن تبناها البرلمان، وصادق عليها الرئيس التركي "عبد الله غول" في 12 ماي 2010م، ثم أقرّ المجلس الأعلى للانتخابات بالإجماع عرضها على الإستفتاء العام، لتكون النتيجة حاسمة في اتجاه صيغة ومعادلة الحكم الجديدة في تركيا، وفي طبيعة المرحلة القادمة، التي تطمح فيها تركيا إلى لعب أدوار محورية في محيطها الجغرافي وفي منطقة الشرق الأوسط[2].

وقبل الخوض في أبرز هذه التعديلات ينبغي الإشارة إلى أن حزب (العدالة والتنمية)، قد طرح في البداية دستورا جديدا لكنه تراجع مع مرور الوقت لصالح إجراء تعديل دستوري واسع، ومع ذلك مثلت هذه التعديلات خطوة كبيرة ومهمة في المسار الإصلاحي في تركيا، فقد شملت مجموعة من المواد المهمة والتي تطال مختلف شؤون القضاء وآليات عمل (المحكمة العليا) ودورها، فضلاً عن قضية حظر الأحزاب والتي تشكل إشكالية في العمل السياسي وممارساته، وقد طال التعديل الدستوري المقترح 23 مادة، غير أنّه وبعد النقاشات التي شهدها البرلمان وأوساط حزب (العدالة والتنمية) أصبحت تشمل 29 مادة، بينها ثلاث مؤقتة، ليصبح إجمالي المواد الدستورية المُعدلة 26 مادة، وهي بذلك ستكون التعديلات الأخطر والأكثر تغلغلاً[3]، فإذا ما نظرنا إلى التعديل الدستوري الذي تم بتاريخ 31 ماي 2007م والذي تقرر فيه أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء (المجلس الوطني الكبير)[4]، بالإضافة إلى إستمرارية الرئيس التركي في أداء دور المُوفِقِ والمُصلحِ في مواجهة الإستقطاب السائد في الدولة، وتناوله كثيرا من المشاكل الأساسية التي تؤثر في تركيا، وهو ما تعكسه زيارة رئيس الجمهورية في ديسمبر 2010م إلى ديار بكر، ليصبح أول رئيس جمهورية يزور بلدية حزب (السلام والديمقراطية) منذ عام 2001م، وتحدثه في إحدى الجلسات عن مطالب الكرديين بشأن ثنائية اللغة، والحكم الديمقراطي، مُكررًا عزمه على حلِّ الأزمة الكردية[5]، فإنّ النظام التركي يسير باتجاه التحول من

---

(1) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 32-33.

(2) شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 127.

(3) **المرجع نفسه**، ص 131-132.

(4) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 33.

(5) ناظم تورال: **التحول الديمقراطي في تركيا**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2012، ص 207.

نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وبهذا ستتحول السلطات من الركائز الثلاث (العلمانية، والعسكر، والقضاء) إلى الرئيس المُنتخب من قبل الشعب[1].

وبعد الإستفتاء تم تعديل المادة 69 المتعلقة بشروط حلِّ أو حضر الأحزاب السياسية، وهي أكثر المواد إثارة للجدل، بالنظر إلى أنّ التعديلات المقترحة تضع شروطا تُصعّب عملية إغلاق الأحزاب من قبل (المحكمة الدستورية العليا) التي تحولت إلى قلعة سياسية للقوى العلمانية في الفترة الأخيرة، وقد إشترطت هذه التعديلات حظر الأحزاب التي تمارس العنف مباشرة، ومنع المدعي العام من فتح دعوى ضد الأحزاب من دون موافقة البرلمان وبطريقة سرية من خلال لجان من قبل الكتل الحزبية الممثلة في البرلمان، مع تخفيف مدة منع الشخصيات السياسية من ممارسة العمل السياسية من خمس سنوات إلى ثلاثِ سنوات، كما كفلت التعديلات الدستورية حق النواب في الإحتفاظ بمقاعدهم النيابية في حال حلِّ الأحزاب التي ينتمون إليها، إذ أنّ من أعطى التفويض للنائب، هو الشعب وهو وحده له الحق بسحب هذا التفويض من النائب[2].

وفي سبيل تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد، أعلن رئيس الحكومة التركية "رجب طيب أردوغان" بتاريخ 30 سبتمبر/أيلول 2013م، عن إطلاق حزمة من الإصلاحات الديمقراطية، شملت مجالات متعددة منها ما يتعلق بالحياة السياسية والحزبية والانتخابات، ولعلَّ أبرز ما تضمنته الحزمة ما يلي[3]:

- طرح موضوع النظام الحالي الذي يُشترط حصول الأحزاب السياسية على 10% من أصوات الناخبين، كحد أدنى للدخول إلى البرلمان، للنقاش بحيث يتم إبقاؤه أو تخفيض النسبة إلى 5% أو إلغاء النسبة كليًا.
- توسيع نطاق المساعدات المالية المُقدمة من الدولة للأحزاب السياسية من خلال خفض الحد الأدنى المُتوجبِ عليهم الحصول عليه من 7% من أصوات الناخبين إلى 3%.
- إفساح المجال أمام تطبيق مبدأ الرئيس المُناوب في الأحزاب السياسية (شرط وجود مادة تتعلق بالموضوع في النظام الداخلي للحزب وألاّ يتجاوز العدد اثنين).
- السماح باستخدام لغات ولهجات متعددة في إطار الدعاية الانتخابية غير اللغة التركية.

---

(1) شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 132.

(2) **المرجع نفسه**، ص 132-135.

(3) علي حسين باكير: "**حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 20 أكتوبر 2013، ص 3.

ثانيا: القضاء والقانون.

لقد تعهد حزب (العدالة التنمية) من خلال برنامجه الانتخابي بأنّه سيكون الضمانة لإحقاق مفهوم الإدارة القائمة على سيادة القانون، والوصول بتركيا إلى مفهوم دولة القانون، وذلك بالاعتماد على قوانين ومبادئ القضاء العالمي وحقوق الإنسان، كما أدرك الحزب بأنّه لا يمكن التفكير في تحقيق نظام حقوقي بدون سلطة قضائية، لذلك فإنّه من الضروري العمل على تحقيق أعلى درجات الثقة والنزاهة في النظام القضائي الذي يعتبر أساس النظام الاجتماعي[1].

وبالفعل بعد وصول الحزب إلى سُدّةِ الحكم عام 2002م، مضى في تجسيد مفهوم دولة القانون، من خلال البدء في إجراء مجموعة من الإصلاحات القانونية والتشريعية اللازمة في موضوع الملائمة لمعايير كوبنهاجن السياسية، لتُكلّلَ بعد الموافقة على حزمة الإصلاحات الدستورية عن طريق الإستفتاء العام في سبتمبر 2010م، بإعطاء الحكومة الأولوية للإصلاحات المُوجهة للتنفيذ في القضاء[2]، وذلك بعد قبول عددٍ من القوانين بشأن (المجلس الأعلى للقضاة) ووكلاء النيابة، و(المحكمة الدستورية) في ديسمبر 2010م ومارس 2011م على الترتيب، وقد إستهدفت هذه الإصلاحات إعادة هيكلة ورسم إختصاصات المؤسسات القضائية الرئيسية: (مجلس الدولة، ومجلس القضاء الأعلى، ومحكمة الإستئناف العليا، والمحكمة الدستورية العليا)[3].

ولقد جاءت هذه الإصلاحات الدستورية لتُعالج الإنتقادات الموجهة لنظام القضاء السابق، ولكثيرٍ من الأولويات التي إحتلت مكانًا في وثيقة شراكة الإنضمام إلى (الإتحاد الأوربي)، وفي التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الإصلاحات السياسية لعام 2011م الصادر عن (المفوضية الأوربية)، جاء فيه أنّه قد تم تسجيل تقدم في مجال إصلاح القضاء، خاصة مع بدء تطبيق التعديلات الدستورية عام 2010م، وفيما يتعلق باستقلال القضاء فقد تم قبول مجلس القضاء والمدعين العموميين الأعلى في ديسمبر عام 2010م، حيث استشارت الحكومة (لجنة البندقية) في (المجلس الأوربي)، وهذا القانون مع التعديلات الدستورية التي قُبلت في إستفتاء سبتمبر 2010م، قد شكلا مجلسًا أعلى للقضاة والمدعيين العموميين تُعدُّ نسبة تمثيل القضاء فيه أغلبية بشكل عام[4].

---

[1] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001**، ص 24، مُتحصل عليه من الموقع الرسمي لحزب (العدالة والتنمية): http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-programi ، بتاريخ 17-02-2016. 12:06 ، ص 15-16.

[2] ناظم تورال: **المرجع السابق**، ص 201.

[3] شريف تغيان **المرجع السابق**، ص 132.

[4] ناظم تورال: **المرجع السابق**، ص 216.

وفي سبيل تعزيز إستقالية القضاء تم إقرار جملة من الإجراءات منها إلغاء صلاحية وزير العدل بإصدار تعليمات إلى المدعين العامين، وتحديد معايير إيجابية في تعيين القضاة والمدعين العامين، وتخفيض فترات الترفيع لرجال القانون، وإزالة الشطر الأكبر من المشاكل والشكاوى والأحداث في السجون والمعتقلات، ومع التعديلات التي قُبلت في استفتاء 2010م شُكّل (المجلس الأعلى للقضاة) والمدعين العموميين تُعد نسبة تمثيل القضاء فيه أغلبية بشكل عام، على أن يتم إنتخاب ستة وعشرون عضوا من الأعضاء الأصليين الإثنين والعشريين، وجميع الأعضاء الاحتياطيين الإثني عشر مباشرة من طرف أعضاء السلطات القضائية[1].

لقد قلصت التعديلات الدستورية إلى حد كبير من دور وتغلغل السلطة القضائية ممثلة في (مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية)، من خلال دمقرطة جزئية لهما، وذلك من خلال إضافة أعضاء جدد إليهما من قبل البرلمان، وإعطاء الحق لرئيس الوزراء بتسمية أعضاء آخرين[2]، حيث أُضيف ستة أعضاء للمحكمة الدستورية، ليصبح عدد أعضائها 17 بدلا من 11 الذين يُعينهم الجيش، كما أصبح عدد أعضاء (مجلس القضاء الأعلى) 22 بدلاً من 13[3]، الأمر الذي لا تستطيع معه (المحكمة الدستورية) إلغاء القوانين الصادرة عن البرلمان، أو حلِّ الأحزاب تحت زعمِ الحفاظ على العلمانية، وبهذا التغيير في بنية (المحكمة الدستورية) ستتحول موازين القوى بداخلها، بحيث ستخرج من كونها أداة مُعطلةٍ لكل التعديلات الدستورية المقترحة في البرلمان، وتخرج من كونها أداة عرقلةٍ للإصلاح، ومن أن تُنصب نفسها في بعض الأحيان مكان السلطة التشريعية، وبهذا التعديل تكون قد إنكسرت إحدى أهم أدوات الدولة العميقة التي كانت تتحكم بالسلطة السياسية في تركيا وتعرقل عملها على مدى حقب مديدة، والأهم من ذلك أنّ الإصلاحات قد طالت أيضا (مجلس القضاء الأعلى)، الذي كان يتحكم في أركان القضاء التركي ويتدخل في عمل القضاة ويطرد كل من يتعارض مع توجهاته[4].

ومن أجل تقوية نظام العدل قامت حكومة (العدالة والتنمية) برفع حصة الجهاز العدلي في الميزانية المالية العامة خلال عشر سنوات فقط إلى 3 مليار و783 ألف ليرة بعدما كان 1 مليار و113 مليون ليرة تركية فقط عند وصول الحزب إلى الحكم، وفي مجال التنظيمات العدلية المتعلقة بالبنية التحتية، وأبنية الخدمة والموظفين المؤهلين، قامت الحكومة بإنشاء المحاكم من أجل تجنب إزدحام القضاء العالي، ولتسريع العمليات القضائية الرابعة، تم زيادة عدد المدعين العامين والقضاء بنسبة حوالي 30% ، وبهذا ارتفع عدد القضاة لكل 100 ألف شخص من 7 قضاة إلى 12 قاضٍ، وفي أنحاء البلاد تم إنشاء

---

(1) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 162-163.

(2) شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 135.

(3) كمال عثمان: **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**، مطبعة منارة، أربيل، العراق، 2013، ص 147.

(4) شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 135.

157 قصرًا عدليًا جديدًا، بمظهر حديث وهندسة معمارية راقية في جميع أنحاء البلاد، وبالموازاة مع إقامة أكبر قصر عدلي في أوربا، تم تجديد 45% من مباني المحاكم في الإقليم[1]، كما تم إقامة (الأكاديمية العدلية) وذلك من أجل رفع كفاءة ونوعية الخدمات العدلية والقضائية، ورفع مستوى مقاييسها في تركيا، وتتولى الأكاديمية مهمة تقديم دورات تعليم داخلية إلى القضاة والمدعين العامين، إلى جانب تقديم تعليم عالي النوعية للمرشحين[2].

وفي إطار عمليات تعزيز العدالة بآخر المنتجات في تكنولوجيا المعلومات ومع مشروع معلومات شبكة القضاء الوطنية، فقد قامت حكومة حزب (العدالة والتنمية) بتناول أحدث البرمجيات للبنى التحتية للعدالة، حيث يستطيع المواطنون متابعة المحاكمات بأفضل طريقة تنموية وفورية عن طريق شبكة الأنترنت، كما تم إدخال نظام المعلومات بالصوت والصورة في المحاكمات، حيث أصبح بإمكان رؤساء الإدعاء والمحاكم في الجمهورية الإستماع وتسجيل إفادة الأشخاص غير الموجودين في مبني المحكمة عن طريق الفيديو، وتم نشر مؤسسات الطبّ الشرعي في جميع أنحاء البلاد[3].

ومن الإنجازات التي تُحسب لحكومة (العدالة والتنمية) في مجال العدالة، كذلك قيامها بدمج سياسة الدولة الإجتماعية في الأحكام، من خلال تعيين المحاميين للأشخاص الذين لا يستطيعون توكيل محامي لأسباب مادية، والبدء في تطبيق القانون الجنائي الجديد من أجل الجرائم البسيطة، وتطبيق العقوبة للمدنيين خارج السجون، كما تم القيام بتحديث القوانين التي أصبحت خلف المجتمع والتي فقدت قيمتها منذ أكثر من مئة عام، وفي هذا السياق تم تحديث قانون الجزاء التركي وقانون المحاكم الجزائية وقانون التجارة التركي وقانون الديون التركية، وكذلك قانون المحاكمات الحقوقية[4].

- **الإصلاحات في مجال الحريات والحقوق:** منذ وصول حزب (العدالة والتنمية)، وهو يسعى إلى ترسيخ الحقوق والحريات الأساسية من خلال جملة من الإصلاحات والتعديلات الدستورية والقانونية، من ذلك، إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا والسماح للقوميات غير تركية بتعلم لغتها وتعليمها، فأصبح بالإمكان بثُّ برامج تلفزيونية باللغة الكردية[5]، كما تم إصدار قانون عفو عن "التائبين" من الأكراد الذين التحقوا بحزب (العمال الكردستاني) الانفصالي، وتشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواءا

---

(1) رجب طيب أردوغان: **كما وعدناكم 2013 (خطابات الموازنة)**، مُتحصل عليه من الموقع الرسمي لحزب (العدالة والتنمية): http://www.akparti.org.tr/arabic/dosyalar ، بتاريخ 17-2-2016، 12:28، ص 68.

(2) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 173.

(3) رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 126.

(4) **المرجع نفسه**، ص 127.

(5) بيل بارك: **سياسات تركيا اتجاه شمال العراق (المشكلات والآفاق المستقبلية)**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات 2005، ص 80.

في السجون أو مراكز الشرطة[1]، كما قامت حكومة (العدالة والتنمية) بتشييد سجون تتوافق مع معايير (الإتحاد الأوربي)، وفق المعايير العالمية وهي مزودة بكافة المُتطلبات والمُستلزمات الأمنية والميكانيكية، والإلكترونية، وصالات التأهيل والمعالجة النفسية، وفيما يتعلق بتوسيع حرية التجمعات والمظاهرات، قامت الحكومة بتعديلٍ على القانون رقم 2911 الخاص بحق وحرية عقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات، وأسندت الحكومة استخدام هذا الحق إلى أسسٍ أكثر ديمقراطية، ففي عام 2004م، قامت الحكومة بإصدار قانون الجمعيات رقم 5253، يقضي بترسيخ حرية التنظيم وإزالة العقبات القائمة بوجه حرية تأسيس الجمعيات وفق المادة 11 من وثيقة حقوق الإنسان الأوربية[2]، وفي سبيل تقليص نطاق حالات حظر السفر إلى الخارج، قامت الحكومة على سبيل المثال بإلغاء ما كان يُسمى بـ (اللائحة السوداء)، وهي لائحة بأسماء مواطنين ممنوعين من قبل الأجهزة الأمنية من مغادرة البلاد لأسباب سياسية، ومع التعديل الجديد لا يُمنعون من السفر إلاّ بمذكرة قضائية وعدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلاّ في حالات الحرب، كما تم تعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال إقرار التمييز الإيجابي وتخفيف القيود على حق الإضراب كشكل من أشكال الحقوق الإقتصادية وتشكيل محاكم خاصة بالأحداث، واستثناءهم من تُهمِ الإرهاب والجريمة المنظمة[3]، وفي 7 ماي 2004م تم إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة، وسنّ حكم قانوني يقضي بعدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية أو منع تداولها، وضمان حرية الصحافة، وأصبحت الاتفاقيات الدولية المُبرمة في مجال حماية حقوق الإنسان الأولى بالتنفيذ وتعلو على التشريعات الوطنية، وفي ظلّ حماية المواطن التركي، تم إقرار عدم جواز تسليمه لأيّة دولة أجنبية، ما لم تكن الالتزامات المترتبة عن الاعتراف بمحكمة العدل الدولية تفضي إليه[4].

وكما ذكرنا سابقا، أنّ الإصلاحات التي طرحها رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" في سبتمبر 2013م، قد شملت كذلك ما يتعلق بالحريات العامة والحقوق خاصة ما يتعلق بالأقليات، والتي طُرحت للمرة الأولى منذ إنشاء دولة تركيا الحديثة، وفيما يلي أبرز ما تناولت هذه التعديلات على مستوى الحقوق والحريات[5]:

- السماح بالتعليم بلغات ولهجات غير تركية في المدارس الخاصة.
- إلغاء العهد الذي يردده طلاب المدارس الابتدائية (والذي يتضمن إعلاءً للعنصر التركي دون غيره).

---

(1) معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 22-23.

(2) محمد زاهد غول: **المرجع السابق**، ص 175.

(3) معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 22.

(4) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 32.

(5) علي حسين باكير: **المرجع السابق**، ص 3.

- إلغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام، باستثناء (القضاء، القضاة والمدعين، الجيش، الشرطة).
- تشديد عقوبة جريمة التمييز والكراهية ورفعها من سنة سجن واحدة إلى ثلاث سنوات.
- رفع عقوبة من يتدخلون بحياة الآخرين فيما يتعلق بالمعتقدات والقناعات عن طريق الجبر أو التهديد، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.
- السماح باستخدام الأحرف المفتاحية والتي كانت محظورة في اللغة (X, Q, W)، وهي من الأحرف الأساسية في اللغة الكردية.
- السماح باستعادة القرى أسماءها القديمة التي كانت تُطلق عليها بغير اللغة التركية قبل انقلاب عام 1980.
- إعادة أراضي دير "مور غابرييل" السرياني إلى أوقاف الدير.
- تأسيس معهد اللغة والثقافة للغجر.

ثالثا: الإصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية.

لم تستثني السياسة الإصلاحية التي إعتمدها حزب (العدالة والتنمية) منذ وصوله إلى سدة الحكم المؤسسة العسكرية، حيث استهدفت هذه السياسة تقويض تُراث انقلاب 12 أيلول 1980م ودستوره الذي وضع بإرادة العسكر، حيث كانت المؤسسة العسكرية تستمد مكانتها المتميزة، من قوة الوضع السياسي والمؤسساتي الذي تتمتع به بموجب هذا الدستور، ومن خلال القنوات التي تمارس بواسطتها نفوذها، في صُنعِ القرار السياسي بصورة قانونية، حيث يتدخل العسكر في الحياة السياسية في تركيا من خلال مؤسستين هما: (مجلس الأمن القومي)، و(المكتب الحكومي لإدارة الأزمات) الذي يرأسه الأمين العام لمجلس الأمن القومي، والذي تتساوى صلاحياته إلى حدٍ ما مع صلاحيات رئيس الوزراء، كما يملك صلاحية إصدار القرارات المُلزمة في حالات الطوارئ ومع تراكم هذه السلطات والصلاحيات، أصبحت المؤسسة العسكرية التركية قوة تسيطر وتدير السلطة السياسية من خلف الستار[1].

ولقد شكلت العديد من المتغيرات والتطورات فرصة لحزب (العدالة والتنمية) للمضي في برنامجه الإصلاحي الواسع، من ذلك وقوف تركيا على عتبة بدء مفاوضات للانضمام إلى (الإتحاد الأوربي)، والتي بدأت مع نهاية عام 1998م على هامش قمة (هلنسكي)[2]، مما فتح صفحة جديدة في تاريخ السياسة التركية بعيدًا عن تأثير جنرالات الجيش، وكانت المؤسسة العسكرية تُدرك أشدَّ الإدراك أنّ خيار الإنضمام إلى (الإتحاد الأوربي) يُعَدُّ سحبًا لكافة سلطاتها السياسية ولقوتها الإقتصادية الخاصة، ويعني كذلك إعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوربية، غير أنّها لم ترد الجهر بمعارضتها لمطلب

---

[1] إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 105.

[2] **المرجع نفسه**، ص 105.

قومي أتاتوركي، لذلك فهي لم تقف حائلاً أمام الإصلاحات التي يزعم حزب (العدالة والتنمية) القيام بها وفق متطلبات برنامج الإصلاح الأوربي[1]، فالنسبة لتركيا شكّل دافع الإلتحاق بالإتحاد الأوربي، حافزًا لدوران عجلة الإصلاحات التي تضمنت تعديلات دستورية وقانونية استهدفت بالدرجة الأولى تقليص دور الجيش في الحياة السياسية لمصلحة الحكم المدني الديمقراطي، وقد شرعت حكومة "بولند أجاويد" في إلتماس هذا الدرب، فكان أن نجحت في تمرير بعض هذه الإصلاحات السياسية بفضل مرونة قائد الجيش وقتها "حلمي أوزتوك" الذي كان يميل أكثر إلى تجنب أي توتر أو مواجهة مع الحكومة حفاظًا على مصالح البلاد[2]، ولقد جرت هذه التعديلات الدستورية في 30 أكتوبر 2001م، لتشمل المادة (37) والمادة (118) الخاصة بـ (مجلس الأمن القومي)، لتوسع هذه التعديلات من عدد أعضاء المجلس، حيث تم إدراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء، وهي الإضافة التي رجّحت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس، وكما شملت هذه التعديلات طبيعة قرارات المجلس، حيث تم إلغاء نص **(يُراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الإعتبار الأولى)** لتُحول إلى **(يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات مجلس الأمن القومي)**[3].

غير أنّ وصول حزب (العدالة والتنمية) إلى سدة الحكم عام 2002م، شكل نقطة فاصلة في مسيرة هذا التوجه، من خلال استصدار الحزب بدءًا من عام 2003م، لسبع حُزمٍ قانونية جديدة متوافقة مع معايير (كوبنهاجن)، لتشكل نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل (مجلس الأمن القومي) وأمانته وهما الذراعان اللذان ظلّا دوما يلعبان دورا مهما في عسكرة الحياة السياسية لتركيا، ولقد تناولت هذه التعديلات محورين يفضي كلاهما إلى إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية (مجلس الأمن القومي)، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية، حيث قامت القوانين الجديدة بإلغاء الصفة التنفيذية، وبإلغاء صلاحية المراقبة والمتابعة من (مجلس الأمن القومي) ومن سكرتاريتها، وأعطت لها صفة استشارية فقط، كما سُحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة، ونُقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية، وصار عدد أعضاء (مجلس الأمن القومي) 9 مقابل 5 من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين 4 فقط منذ تأسيس المجلس، الذي لم تعد قراراته مُلزمة للحكومات المدنية المنتخبة مثلما كان في السابق، بحيث أصبح الأمين العام للمجلس مدنيًا ويتبع رئيس الوزراء بعد أن شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة سبعين عاما وبالعلاقة المباشرة مع رئاسة الأركان التي لم تعد تملك أيّة صلاحية في نشاط المجلس الذي أصبح يجتمع مرة كل شهرين بدلا من مرة كل شهر[4].

---

[1] طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا، المرجع السابق**، ص 153.

[2] إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 106.

[3] طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا، المرجع السابق**، ص 155.

[4] شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 78.

على أن أهم تعديل هو ذلك الذي طرأ على (لجنة الأمن القومي)، حيث سُحبت منها صلاحية التدخل في المؤسسات والهيئات المختلفة والوزارات، وأصبح عملها منوطا فقط بتقديم الاستشارة إلى الحكومة التي تملك الحرية المطلقة في العمل بها أو إهمالها، كما تم إلغاء الشرط الذي ينص على أنّ يكون السكرتير العام شخصا عسكريا، لتفقد بذلك (لجنة الأمن القومي) هيمنتها السابقة، وتصبح كغيرها من اللجان الشبيهة لها والموجودة في بعض البلدان الغربية[1]، كما نصت الإصلاحات الجديدة على قيام لجانٍ من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بالتدقيق في نفقات الجيش، الأمر الذي لم يكن مسموحًا به من قبل، وكان الإتجاه الذي تسعى له حكومة حزب (العدالة والتنمية) هو ربط رئاسة الأركان العامة بوزراة الدفاع، وإعطاء حق الدفاع للمطرودين من الجيش أمام المحكمة العسكرية، والذين تم طردهم لأسباب غير موضوعية كتبني قيم سلوكية شخصية معينة في حياتهم اليومية العادية، بالإضافة إلى أنّ هذه التعديلات وضعت جُلَّ تصرفات الجيش تحت رقابة البرلمان والأجهزة الدستورية[2].

ولقد اتضحت تأثيرات هذه الإصلاحات من خلال محاولة العسكر في تركيا التأقلم مع هذه التغييرات الحاصلة، وهو ما عكسه ذلك التطور المهم على مستوى النسق العقيدي للمؤسسة العسكرية عام 2009م، فبعد أن كانت من أشد المعارضين لفكرة أن تكون هنالك علاقة بين الإسلام ومؤسسات الدولة، صار قائد الأركان "إلكار باش بوغ" يؤكد صراحة من خلال خطابه السنوي المعتاد في 19 أفريل 2009م **(أنّ الجيش، وإن كان هو الحارس الأمين على العلمانية الكمالية، فإنّ هذا لا ينبع من معاداته للإسلام وإنّما من رفض إستخدام الدين كأداة سياسية)** وأكد **(أنّ الجيش لم يعد مصدرًا للتهديد وإنّما مشجع للمسيرة الديمقراطية للبلاد، مشيدا بأهمية الديمقراطية لاستقرار الجمهورية التركية)**[3].

وبتاريخ السادس والعشرين من حزيران 2009م، وافق البرلمان التركي على جملة من التعديلات الإضافية التي إقترحها حزب (العدالة والتنمية) والتي تحد من صلاحية المحاكم العسكرية، حيث جاء هذا الإجراء تماشيا مع متطلبات (الإتحاد الأوربي) منذ فترة طويلة، لتُفسح هذا التعديلات المجال أمام محاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية في زمن السلم[4].

وقد تسنى لحكومة حزب (العدالة والتنمية) تحقيق ما سبق من خلال:

- تعديل المادة (15) من قانون (مجلس الأمن القومي) وأمانته العامة، حيث تم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس (الأمن القومي) من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول أو

---

(1) إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 107.

(2) شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 78.

(3) **المرجع نفسه**، ص 99.

(4) **المرجع نفسه**، ص 79.

فريق أول بحري، لتنص المادة بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس، وبالفعل، فمع انتهاء ولاية الأمين العام للمجلس، تم تعيين "محمد البوجان" في 17 أوت 2004م، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي[1]، كما كان هنالك تحول في عدد الأعضاء حيث أصبح أعضاء (المجلس الأمن القومي) 9 مقابل 5 من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين 4 منذ تأسيس المجلس قبل 70 عاما تقريبا، كما أن قرارات المجلس لم تعد مُلزمة للحكومات كما كانت في السابق[2].

– تعديل المادة (4): من قانون (مجلس الأمن القومي)، لتصبح مهمة المجلس تقتصر على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ومن ثم ينتظر ما يُسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها، وبهذا تحول (مجلس الأمن القومي) وأمانته العامة إلى جهاز إستشاري، وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية[3].

– تعديل المادة (5): من قانون (مجلس الأمن القومي)، بحيث أصبح إنعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلًا من مرة كل شهر[4].

– تعديل المادة (13): التي تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني، وهو ما جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات (مجلس الأمن الوطني)، ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات، لتتحول مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني إلى تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام فقط.

– إلغاء المواد التالية (9)، (14)، (19): من قانون (مجلس الأمن القومي)، لِيُسحب بذلك من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

– تعديل المادة (30): من قانون الجهاز المحاسبي، حيث كانت الكوادر العسكرية تُعفى من الخضوع للرقابة المالية، ومع تعديل هذه المادة أصبحت تصرفات الجيش المختلفة خاضعة لإشراف ومراقبة الجهاز

---

[1] طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا، المرجع السابق**، ص 156–157.

[2] حسني محلي: "**تركيا صراع الهوية**"، دراسة مقدمة ضمن سلسلة الملفات الخاصة، الجزيرة نت، 2002، ص 56.

[3] طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا، المرجع السابق**، ص 157.

[4] معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 62

المركزي للمحاسبات[1] وتحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية، خاصة بعد تخلي القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفي مقدمتهم رجال الأعمال الكبار ووسائل إعلامهم الرئيسية[2].

– تعديل المادة (131): الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم، حيث تم إلغاء عضوية (الجنرال العسكري) داخل مجلس إدارة (المجلس الأعلى للتعليم)، كما تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية "الجنرال العسكري" داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وبهذا أصبح (المجلس الأعلى للتعليم) و(إتحاد الإذاعة والتلفزيون) ولأول مرة مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أيّ رقيب عسكري[3].

– تعديل المادة (145): ليصبح من الممكن محاكمة العسكريين ومقاضاتهم إذا ارتكبوا جرما أمام المحاكم المدنية، بدلا من المحاكم العسكرية، ليقتصر دور المحاكم العسكرية على النظر في المخالفات والجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية، بالإضافة إلى تعديل الفقرة التالية (لا يُحاكم المدنيون في المحاكم العسكرية في وقت السلم)[4].

ورغم كلّ ذلك ظلّ حق تدخل الجيش في الحياة السياسية مكفولاً بموجب نصوص دستور 1982م التي تنص على حماية مبادئ الجمهورية، لذلك كان على حزب (العدالة والتنمية) أن يعمل على سنّ دستور مدني جديد لإخضاع المؤسسة العسكرية ووضعها في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النُظم الديمقراطية الحقيقية[5]، وهو الأمر الذي تحقق بعد إجراء إستفتاء شعبي على تعديلات دستورية جديدة في عام 2010م، والذي كان من نتائجه قبول 58% من الشعب التركي هذه التعديلات أمام 42% منه من معارضيها، وقد فاقت نسبة المشاركة في هذا الإستفتاء 76% ، حيث أنّ 63 محافظة من أصل 81 محافظة أيدت التعديلات الدستورية، في الوقت الذي قاطع الأكراد في جنوب شرق الأناضول هذا الإستفتاء بسبب أنّ هذه الإصلاحات لا تستجيب لمطالبهم[6]، وقد لخص "أردوغان" وضع تركيا بعد إستفتاء الشعب بـ (evet) نعم للتعديلات الدستورية، بقوله في (خطاب النصر) الذي ألقاه مساء 12 سبتمبر 2010م أمام حشد من أنصاره بأنّ "**حقبة الوصاية العسكرية انتهت وأنّ المفهوم الانقلابي قد**

---

(1) طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا، المرجع السابق**، ص 158.

(2) حسني محلي: **المرجع السابق**، ص 57.

(3) طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا، المرجع السابق**، ص 158.

(4) زيد أسامة أحمد الرحماني: "**دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003–2010)**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف أحمد سليم البرصان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، (2013)، ص 93.

(5) شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 78.

(6) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق**، ص 312.

هُزِمَ..الإصلاحات التي أُقرّت، كانت مكسبًا لكل تركيا وليس لحزب العدالة والتنمية، إنتصرت تركيا بانتصار الخيار الديمقراطي للشعب"[1].

لقد كانت التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي في إستفتاء 2010م، بمثابة نهاية لنظام الوصاية العسكرية في تركيا، حيث جردته من الحصانة القضائية، وهو ما عكسه دخول عدد من جنرالات وضباط الخدمة أو المتعاقدين إلى السجن، وذلك على إثر التحقيقات في قضايا (أرجنكون) و(المطرقة) وغيرها، وهي قضايا استهدفت التخطيط للانقلاب على السلطة المدنية، والإخلال بالنظام العام، والتحريض على إثارة الشغب والفتنة العرقية والطائفية داخل المجتمع التركي[2]، وفي تصريح لرئيس الوزراء"رجب طيب أردوغان" في 27 فيفري 2010م، حذّر الجيش قائلا "**لا أحد فوق القانون**" مُبديًا تشددًا واضحا من خلال رفض أيّ استثناء من العقبات في قضايا محاولات بعض قيادي الجيش الإنقلاب على حزب (العدالة والتنمية)[3]، وهو ما عكسه على سبيل المثال رفض رئيس الحكومة "رجب طيب أردوغان" ورئيس الجمهورية "عبد الله غول"، أن يتم تعيين أو ترقية أيّ ضابط له صله بمذكرات التوقيف والمشاركة في إعداد خطة (المطرقة الثقيلة) لإطاحة بالحكومة عام 2003م، حيث كان هنالك 11 جنرالا مرشحا للترقية والتعيين، ولكن تركيز "أردوغان" من خلال رفضه منصبا على دور "إيغسير" الذي كان مرشحا لتسلم الجيوش البرية[4]، وفي شهر أوت من عام 2011م قام كبار المؤسسة العسكرية بتقديم استقالات جماعية، في محاولة للضغط على "أردوغان" من أجل ترقية بعض الجنرالات المتهمين بالضلوع في هذه القضايا الإرهابية، كل هذا يبرز إلى أيّ مدى تراجع نفوذ ودور الجيش التركي، حيث لم يعد قادرا على القيام بانقلاب على السلطة المدنية، ولا حتى الوقوف أمام عجلة التغيير الديمقراطية التي تمضي بكل سرعة وقوة[5]، والجدير بالذكر من كل هذا أنّ سلسلة الإعتقالات التي شنّتها الدولة في عهد حكومة حزب (العدالة والتنمية) في حق المتورطين في القضايا الإرهابية، بعد عام 2010م، لم تستثني حتى رئيس أركان الجيش التركي نفسه "إلكر باشبوغ" والذي حُكم عليه بالسجن المؤبد في قضية (أرجنكون)، ليتم إخلاء سبيله في شهر مارس من عام 2014م[6].

والسؤال الذي يطرحه الكثيرون اليوم هو: ما الذي يمكن أن يفعله الجيش أمام هذا المد الجارف من التعديلات؟ خاصة وأنّ هذه التعديلات الدستورية وتغيير القوانين تمت وفقًا للدستور الأتاتوركي

---

(1) شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 134.

(2) طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا**، **المرجع السابق**، ص 160.

(3) أحمد نوري النعيمي: **النظام السياسي في تركيا**، **المرجع السابق**، ص 307.

(4) شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 96.

(5) طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا**، **المرجع السابق**، ص 161-162.

(6) أكرم دومانلي: **المرجع السابق**، ص 22.

والإعتقالات تتم في إطار القانون، ومن تُثبت عليه التهمة يُحاكم ويودع في السجن، هذه هي القاعدة المعروفة في القضاء، لكن العسكر التركي لا يريد أن يتم إذلاله أكثر من ذلك ويريد أن يوقف هذه العملية بل إعادة عقارب الساعة إلى الوراء[1].

رابعا : السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

إنّ الدعم المحلي الواسع الذي حظي به حزب (العدالة والتنمية) منذ وصوله إلى الحكم خوله إعادة النظر الجذري بالسياسة الخارجية التركية[2]، حيث أحدث الحزب تغييرا جذريا ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة على مستوى السياسة الخارجية، فللمرة الأولى يصل إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة حول مكانة تركيا وموقعها ودورها في الساحتين الإقليمية والدولية[3]، وقد انتظمت إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية استنادا إلى نظرية "العمق الإستراتيجي" التي وضعها الدكتور "أحمد داود أوغلو"، وزير الخارجية ومهندس السياسة الخارجية التركية، والأستاذ السابق في العلاقات الدولية [4].

❖ أسس ومرتكزات السياسة الخارجية الجديدة

لقد حدد "أحمد داوود أوغلوا" المرتكزات والأسس الجديد للسياسة الخارجية التركية في:

1- التوازن السليم بين الحرية والأمن: حيث يرى السيد "داوود أغلو" أنّ تحقيق التوازن بين الحرية والأمن من شأنه أن يمنح النُظم السياسية الحاكمة في العالم مشروعية الحكم، كما يساعد الدول في توسيع دائرة تأثيرها في محيطها، وفي حالة الانحراف عن هذا المسار أو التركيز على أحد المعطيين، كأن تُركز النُظم السياسية على تحقيق الأمن على حساب الحريات أو العكس فإنّ ذلك من شأنه أن يُحول هذه الأنظمة مع مرور الوقت إلى أنظمة إستبدادية، أو يُدخل دول هذه الأنظمة في دوامة من الاضطرابات المخيفة، وفي هذا النطاق يرى السيد "داوود أغلو" أنّ تركيا قد نجحت في تحقيق هذه المعادلة الصعبة وبتوسيع مساحة الحريات دون أن تغامر بأمنها وهو الأمر الجذير بالملاحظة والتقدير[5]، ففي الوقت

---

(1) شريف تغيان: **المرجع السابق**، ص 102.

(2) زيا ميرال، جونثان س. باريس: **تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية**، سلسلة ترجمة الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 7.

(3) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 136- 137.

(4) ميشال نوفل: "**تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 92، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، (2012)، ص 32.

(5) أحمد داوود أوغلو: **العمق الإستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)**، ترجمة محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع، برهان كورغلو، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص 612.

الذي كان فيه اللاعبون العالميون، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، يُغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، كانت تركيا هي البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط في المتطلبات الأمنية، وهو ما جعلها نموذجا يحتذى به[1].

2- تصفير المشكلات مع دول الجوار (أي صفر مشاكل): بمعنى إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الطيبة مع الجميع[2]، والعمل على حلّ المشاكل بين دول الجوار، وقد برر "أحمد داود أوغلوا" ذلك بأنّ كل خلاف في جوار تركيا المُوسع من شأنه أن يُشكل تهديدًا على السلام ويحد من فرص التنمية الإقليمية، وبالتالي تشكل مصدر قلقٍ مُلِحٍ لتركيا[3].

3- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار: وفي هذا الشأن يقدم السيد "أحمد داوود أوغلوا" مقارنة بين تأثير السياسة الخارجية التركية في البلقان والشرق الأوسط خلال عقد التسعينيات، بحيث يذهب إلى أنّ التأثير التركي في البلقان خاصة في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، كان يرتكز على أسس راسخة، في حين ظلّت قدرة تركيا على التأثير في الشرق الأوسط محدودة بسبب الأزمة السورية – التركية، التي أدت بدورها إلى عدم إنفتاح تركيا على العرب، وبذلك تجسدت لدى الطرفين رُأى سلبية اتجاه كل طرف، فالأتراك يعتقدون أنّ العرب قد خانوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها، بينما يعتقد العرب أنّ انطوائهم تحت لواء الخلافة العثمانية كان إحتلالاً، غير أنّ الضروريات البراغماتية التي تولدت عن الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل فتحت الطريق أمام هذه العلاقات، وحطمت تلك الحواجز التاريخية /النفسية، وهو ما جعل تركيا أكثر التزاما بسياسة شرق أوسطية فعالة منذ 2002م[4].

4- السياسة الخارجية متعددة الأبعاد: أراد السيد "داوود أوغلوا" من خلال هذا المُرتكز أن يوضح أنّ السياسة متعددة الأبعاد التي انتهجتها تركيا لا تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض[5]، فمع الظروف الدولية الراهنة من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، فبدلاً من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطاب الغرب /الشرق، والشمال /الجنوب، وآسيا/ أوربا، والغرب/الإسلام، تكون على العكس "مصدر حلّ" للمشكلات، وبلدًا مُبادرا إلى طرح الحلول لها، وبلدا يشكل مركز جذبٍ يساهم في إرساء السلام

---

[1] إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 123.

[2] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 138.

[3] ستيفن كنزر: **العودة إلى الصفر (إيران وتركيا ومستقبل أمريكا)، ترجمة أنطوان باسيل**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص 253.

[4] أحمد داوود أوغلوا: **المرجع السابق**، ص 614.

[5] **المرجع نفسه:** ص 614.

العالمي والإقليمي، ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أيّ خيار على أنّه بديل عن الآخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنّه تناقض[1].

5- الدبلوماسية المُتناغمة: بمعنى العمل على تطوير الأداء الدبلوماسي وتكثيف العلاقات والزيارات الدبلوماسية، والإنفتاح على عدد أكبر من دول العالم، وتفعيل دور تركيا في المشاركة في المحافل الدولية الكبرى

6- أسلوب دبلوماسي جديد: ويهدف هذا الأسلوب إلى الخروج بتركيا من دائرة التعريف الضيق لها على أنّها (دولة جسريه)، ليس لها رسالة سوى أن تكون معبرًا بين الأطراف الكبرى، وإعادة رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأن تكون (دولة مركز)، قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته[2].

وفيما يلي بعض الأمثلة عن التجسيد الفعلي للسياسة الخارجية التركية الجديدة:

- **قوة المبادرة الدبلوماسية:** أو ما يُسمى "**القوة الناعمة**"، فبالرغم من القوة العسكرية الكبيرة التي تتمتع بها تركيا في المنطقة والعالم، إلاّ أنّها لم تكن تبحث عن تكريس أهميتها السياسية من خلال نفوذها العسكري، بل كانت تسعى لتكريس دورها ونفوذها على المستوى الدولي والإقليمي من خلال اعتبارها "قوة ناعمة" جديدة في السياسة الدولية والإقليمية، وذلك عبر قيامها بدور الوسيط النشيط في أزمات العالم ومنطقة الشرق الأوسط، لذلك فإنّ سياستها الخارجية سعت إلى تحقيق الاستقرار والتعاون في كل الاتجاهات[3]، ولقد بدأ التجسيد الفعلي لنهج القوة الناعمة أي (الدبلوماسية) منذ اللحظة الأولى التي تسلم فيها حزب (العدالة والتنمية) السلطة في 3 نوفمبر 2002م[4]، ولقد تجسد ذلك في العديد من القضايا والمواقف نذكر منها:

- امتناع تركيا عن توفير التعاون المطلوب من واشنطن تمهيدًا لغزو العراق عام 2003م رغم الإنتقادات الداخلية التي وجهت للطريقة التي تم بها اتخاذ هذا القرار في البرلمان[5]، بالإضافة إلى المبادرة غير مسبوقة التي اتخذتها تركيا، وهي فكرة إجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فيفري 2003م ولم يكن

---

(1) إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 123.

(2) أحمد داوود أوغلوا: **المرجع السابق**، ص 614-615.

(3) إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 124.

(4) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 139.

(5) ميشال نوفل: **عودة تركيا الى الشرق (الإتجاهات الحديثة للسياسة التركية)**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 55.

العراق قد احتل بعد، لتتوالى بعد ذلك الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد إحتلال العراق[1]، وقد كانت هذه الفكرة التي تجسدت على أرض الواقع أولى رسائل الدخول التركي وفقًا لسياساتها الجديدة إلى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يُعهد من قبل، وهو دور الوسيط والساعي إلى حلِّ المشكلات عبر الحوار والتعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كان يُنظر إلى تركيا بصورة المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسحيين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل[2].

– الوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل، والتواصل مع حركة (حماس) بعد فوزها في الانتخابات التشريعية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة في 2006/1/25م، وكذا زيارة رئيس المكتب السياسي لحماس "خالد مشعل" إلى أنقرة في 2006/2/16، والتي جاءت مُثمرة، فحسب "مشعل"، كانت أول محطةٍ دولية تستقبل الحركة بعد الانتخابات الفلسطينية، فيما وفرت هذه المبادرة لتركيا، في المقابل، فرصةً مهمة لتعزيز دورها كلاعب سياسي أساسي ومؤثر في الشرق الأوسط، وبالإضافة إلى ذلك محاولة تركيا إدراج (حماس) في العملية السلمية بدلًا من حصارها وعزلها كما دعت وعملت لذلك إسرائيل والغرب، ثم مساعي تركيا المتكررة للتوسط بين "محمود عباس" وحركة (حماس) بعد إنفجار الوضع بينهما[3].

– التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة "محمود عباس" وإسرائيل، عبر الإجتماع الشهير بين "عباس" والرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" بدعوة من الرئيس "عبد الله غول" وذلك وفي نوفمبر 2007م، في ما يشبه (كامب ديفيد" تركي)، والسماح حتى للرئيس الإسرائيلي و"عباس" بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول مسئول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة[4].

– التصعيد في مواقف التنديد من العدوان الإسرائيلي ضد لبنان عام 2006م، وعلى سبيل المثال تحدث "أردوغان" في إجتماع طارئ لمنظمة المؤتمر الاسلامي في ماليزيا، مُحذرًا من أنّ حرب لبنان يمكن أن تقود إلى (صدام حضارات)، كما وأظهرت أنقرة عدم رغبتها في الاضطلاع بأيّ دور في نزع سلاح حزب الله، الأمر الذي انعكس في طبيعة القوة الدولية التي أوكلت إليها مهمة حفظ السلام[5].

---

(1) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 139.

(2) إيمان دني: **المرجع السابق**، ص 125.

(3) Soner Cagaptay: **"hamas visits ankara: the akp shifts terkey' s role in the middel east"**, The Washington Institute , February 16, 2006, Obtained from it: http://www.washingtoninstitute.org , On 1-05-2016 , 07:23.

(4) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 140.

(5) ميشال نوفل: **المرجع السابق**، ص 63.

– الوساطة بين سوريا وإسرائيل في عام 2008م، والذي حققت فيه تركيا نجاحا دبلوماسيا مُهمًا في سياستها الخارجية، وذلك بعد إعلان الرئيس السوري "بشار الأسد" موافقة إسرائيل على الإنسحاب الكامل من الجولان مقابل السلام، والأهم أنّ ذلك تم عبر رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان"[1].

– مساعي الوساطة بين باكستان وأفغانستان في نهاية العام 2008م، من خلال إستضافة المحادثات المباشرة وغير المباشرة بين الطرفين[2].

– الإنفتاح الواسع على أرمينيا، حيث ظلّت العلاقات جامدة بين الطرفين حتى العام 2006م، أين كشفت أنقرة عن قيام عددٍ من دبلوماسيها بإجراء محادثات مع عدد من الدبلوماسيين الأرمينيين، للبحث في إمكانية إيجاد ظروف ملائمة لدفع العلاقات الثنائية بين البلدين، ليتطور موقف الطرفين باتجاه الإنفتاح السياسي أكثر بعد دعوة الرئيس الأرميني "سيرج سركسيان" للرئيس التركي "عبد الله غول" في 25 جوان 2008م، لحضور مباراة كرة القدم بين منتخب أرمينيا وتركيا في العاصمة الأرمينية (يريفان) في إطار التصفيات المؤهلة لكأس العالم 2010م، وبالفعل لبى الرئيس التركي الدعوة، لتمثل الزيارة حدثا تاريخيا على مستوى علاقات البلدين، لاسيما وأنّها أول زيارة لرئيس تركي لأرمينيا منذ العام 1991م[3].

– حِرص الحكومة التركية على تحسين علاقات تركيا مع أعدائها التقليديين اليونان وروسيا رغم عمق وحساسية الخلافات[4]، وكمثال على ذلك التعاون العسكري الروسي من خلال إجراء تدريبات عسكرية ثنائية هي الأولى من نوعها بين أيّ من دول الناتو وروسيا، بالإضافة إلى مصادقة البرلمان التركي على الاتفاقية الموقعة بين تركيا وروسيا في ماي 2010م، المتعلقة بإنشاء مفاعل نووي في مدينة أكويو في منطقة مرسين جنوب البلاد، وفي هذا الإطار قال وزير الدفاع التركي "وجدي غونول" إنّ هذا **(دليل على أنّ تركيا تتجاوز حدودها لتصبح لاعبا عالميا)**[5].

---

(1) لقمان عمر محمود النعيمي: "**التوجهات الجديدة في السياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 25، جامعة الموصل، العراق، (2012)، ص 97.

(2) آراس بولنت وآخرون: **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 22.

(3) محمد عبد الرحمان يونس العبيدي: "**سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز (2002–2010)**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 23 ، جامعة الموصل، العراق، (2011)، ص 9.

(4) سعيد السعيد: "**سياسة تركيا الخارجية في ظلّ حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية– العربية**"، مجلة المفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2014)، ص 475.

(5) سمير العيطة وآخرون: **العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، تقديم محمد نور الدين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 592.

– التوسط لإحتواء الأزمة بين العراق وسوريا، وذلك عقب تفجيرات الأربعاء الدامي في المنطقة الخضراء بغداد (أوت 2009) حيث أُتهمت سوريا من قبل الحكومة العراقية بالوقوف وراء هذه التفجيرات[1]، مما دفع بوزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو" إلى التحرك سريعا بين دمشق وبغداد، ثم حضور الإجتماع الذي رعته جامعة الدول العربية في القاهرة للمصالحة، بحضور وزيري الخارجية العراقي "هوشيار زيباري" والسوري "وليد المعلم" ونقل جهود المصالحة الصعبة، في المرحلة الثانية إلى اسطنبول بمشاركة طرفي النزاع والأمين العام للجامعة العربية "عمرو موسى"[2].

– خفض التوتر في منطقة القوقاز، فعندما احتلت روسيا جورجيا في أوت 2008م، طرحت تركيا على عجل إقتراحا بتكوين "منتدى التنمية والاستقرار في القوقاز" وكان هنالك ميزة مهمة لهذه المبادرة مقارنة بالاقتراحات السابقة تتمثل في أنّها تحققت خارج (الإتحاد الأوربي) والولايات المتحدة الأمريكية[3].

– إبداء تركيا موافقتها لمساعي الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" لحلّ المشكلة القبرصية، فيما عارضتها قبرص اليونانية بعدما كانت تظهر بموقف المؤيد للحل[4].

– الموقف الصلب لتركيا من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة مابين 2008/12/27–2009/1/18م، حيث حمّل "أردوغان" إسرائيل مسؤولية العدوان على القطاع، ووصف العدوان بالغير إنساني والظالم وغير مقبول، ودعا إلى وقف الغارات الإسرائيلية، وأدان ما رآه ضربة لمبادرات السلام العربية الإسرائيلية، كما حثّ (مجلس الأمن الدولي) إلى التدخل بأسرع ما يمكن، واستمرت المواقف التركية المنددة للعدوان، ففي 2009/1/29م[5]، إنسحب رئيس الوزراء "طيب رجب أردغان" من (منتدى دافوس) الإقتصادي احتجاجا على تحيز إدارة الجلسة في أعقاب المواجهة الحادة بينه وبين الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" على خلفية الحرب ضد غزة التي أطلق عليها الإسرائيليون عملية (الرصاص المذاب) وأنسحب وهو يردد **(حينما يتعلق الأمر بالقتل فأنتم تعرفون جيدا كيف تقتلون وأنا أعرف جيدا كم قتلتم أطفالا على الشواطئ)**[6]، كما وصف الحصار بأنّه سجن في الهواء الطلق، وعندما عاد إلى

---

(1) Şenol ArslantaŞ: **the political analysis of the syrian crisis and the zero-problem policy with syria**, a letter of introduction for the Master's degree of science in the department of international relations , Middle East Technical University, Ankara , 2013, p 37.

(2) ميشال نوفل: **المرجع السابق**، ص 64.

(3) ناظم تورال: **المرجع السابق**، ص 170

(4) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 140.

(5) محسن صالح وآخرون: **تركيا والقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 44.

(6) حامد محمد طه السويداني: "**العلاقات التركية– الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس 2009**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 28، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (2012)، ص 13.

تركيا تدفق الآلاف على المطار لمقابلة "أردوغان"[1]، وقد تسبب ذلك في توتر العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل كبير، من ذلك إلغاء أنقرة مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي التدريبات السنوية التي كان من المزعوم إجراؤها في أكتوبر 2009م[2].

- **الموقف التركي من الثورات في المنطقة العربية:** لقد تبنت تركيا مداخل مختلفة نسبيًا في تعاملها مع الثورات العربية، فابتدءا، إلتزمت مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس[3]، ولكن مع تأزم الوضع وإشتعال فتيل الثورة ومغادرة "بن علي" الأراضي التونسية، أعلنت أنقرة دعمها للثورة التونسية، وفي تصريح لوزير خارجية تركيا "أحمد داود أوغلو" قال **(إنّ الثورة التونسية قد تُمثل نموذجا تحتذي به بلدان أخرى تسعى للإصلاح)**، وبعد نجاح الثورة عملت تركيا على توطيد علاقاتها السياسية والإقتصادية مع تونس، وفي الحالة المصرية كان الموقف التركي أكثر وضوحا تجسد في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات والإستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنًا ومطالبته بالرحيل، في خطاب "اردوغان" أمام البرلمان التركي بداية فيفري 2011م، فيما عُدَّ تحولاً نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، غير مرتبط بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وكسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة، وفي الحالة الليبية جاء موقف تركيا أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا والناتو، حيث بدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع إبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع أطراف الصراع لأداء دور الوسيط، وفي الحالة البحرينية جاء الموقف التركي أكثر حذرا، واكتفت تركيا بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس، والدعوة إلى الإصلاح بشكل عام دون إنتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح، مع التحذير من مخاطر الإنقسام (السني،الشيعي) في المنطقة[4]، وفي الحالة اليمنية كذلك تجنبت تركيا التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، كما وعبرت تركيا عن دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية، وفيما يخص الحالة السورية، فقد تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع التطورات الحاصلة في سوريا، يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا

---

(1) ناظم تورال: **المرجع السابق**، ص 164-165.

(2) Amir Mohammad haji, Yousef Elmani : "**turkey-israel relationship in the past decade and its consequences for iran"**, iranian review of foreign affairs, vol 2, no 3, iran, (2011), p 73.

(3) نغم نذير شكر: "**الدور التركي والتغييرات في المنطقة العربية**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد 44، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، (2013)، ص 150.

(4) بتول هليل جبير الموسوي: "**العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، (2014)، ص 80-81.

ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية[1].

– **المنظمات والمؤسسات الدولية:** فعند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية، نجد تطورات هامة وجادة إذا ما قُورنت بأدائها الدبلوماسي قبل 2003م، وعلى سبيل المثال استضافت تركيا قمة الناتو، وقمة (منظمة المؤتمر الإسلامي)، بالإضافة إلى استضافتها لمعظم المنتديات الدولية، وأصبحت تركيا عضوا مراقبا في (منظمة الإتحاد الإفريقي) عام 2007م[2]، كما شاركت تركيا في (الإتحاد من أجل المتوسط) الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" في 14 جويلية 2009م[3].

– توجه السياسة الخارجية لتركيا في ظلّ حزب (العدالة والتنمية) إلى العالم العربي وهو ما يعكسه التقدم غير مسبوق في مجال التعاون في شتى المجالات، فقد زاد حجم الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوفود، كما أصبحت تركيا عضوا مراقبا في (جامعة الدول العربية)، وأُنتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين لمنظمة المؤتمر الإسلامي[4] وهو "أكمل الدين إحسان أوغلو"[5]، كما إزدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة الهاتفية بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك والوزراء ورؤساء الملوك[6].

– الانفتاح أكثر على القارة الأفريقية، فعلى سبيل المثال تضاعف عدد السفارات التركية في أفريقيا إلى 40 سفارة، حيث تم افتتاح 17 سفارة فقط بعد 2009م، فيما كانت أول سفارة تركية في أديسا أبابا وتم إفتتاحها عام 1926م، وقد شارك الرئيس التركي "أردوغان" منذ 2002م إلى 2014م في أكثر من 305 زيارة خارجية 24 منها كانت لقارة إفريقيا[7]، وفي مجال التعاون إستضافت تركيا عام 2005م في الفترة الممتدة مابين 18 و21 أوت 2008م قمة التعاون التركي–الإفريقي بحضور 49 دولة إفريقية[8]، كما

---

(1) نغم نذير شكر: **المرجع السابق**، ص 150–151.

(2) أحمد داوود أوغلوا: **المرجع السابق**، ص 614.

(3) علي حسين باكير: **المرجع السابق**، ص 141.

(4) سعيد السعيد: **المرجع السابق**، ص 477.

(5) علي حسين باكير: **المرجع السابق**، ص 141.

(6) سعيد السعيد: **المرجع السابق**، ص 476.

(7) محمد سمير الرنتيسي:"**الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب**"، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، مارس 2015، ص 2–4.

(8) سعيد السعيد: **المرجع السابق**، ص 477.

ارتفع حجم التجارة بين تركيا وإفريقيا في الفترة الممتدة مابين 2002م و2013م من 3 مليارات إلى 23,4 مليار دولار[1].

وفي الأخير نستخلص من خلال ما سبق أنّ السياسات التي جاء بها حزب (العدالة والتنمية) منذ توليه الحكم عام 2002م، مثلت نقطة تحول مفصلية في تاريخ الجمهورية التركية، وزادت من حدة الإتهامات للحزب بمحاولة إحياء الروح العثمانية من جديد، خاصة مع أجواء الحرية الدينية التي وفرتها حكومة حزب (العدالة والتنمية) للمحجبات وطلاب المدارس الدينية والإحتفالات الدينية، وسعيها للتصالح مع الأقليات، وصدامها مع إسرائيل على خلفية سياساتها في الأراضي الفلسطينية، والتوجه نحو دول العالم الإسلامي بشكل كبير

[1] محمد سمير الرنتيسي: **المرجع السابق**، ص 5.

الفصل الثالث: دور الحزب في النهضة الإقتصادية لتركيا.

أولا: *السياسة الإقتصادية لحزب العدالة والتنمية ومظاهر التغيير.*

ثانيا: *أسس النهضة الإقتصادية في تركيا ومظاهر التحول .*

ثالثا: *معيقات التنمية الإقتصادية في تركيا.*

الفصل الثالث: دور الحزب في النهضة الاقتصادية لتركيا.

لقد تزامن وصول حزب (العدالة والتنمية) إلى سُدّة الحكم مع تبعات الأزمة الإقتصادية الخانقة التي كانت تمرّ بها تركيا، والتي وصلت ذروتها في فيفري عام 2001م، لذلك كان من الطبيعي أن يُولي الحزب إهتماما كبيرا في برنامجه للجانب الإقتصادي من خلال تقديم جملةٍ من الإصلاحات من شأنها النهوض بالإقتصاد التركي، وبالفعل نجح الحزب في تحقيق ذلك، حيث أخذ الإقتصاد في التنامي بشكل تدريجي إلى أن أصبحت تركيا من أبرز القوى الإقتصادية المؤثرة في النظام الدولي الجديد.

أولا : السياسة الإقتصادية لحزب العدالة والتنمية ومظاهر التغيير.

لقد تبنى حزب (العدالة والتنمية) منذ فوزه بانتخابات عام 2002م سياسات إقتصادية مختلفة كليا، مستفيدًا من تجربة "أربكان" المُرّة[1]، حيث جاءت رسالة الحزب الإقتصادية مبنية على زيادة رفاهية وسعادة المواطن التركي، ولتحقيق ذلك عمل الحزب على الإستفادة من الإمكانيات الإقتصادية الكبرى التي تزخر بها تركيا، فقد حباها الله بتركيبة سكانية أكثرها من الشباب النشط، وثراء في الموارد البشرية، وموارد طبيعية غنية، وشعبٍ يمتاز بروح المبادرة، ومعالم تاريخية وطبيعية[2]، وموقع جيواستراتيجي يؤهلها لاضطلاع بدور مُؤثر في المنطقة، كما أنّها تعتبر مركز جذب سياسي بمناظرها الخلابة وبنسيجها التاريخي[3]، لذلك فإن الرؤية الاقتصادية التي إعتمدها حزب (العدالة والتنمية) للنهوض بتركيا تقوم على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم تفعيل كل الإمكانيات على أكمل وجه، وأفضل إنتاج، وأوسع تسويق، وأكبر ربح مالي ونجاح معنوي[4]، ولتفعيل هذه الإمكانيات عمل الحزب على تطبيق (إستراتيجية النمو الإقتصادي المستمر والمستدام)، حيث أراد من خلال هذه الإستراتيجية خفض معدلات الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، وبالتالي يزداد احترامهم في المجتمع الدولي[5].

كانت سياسة حزب (العدالة والتنمية) الإقتصادية مبنية على إعطاء فرص أكبر للشرائح الوسطى والباحثة عن فرصٍ للتنافس الاقتصادي مع النخب المدينية من خلال فتح قنوات للحراك الإقتصادي والاجتماعي، فمن ناحية أولى، عزّز الانفتاح الإقتصادي الداخلي، متيحًا لمن هم خارج إطار الحلقة

---

(1) خالد الحروب: **المرجع السابق**، ص 27.

(2) طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001**، **المرجع السابق**، ص 24.

(3) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 118.

(4) **المرجع نفسه**، ص 118.

(5) طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001**، **المرجع السابق**، ص 24.

الاقتصادية الضيقة المتركزة في المدن الكبرى، ومن ناحية ثانية، شجّع الاستثمار الأجنبي وتبني سياسات ليبرالية أكثر انفتاحا خاصة مع الجانب الأوروبي[1].

لقد إستهدفت الرؤية الإقتصادية لحزب (العدالة والتنمية) تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، وبناء ذلك على قواعد واضحة ومريحة وربحية معًا، وقد نجحت حكومات (العدالة والتنمية) منذ فوزها عام 2002م بالسير على هذا النهج، وباستقراء عناصر هذه الرؤية يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

- إتاحة الإمكانيات اللازمة لتطوير كافة أنواع ومعاملات الوساطة المالية والمناسبة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وزيادة معدل نسبة الإدخار، والإستفادة منه في الإقتصاد، والإهتمام بتنوع القطاع من حيث المؤسسات والوسائل المالية، مع الإهتمام بزيادة عمق السوق.
- دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتنظيم القطاع والإشراف عليه، وضمان قيام هذه الهيئات بإشراف فعلي مؤثر.
- اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة القوة التنافسية الدولية للقطاع.
- تشجيع نظام التأمين الخاص، لحماية الإمكانيات والموارد التي تملكها الوحدات الإقتصادية في تركيا، لتوفير الموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد، بالإضافة إلى القيام بتطوير ونشر ثقافة التأمين في مجال السلع والخدمات والأنشطة المهنية.
- تعديل نظام تأمين ودائع الادخار بما يتلاءم مع معايير الاتحاد الأوروبي.
- إلتزام الشفافية والواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تُقدمها المؤسسات المالية، مع توسيع دائرة عرضها على الرأي العام.
- تأمين تقييم المؤسسات المالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني.

لقد عملت حكومة حزب (العدالة والتنمية) على تجاوز الهفوات التي وقعت فيها حكومة "بولند أجاويد" من خلال تغيير جملة معتبرة من الإفتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها (صندوق النقد الدولي) في وصفه لعلاج الاقتصاد التركي، والتي نذكر منها على سبيل المثال (ترك العمل بنظام الصرف الثابت والإنتقال إلى نظام الصرف المرن)[3]، والإعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي إهتمت به الحكومة وعملت على حلِّ الكثير من مشكلاته[4]، والجدير بالذكر أنّ الفريق الإقتصادي في حزب (العدالة

---

[1] خالد الحروب: **المرجع السابق**، ص 27.

[2] **المرجع نفسه**، ص 27.

[3] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، 49.

[4] معمر خولي: "**الإصلاح الداخلي في تركيا**"، **دراسة** مقدمة ضمن سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (2011)، ص 13

والتنمية) كان يمتلك في أجندته 300 مشروع إقتصادي جاهز للتنفيذ قبل وصول الحزب إلى السلطة، وبعد تسلم الحزب الحكم لم يقل متوسط النمو الإقتصادي في تركيا منذ 2002م عن 6 % [1].

ومن أجل القضاء على البطالة في مجتمع أغلب فئاته في سن الشباب، وضعت حكومة (العدالة والتنمية) نُصبَ عينيها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الإستثمار نسبة 30 % من الناتج القومي الإجمالي، ولتحقيق ذلك وضعت الحكومة جملة من الإجراءات نذكر منها[2]:

- زيادة التقشف وخفض النفقات
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار إقتصادية على المستوى البعيد
- إصلاح التعليم المهني وحلِّ مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.

كما ركز حزب (العدالة والتنمية) من خلال سياسته الإقتصادية على كل ما من شأنه تحقيق النمو الاقتصادي المستمر وزيادة قدرة الإقتصاد التركي على المنافسة الدولية وتوسيع قاعدة رأس المال وتمويل الإستثمارات بتكلفة مناسبة، وذلك من خلال العمل على تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها[3]:

- تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال.
- تطوير هياكل أسواق المال وأساليب عملها.
- الإرتقاء ببورصة إسطنبول للأوراق المالية إلى مصاف البورصات العالمية.
- تشجيع وتطوير أشكال التمويل مثل الشراكة الاستثمارية والعقارية وشركات رأس المال الاستثماري.
- تطبيق العقوبات اللازمة التي من شأنها منع كل أنواع المعاملات القائمة على معلومات مسربة من الداخل في أسواق الأوراق المالية.
- حماية حقوق صغار المساهمين في أسواق الأوراق المالية.
- دعم أسواق البيع الآجل، بغية زيادة القدرة على التبوء والحد من تأثير التذبذبات في أسواق المال على الإقتصاد.

وقد أنجزت حكومة العدالة والتنمية خلال الفترة الممتدة مابين 2002-2014 ما يلي:

01- الاستقرار الاقتصادي: يعتبر الاستقرار الاقتصادي الذي تم توفيره في تركيا بعد عام 2002م هو الوتر ووشاح الشرف الذين يفتخر بهما حزب (العدالة والتنمية) وقيادته التي تعتبر بأنَّ الاستقرار

---

[1] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 97.

[2] معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 13.

[3] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 121.

الاقتصادي كان أحد أهم أهداف حزب (العدالة والتنمية) والذي تحول من هدف إلى حقيقة واقعية بعد تضافر جهود الخبراء والمحترفين الذين تم استقطابهم بناءًا على مبدأ (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) وبالتالي استطاعوا تسطير قصة نجاح باهرة في بسط الاستقرار السياسي[1]، حيث كسب الاقتصاد استقرارًا كبيرا خلال فترة الحزب خاصة مع حملات التنمية التي زادت من رفاه جماهير الشعب، وضمنت مستقبلا زاهرا لهم[2]، فقد إستمرت معدلات النمو الإقتصادي في تركيا بالصعود طيلة الفترة الواقعة مابين 2002-2008م، باستثناء الأزمة العالمية 2008م، ومع مواصلة الحكومة في إعتمادها على السياسات السليمة والإصلاحات الإقتصادية القوية، شهد الإقتصاد التركي نموا قويا ومطردا، وبفضل المُضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة وانتهاج سياسات الإقتصاد الكلّي بنجاح، أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نموًا في المنطقة[3]، بنسبة نمو زادت عن 6 % سنويا في الوقت الذي شهدت فيه معظم دول العالم المتقدم تراجع نسب النمو الإقتصادي فيه، لتتراوح بين صفر و 2 % كما هو الحال في دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[4].

02- الترتيب الإقتصادي: بعدما كان الاقتصاد التركي في سنة 2002م يقبع في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم، أصبح في السنوات الأولى لحكومة (العدالة والتنمية) في المرتبة السابعة عشر على مستوى العالم، وأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين (G-20)، وسادس أكبر إقتصاد في أوربا في عام 2013م[5].

03- إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي: إرتفع الناتج المحلي بين عامي 2004م و 2014م ليصل إلى 800 مليار دولار أمريكي[6]، ومع نهاية عام 2014م تجاوز هذا الرقم 800 مليار دولار حسب ما أكده الرئيس "طيب رجب أردوغان" خلال إستعراضه للإنجازات التي تحققت ما بين عامي 2002

---

(1) جلال سلمي: "**الاستقرار الاقتصادي في تركيا**"، مُتحصل عليه من: http://www.turkpress.co/node/15023 ، بتاريخ 29-11-2015، 18:59.

(2) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 122.

(3) معهد الإحصاء التركي: "**النظام المالي والسياسة المالية**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx ، بتاريخ 06-12-2015، 17:40.

(4) **حكومة تركيا الاقتصادية..منظومة وطن وتجربة فريدة**، مُتحصل عليه من: http://www.turkey-post.net/p-4288 ، 13:27 بتاريخ 18-02-2016.

(5) معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 14.

(6) معهد الإحصاء التركي:"**النظام المالي والسياسة المالية**"، **المرجع السابق**.

و2015م[1]، وقد سجّل هذا الرقم أعلى مستوى له سنة 2013م بما يزيد عن 823,24 مليار دولار أمريكي[2]، وقد تجاوز المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة 4,2 % مابين عامي 2003-2014م ليصل إلى نسبة 4,7 % [3]، وهذا حسب ما أورده معهد الإحصاء التركي (أنظر ملحق رقم: 05).

04- تضاعف الدخل الفردي: إرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار سنة 2002م إلى 10,000 دولار سنة 2008م[4]، ومع النمو الثابت للإقتصاد التركي واصل نصيب الفرد الإجمالي من الناتج المحلي في الإرتفاع، ليصل إلى 10,404 دولارًا أمريكيا بحلول عام 2014م، وهذا وفق ما جاء في الإحصائيات الواردة من معهد الإحصاء التركي[5]،(أنظر الملحق رقم: 06)، ووفقًا لبعض التقديرات المستقاة من دراسات محلية وعالمية، من المُنتظر أن يصل معدل دخل الفرد التركي في عام 2023م، إلى 25.000 دولار، إذا رفعت حكومة (العدالة والتنمية) تحدي الوصول إلى هذا السقف من الدخل الفردي مع حلول الذكرى المئوية لتأسيس تركيا[6].

05- **تقليص كبير في الديون العامة:** فقد كان حجم الديون العامة يمثل في عام 2002م نسبة 61,4% من الدخل القومي غير الصافي[7]، فتراجعت هذه النسبة إلى 33,1 % خلال عهد حزب (العدالة والتنمية) وذلك حسب ما أورده معهد الإحصاء التركي حول إنجازات الاقتصاد التركي ما بين عامي 2004-2014م[8].(أنظر ملحق رقم: 07).

06- إنخفاض نسب التضخم والبطالة: فبعدما وصلت نسبة التضخم في تركيا سنة 2001م إلى70% [9] تراجعت هذه النسبة إلى ما دون 10%، خلال عهد حكومة (العدالة والتنمية) وهذا حسب ما أكده "أردوغان" خلال إستعراضه لإنجازات تركيا الإقتصادية في عهد حكومة حزبه[10]، باستثناء سنة 2008م

---

(1) **أردوغان يستعرض انجازات تركيا الإقتصادية خلال السنوات الأخيرة**، مُتحصل عليه من: http://www.turkpress.co/node/14177 ، بتاريخ 29-11-2015 ، 18:27

(2) **معهد الإحصاء التركي**: "**تركيا الناتج المحلي الإجمالي 1960-2015**"، مُتحصل عليه من: http://www.tradingeconomics.com/turkey/gdp ، بتاريخ 13-12-2015، 14:19.

(3) معهد الإحصاء التركي: "**النظام المالي والسياسة المالية**"، **المرجع السابق**.

(4) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 50

(5) معهد الإحصاء التركي: "**النظام المالي والسياسة المالية**"، **المرجع السابق**.

(6) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 125.

(7) **المرجع نفسه**، ص 123.

(8) معهد الإحصاء التركي: "**النظام المالي والسياسة المالية**"، **المرجع السابق**.

(9) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 54.

(10) **أردوغان يستعرض إنجازات تركيا الاقتصادية خلال السنوات الماضية، المرجع السابق**.

التي إرتفعت فيها نسبة التضخم إلى 10 % بسبب زيادة الأسعار العالمية [1]، كما عرفت نسب البطالة إنخفاضا إلى ما دون 10% خلال استلام حزب (العدالة والتنمية) لإدارة البلاد[2].

07- زيادة قيمة الليرة التركية: في سنة 2005م إتخذت حكومة (العدالة والتنمية) قرارا من شأنه النهوض بالليرة التركية، يتمثل في إلغاء ستة أصفار من أوراق العملات التركية، حيث اختفت الملايين المثيرة للسخرية، وعادت الليرة للرقم الأحادي فالمليون أصبح ليرة واحدة، وهذا ما إنعكس بالإيجاب على الإقتصاد التركي، حيث أصبح قادرًا على إمتصاص أيّة هزة تضربه، مثلما حدث في شهري ماي وجوان عام 2006م، حيث تم تجاوز الإنخفاض المفاجئ في قيمة الليرة بنسبة وصلت إلى 17%[3].

08- تضاعف إحتياطي البنك المركزي بشكل كبير: فبعد أن كان الإحتياطي في حدود 36,8 مليار دولار في عام 2002م، قامت حكومة (العدالة والتنمية) برفع هذا الاحتياطي إلى 82,6 مليار دولار مع حلول عام 2011م[4]، ليستمر في التضاعف إلى أن وصل حدود 130 مليار دولار مع نهاية عام 2014م[5].

09- إنخفض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي الإجمالي: من 16,5 % بعد الأزمة الإقتصادية 2001م إلى أقل من 2 % في الفترة الواقعة بين عامي 2004-2008م[6]، ليستمر في الإنخفاض حتى بلغ نسبة 0,8 % من إجمالي الناتج المحلي وذلك سنة 2014م[7].

بشكل عام أظهر القطاع المالي صمودًا بنسبة 19 % من معدل النمو السنوي المركب (CAGR) بين عامي 2008م و2014م، وبلغ إجمالي حجم الأصول 1,4 تريليون دولار أمريكي وتضاعفت على وجه الخصوص أصول القطاع المصرفي تقريبا خلال هذه الفترة بـ 860 مليار دولار على دفاتر الحسابات بحلول نهاية عام 2014م[8].

---

[1] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**،ص 54.

[2] **أردوغان يستعرض إنجازات تركيا الاقتصادية خلال السنوات الماضية، المرجع السابق.**

[3] عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 81.

[4] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 122.

[5] **أردوغان يستعرض إنجازات تركيا الاقتصادية خلال السنوات الماضية، المرجع السابق.**

[6] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 53.

[7] **معهد الإحصاء التركي:** "**النظام المالي والسياسة المالية**"، **المرجع السابق.**

[8] معهد الإحصاء التركي: "**الخدمات المالية**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/FinancialServices.aspx ، بتاريخ 07-3- 2016، 08:16.

ثانيا: أسس النهضة الإقتصادية في تركيا ومظاهر التحول.

لقد أدرك قادة حزب (العدالة والتنمية) منذ البداية بأنّه لا يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة إلّا بديمقراطية قوية قائمة على المبادئ العالمية والنظام القانوني والإنتاج التنافسي، والاعتماد على الإنسان كمحور رئيسي في جميع المجالات الإقتصادية على إعتبار أنّه مصدر وهدف للنمو الإقتصادي، مع توفير المناخ الملائم الذي من شأنه تعبئة قدرات المستثمرين والموظفين[1]، وخلق مناخ من الثقة يساهم في تسريع عملية دخول الأموال الأجنبية إلى البلاد[2]، وذلك إيمانًا من الحزب بأنّ رأس المال الأجنبي سيساهم في نمو الإقتصاد التركي لدوره الهام في نقل المعلومات والخبرات الدولية[3].

ولأنّ فترة دراستنا تتطلب منّا الوقوف على كل الإنجازات الاقتصادية التي حققتها تركيا خلال عهد حزب (العدالة والتنمية) في الفترة الممتدة مابين 2002-2014م، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه بالنظر إلى حجم ومستوى الدراسة، سنكتفي بذكر أسس كل قطاع على حِدا، من خلال الإطلاع على برنامج حزب (العدالة والتنمية) على اعتبار أنّ كل ما طرحه الحزب من خلال برنامجه تم تطبيقه على أرض الواقع، ومن ثم نُردف ذلك ببيانٍ لبعض إنجازات كل قطاع معظمها مستقاة من معهد الإحصاء التركي.

- **قطاع التصنيع والاستثمار:** لقد عمل حزب (العدالة والتنمية) على توفير البنية التحتية اللازمة من أجل رفع وتيرة الإنتاج، مع توفير وتهيئة مناخ من الثقة من شأنه تسريع عملية دخول رؤوس الأموال الأجنبية، ودفع قوة الإستثمار، من خلال القيام بتعبئة عامة وحقيقية للإنتاج والاستثمار في تركيا، والعمل على دعم إنشاء المناطق الاقتصادية، ومراكز الجذب في مجال الصناعة والزراعة مع الأخذ بعين الاعتبار وفرة المواد الخام والطاقة والقوة العاملة وإمكانيات النقل وقوة السوق، مع الاهتمام بتقديم كافة المحفزات التي من شأنها أن تقلل من تكلفة الإنتاج وترفع من جودة الإنتاج وتضاعف فرص العمل ودعم الخدمات الهندسية والمقاولات خارج البلاد لتوفير العملة الصعبة للبلاد بكميات كبيرة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل للمواطنين، وسنّ تشريعات جديدة لا تعرقل العمل بالخارج، وتوسيع خدمات الإئتمان، وتطبيق التأمين ضد الأخطار، وإعطاء الأولوية للصناعات الدفاعية الوطنية، مع ودعم أنشطة البحث والتطوير وتشجيع الشركات التركية على الإنتاج طبقًا لمعايير الجودة العالمية، ونشر نظام البناء والتشغيل والنقل (B.O.T) بغية تحقيق الاستثمارات الضخمة التي تتطلب تكنولوجيا جديدة، وتوسيع مجالات التعاون بين القطاع الصناعي والجامعات في نطاق ما يُسمى بالتكنوبارك (مراكز الأبحاث)، وتخفيض

---

(1) **الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام 2023**، مُتحصل عليه من الموقع الرسمي لحزب (العدالة والتنمية): http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon ، بتاريخ 17-2-2016، 12:01 .

(2) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 128.

(3) طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001**، **المرجع السابق**، ص 25.

تكاليف التوظيف من أجل زيادة قدرة القطاع الخاص على الإنتاج والمنافسة، وتشجيع استخدام أدوات الإقتصاد الجديد مثل الحاسب الآلي والأنترنت وتكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص وإنتاجها، مع تشجيع الحصول على براءات الاختراع الأصلية والتصميمات الصناعية التي تلعب دورًا مهما في زيادة القوة التنافسية للمنتجات[1]، وإطلاق حملة كبيرة لزيادة الصادرات من خلال إزالة كل العقبات المادية والإدارية والبيروقراطية التي تشكل عائقا أمامها، وإتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل زيادة الصادرات البينية مع دول الجوار، إنطلاقا من مبدأ أنّ أسرع وأسهل الصادرات هي التي يمكن أن تتم مع تلك الدول، وفي القطاع المصرفي قام الحزب بزيادة موارد بنك الصادرات والواردات (eximbank)، وتشجيع إستخدام إمكانيات القطاع المصرفي في زيادة الصادرات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير، كما عمل على تكثيف أنشطة وجهود البعثات الدبلوماسية في الخارج (السفارات والقنصليات وغيرها) الموجهة لزيادة الصادرات، والعمل على تحقيق تعاون وثيق مع المؤسسات المهنية العاملة في مجال التصدير بهدف تطوير وتطبيق سياسات التصدير، وتشجيع الشركات لنشر صورة المنتوجات التركية خارج البلاد، وتوفير حوافز خدمات البحث والتطوير للمؤسسات ذات الحجم الكبير والمتوسط التي تنتج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية بهدف التصدير حتى تتمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج، وتشجيع تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والقابلة للتصدير، والمنتجات التي تتطلب تكنولوجيا وتقنية عالية، وكذلك تشجيع الإنتاج في مجالات الكهرباء والإلكترونيات والأنظمة الدفاعية وأنظمة الفضاء وصناعة السيارات وبعض المجالات المشابهة، مع الإعتماد على التجارة الإقليمية بصفتها وسيلة مساعدة مهمة للنمو الاقتصادي المستمر والقابل الاستدامة[2].

و فيما يلي بعض الإنجازات التي حققتها تركيا بعد أن طبق حزب (العدالة والتنمية) هذه السياسة التصنيعية:

1- زيادة حجم الإستثمارات الأجنبية: حيث مضت حكومة حزب (العدالة والتنمية) في القيام بخطوات جيدة في مجال جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتقترب في ذلك من مستويات الدول الصناعية ومقاييس الاتحاد الأوربي، وبشكل لا يمكن مقارنته مع الماضي، حيث إستطاعت تركيا أن تجذب حجما كبيرا من الاستثمارات إلى الداخل، وقد إكتسبت رؤوس الأموال الأجنبية دفعة كبيرة بعد عام 2004م[3]، فخلال الفترة الممتدة مابين 2005- 2014م ارتفع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر (الصافي) من 10 مليار

---

[1] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، المرجع السابق**، ص 30- 31.

[2] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 129-130.

[3] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 61.

دولار إلى 12,5 مليار دولار[1] ليسجل أعلى قيمة له سنة 2007م بمقدار تجاوز 20,1 مليار دولار، وبذلك احتلت تركيا المرتبة السادسة عشر عالميا من بين أكثر الدول الجاذبة للإستثمار عام2007م لتصل نسبتها لأول مرة إلى 1,5% من مجموع الاستثمارات العالمية، وهذا حسب تقرير منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، وبذلك إستطاعت تركيا تمويل ما نسبته 50% من العجز الجاري من خلال رؤوس الأموال الثابتة[2]. (أُنظر الملحقين رقم: 08 و09)

2- إرتفاع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير: تجاوز الإنفاق على البحث والتطوير في تركيا نسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2014م، مع تكلفة محاسبة خاصة بالقطاع الخاص تصل تقريبا إلى النصف، عند نسبة 49,8%، وتهدف تركيا للوصول إلى نسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد وذلك بحلول الذكرى المئوية للجمهورية لعام 2023م[3].

3- إكتفاء ذاتي لتركيا في مجال التسلح: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) خلال السنوات الأولى من حكمها، بتحديث الأسلحة والمعدات العسكرية بمبلغ 24 مليار دولار، بحيث تم تحديث 90% منها بتركيا نفسها، وبالموازاة مع ذلك قامت الحكومة بتقليص كمية الأسلحة الدفاعية المستوردة إلى نسبة 10%، ليقابلها ارتفاع كبير في حجم الصادرات الدفاعية، فبعدما كان حجم الصادرات سنة 2002م حوالي 247 مليون دولار فقط، إرتفعت قيمة الصادرات إلى مليار دولار وذلك خلال فترة ثماني سنوات فقط من حكم حزب (العدالة والتنمية)[4]، وذلك بالنظر إلى الإهتمام الكبير الذي أولته حكومة (العدالة والتنمية) للجيش، حيث قامت برفع سقف الميزانية السنوية المخصصة للجيش التركي إلى حوالي 18 مليار دولار، وذلك حسب بعض التقارير الإعلامية، ليحتل الرتبة 15 عالميا على مستوى الإنفاق العسكري[5].

---

[1] البنك المركزي لجمهورية تركيا ومعهد الإحصاء التركي: **تدفق الإستثمار المباشر الى تركيا (بالمليون دولار أمريكي)**، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDIinTurkey.aspx، بتاريخ 07-3-2016، 15:52.

[2] علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 61.

[3] معهد الإحصاء التركي: "**حزمة إصلاحية جديدة للبحث والتطوير لتعزيز الابتكار**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/infocenter/news/Pages/220216-turkey-new-r-d-reform-package-launched.aspx ، بتاريخ 10-03-2016. 13:23

[4] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 132.

[5] **الجزيرة نت**، مُتحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/7/29/، بتاريخ 14-03-2016. 18:55

4- تركيا تصنع أسلحتها: حيث بدأت حكومة (العدالة والتنمية) بإنتاج بندقية المشاة التركية بعد تصميمها وتخطيطها، كما تم البدء في إنتاج الدبابة الوطنية (الطاي) وذلك بعد انتهاء التصاميم الخاصة بها[1]، وفي مجال الطيران العسكري أضحت تركيا تُنتج الإصدار الجديد من محرك طائرات أف-135، كما نجحت تركيا في تصنيع طائرات من دون طيار سُميت (أنكا)[2]، لتصبح تركيا ثالث دولة في العالم تنتج طائرات من دون طيار بعد الولايات المتحدة وإسرائيل، كما قامت بتصنيع مدفعي (العاصفة) و(الفهد)، والذي يبلغ مداهما 40 كم[3]، كما حصلت تركيا نتيجة التعاون مع الصين على تقنية تطوير صواريخ باليستية يتراوح مداها ما بين 150 و300 كم[4]، وفي مجال صناعة السفن الحربية قامت حكومة (العدالة والتنمية) بصناعة أول سفينة حربية تركية من طراز فرقاطة صغيرة سُميت (مليجم)، كما قامت الحكومة بصنع أول قمر صناعي دفاعي تركي إلكترو-عدسي استخباراتي[5].

5- ارتفاع معدلات نمو الصناعات التحويلية: حيث تجاوزت معدلات النمو ما قبل الأزمة العالمية بنمو سنوي مركب بلغ 6,8% بين عامي 2009-2014م، وهو ما يُعَدُّ إنجازا كبيرا على المستوى العالمي، فوفقًا لمنظمة التعاون والتطوير الاقتصادي فإنّ المعدل السنوي المركب للصناعات التحويلية بلغت نسبته 5,7% في دولة بولندا، بينما وصلت إلى 4,4% في المكسيك و 3,5% بالهند، ووصلت النسبة إلى 1,2% في البرازيل خلال نفس الفترة[6].

6- صناعة السيارات: زاد إنتاج السيارات في تركيا من 374,000 في عام 2002م إلى أكثر من 1,170,445 وحدة في عام 2014م، وهو ما يُمثّل معدل نُمو سنوي مركب يبلغ نحو 10 في المائة خلال هذه الفترة، وقد أدى هذا النمو لأن تصبح تركيا في المركز 17 لأكبر مصنعي للسيارات في العالم، وأصبحت تركيا بالفعل مركزا للتميزِ وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإنتاج المركبات التجارية[7]، حيث ارتفع إنتاج تركيا من المركبات التجارية بنسبة 34 بالمائة خلال نفس الفترة من عام 2014م، لتحتل تركيا المرتبة السادسة في أوربا في ذلك المجال لتسبِق في ذلك إسبانيا وتنتزع منها القمة في هذا المجال

---

(1) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 132.

(2) سمير العيطة: **المرجع السابق**، ص 592.

(3) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، 133.

(4) سمير العيطة: **المرجع السابق**، ص 592.

(5) محمد زاهد غول: **المرجع السابق**، ص 133.

(6) معهد الإحصاء التركي: "**تصنيع**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Manufacturing.aspx، بتاريخ 14-03-2016،18:40.

(7) معهد الإحصاء التركي: "**صناعة السيارات**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Automotive.aspx ، بتاريخ 14-03-2016، 18:46.

في أوربا، وقد حققت صادرات السيارات دخلًا يبلغ 22,8 مليار دولار أمريكي في عام 2014م من خلال تصدير 885,000 مركبة تم إنتاجها في تركيا[1] .

7- صناعة السفن: استطاعت حكومة (العدالة والتنمية) بفضل سياسة التشجيع والدعم الموجه لصناعة السفن أن تضاعف من عدد الترسانات المُصنعة خلال فترة وجيزة من حكمها، فبينما وصل عدد الترسانات 37 في سنة 2002م وصل عددها إلى 92 ترسانة خلال ثماني سنوات فقط لتحقق بذلك تركيا المرتبة الخامسة على مستوى العالم في صناعة السفن، والمرتبة الثالثة في صناعة اليخوت العالمية[2].

8- صناعة الإلكترونيات: حافظت صناعة الإلكترونيات في تركيا على نمو مطرد على مدى الأعوام القليلة الماضية، وفي عام 2013م زاد الإنتاج في القطاع بنسبة 5,1 في المائة، ليصل إلى 13,1 مليار دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الصادرات 6,5 مليار دولار أمريكي، وفي الوقت نفسه بلغت قيمة الواردات 17,3 مليار دولار أمريكي خلال نفس العام[3].

9- تركيا قاعدة للتحديث: بعدما كانت تركيا تُرسل طائراتها الحربية من طراز أف 4، و(أف) 16 إلى الدول الأخرى لإعادة تحديثها، بالإضافة إلى إرسال طائرات النقل (سي) 130، وطائرات التدريب (تي) 38 أيضا، أصبحت الحكومة في عهد حزب (العدالة والتنمية) تقوم بتحديثها جميعا في تركيا دون الحاجة لإرسالها إلى الخارج[4].

- **<u>التجارة الخارجية</u>:** تعتبر زيادة الصادرات من أهم الأدوات السياسية لإستراتيجية النمو الإقتصادي المستمر والمستديم التي تبناها حزب (العدالة والتنمية)، ولأنّ زيادة الصادرات مرتبطة بشكل كبير بزيادة القوة التنافسية الدولية الإقتصادية، فقد قام الحزب بما يلي[5]:

- إطلاق حملة كبيرة لزيادة الصادرات بإزالة كل أنواع العقبات المادية والإدارية والبيروقراطية التي تعيقها.
- إتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل زيادة الصادرات مع دول الجوار، إنطلاقا من مبدأ أنّ أسرع وأسهل الصادرات هي التي يمكن أن تتم مع تلك الدول.

---

[1] معهد الإحصاء التركي: **تركيا تتصدر أوربا في إنتاج المركبات الخفيفة**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/infocenter/news/Pages/221215-turkey-tops-europe-in-lcv-production.aspx ، بتاريخ 14-03-2016، 19:00.

[2] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 134.

[3] معهد الإحصاء التركي: "**إلكترونيات**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Electronics.aspx ، بتاريخ 18-03-2016، 11:39

[4] محمد زاهد جول : **المرجع السابق**، ص 134.

[5] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001**، **المرجع السابق**، ص 32-33.

- زيادة موارد بنك الصادرات والواردات (eximbank)، وتشجيع استخدام إمكانيات القطاع المصرفي في زيادة الصادرات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير.
- تكثيف الأنشطة وجهود البعثات الدبلوماسية في الخارج (السفرات والقنصليات وغيرها) الموجهة لزيادة الصادرات.
- تحقيق تعاون وثيق مع المؤسسات المهنية العاملة في مجال التصدير بهدف تطوير وتطبيق سياسات التصدير.
- تشجيع الشركات لنشر صورة "المنتج التركي" خارج البلاد.
- توفير حوافز خدمات البحث والتطوير للمؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط التي تنتج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية بهدف التصدير حتى تتمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج.
- التشجيع على تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والقابلة للتصدير، والمنتجات التي تتطلب تكنولوجيا وتقنية عالية، وكذلك تشجيع الإنتاج في مجالات الكهرباء والإلكترونيات والأنظمة الدفاعية وأنظمة الفضاء وصناعة السيارات وبعض المجالات المشابهة.
- الاعتماد على التجارة الإقليمية بصفتها وسيلة مساعدة مهمة للنمو الاقتصادي المستمر والقابل للاستدامة.

وبفضل تطبيق هذه السياسة شهدت التجارة الخارجية لتركيا تطورا كبيرا خلال فترة حكومة (العدالة والتنمية)، حيث ارتفعت الصادرات من 132,027 مليون دولار سنة 2008م لتُسجل أعلى قيمة لها على الإطلاق سنة 2014م بلغت 157,628 دولار بزيادة نسبتها 4%، وارتفعت الواردات في نفس الفترة من 201,964 مليار دولار إلى 242,183 مليار دولار(أنظر الملحق رقم 10)، وبالنسبة لأهم المنتجات التي تُصدّرها تركيا فقد ركزنا على أعلى عشر منتجات صدرت لعام 2014م، والتي إحتلت فيها منتجات السيارات المرتبة الأولى بما مقداره 11,5 %من إجمالي الصادرات[1]. وللمزيد من التوضيح (أنظر الملحق رقم 11).

- **<u>قطاع الزراعة والثروة الحيوانية</u>:** لقد شهدت الزراعة في تركيا تطورا ونجاحا كبيرين في ظل حكم حزب (العدالة والتنمية)، حيث آمن الحزب بأنّه لا يمكن المضي بتركيا قُدُمًا دون تطوير قطاع الزراعة، لذلك قام الحزب بما يلي[2]:

✓ تأمين التحول إلى منطق إدارة الأعمال في قطاع الزراعة.

---

[1] معهد الإحصاء التركي: "**التجارة الخارجية التركية**" مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InternationalTrade.aspx ، بتاريخ 06-12-2015، 20:20.

[2] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، المرجع السابق**، ص 36.

- ✓ تشجيع إستخدام التكنولوجيا التي من شأنها زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف في المناطق الريفية.
- ✓ تأسيس بورصات للسلع في المناطق التي يكثر بها الإنتاج الزراعي وتأمين القيام بمعاملات آجلة في هذه البورصة.
- ✓ تطوير السياسات التي تتيح نقل العمالة الزائدة في الزراعة إلى القطاعات الأخرى بطريقة صحية.
- ✓ دعم شركات التصدير من أجل عرض المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية.
- ✓ حماية المزارعين ضد الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وذلك عن طريق تطوير التأمين الزراعي.
- ✓ تشجيع الزراعة البيئية (الايكولوجية) وإنتاج البذور عالية الجودة.

وقد تجلّت مظاهر النهضة في هذا القطاع فيما يلي:

1- إعادة تنظيم وزارة الزراعة والشؤون الريفية السابقة تحت اسم وزارة الزراعة الغذائية والثروة الحيوانية في عام 2011م لتصبح الوزارة مسئولة بشكل عام عن صيانة السياسات والرصد ومراقبة تنفيذ ما يتعلق بالأغذية والثروة الحيوانية[1].

2- التأمين الزراعي: في هذا الإطار قامت حكومة (العدالة والتنمية) بجملة من الخطوات، من ذلك السماح لوالدي المزارعين المضمونين بالاستفادة من التأمين الزراعي، كما قامت بتحقيق حلم الفلاحين، حينما قامت بتأمين المحاصيل الزراعية لحمايتها من الكوارث البيئية[2]، وفي عام 2006م تم البدء في تنفيذ التأمين لتعويض تظلّمِ المنتجين المتضررين من الكوارث الطبيعية، وفي عام 2010م ولأول مرة تم إدراج السيول والفيضانات في نطاق التأمين الزراعي، وتم توسيع نطاق التأمين الزراعي في عام 2011م، كما تم إدراج فترة تزهير المزروعات في المناطق المفتوحة، وتسمين الماشية والأبقار الحلوب ضمن خطة التأمين الزراعي، ففي عام 2014م تم تأمين مساحة 15,7 مليون هكتار و619 ألف رأس من الحيوانات، وتم إدخال "التأمين على الحياة في تربية النحل" في نطاق التأمين الزراعي لعام 2014م[3].

3- إرتفاع المؤشرات الأساسية لقطاع الزراعة في تركيا: حيث زادت الصادرات التركية من المنتجات الزراعية من 4 مليار دولار في العام 2002 إلى 17,7 مليار دولار لعام 2013م، كما صدرت تركيا 1,681 نوعًا من المنتجات الزراعية إلى 192 بلدا في عام 2013م[4]، ومع هذا التزايد الكبير للصادرات سجلت صناعة المنتجات الزراعية التركية 5,6 بليون دولار أمريكي في الفائض التجاري في عام

---

(1) أحمد أنطاليالي: **التغييرات والإصلاحات في الزراعة التركية 2003-2014**، إدارة التدريب وخدمات الإرشاد والنشر، أنقرة، 2014، ص 14.

(2) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 137.

(3) أحمد أنطاليالي : **المرجع السابق**، ص 48.

(4) **المرجع نفسه**، ص 21- 20.

2014م[1]، وبلغت قيمة المنتجات الزراعية المستوردة 5,7 مليار دولار في عام 2013م، حيث شملت الواردات الزراعية منتجات مثل الألياف المنسوجة ونفاياتها، والمطاط الخام، الجلود الخام والجلود والفراء والفلين والخشب، والألواح، وعجينة الورق، وخلال الفترة مابين عامي 2003-2013م نمى القطاع الزراعي التركي بمعدل 2,3 % وهذا الرقم هو 0,24 في الإتحاد الأوروبي، وفي حين كان النمو الاقتصادي للزراعة في المرتبة 11 بالنسبة للعالم في عام 2002م، إرتفع إلى المرتبة 7 في العالم والمرتبة 1 في أوربا، وذلك وفقًا لتقارير منظمة التعاون والتنمية والبنك الدولي منذ العام 2008م، ويلبي قطاع الزراعة حاجة 77 مليون مواطن تركي و 35 مليون سائح للغذاء، كما إرتفعت مساهمة الزراعة في الدخل القومي (إجمالي الناتج المحلّي) من 23,7 مليار دولار في عام 2002م إلى 61 مليار دولار في العام 2013م[2]، وتطمح تركيا إلى الوصول بالناتج المحلّي الإجمالي الزراعي إلى 150 بليون دولار أمريكي بحلول عام 2023م، وأن تكون من بين أكبر الدول الخمس على مستوى العالم في الإنتاج الزراعي[3].

4- تقدم كبير في مجال دراسات توحيد الأراضي ومنع تجزئتها: ففي الوقت الذي تم توحيد 450 ألف هكتار من الأراضي في تركيا بين عامي 1961م و 2002م خلال فترة 41 عاما، تم توحيد 5,4 مليون هكتار من الأراضي بين عامي 2003م و 2014م خلال فترة 12 عاما، كما شهدت تركيا تقدم كبير في إطار منع تجزئة الأراضي الزراعية، حيث تم تنفيذ جملة من الترتيبات في سبيل تحقيق ذلك، بعدما تم تحديد الأراضي غير القابلة للتجزئة، حيث يُمنع تجزئة أراضي المنتجات الخاصة والأراضي الزراعية الهامشية إلى أقلّ من 2 هكتار، وزراعة الأراضي الزراعية إلى أقلّ من 0,5 هكتار، وقد تم في عام 2007م حظر بيع الأراضي الزراعية التي تقلُّ عن مساحة الأراضي التي لا يمكن تجزئتها، وفي العام 2014م ونتيجة الدراسات التفصيلية والمتعددة لمدة عشر سنوات صدر "قانون التربة واستخدام الأراضي" وإعادة النظر في القانون المدني التركي بغية تجزئة الأراضي الزراعية[4].

5- التحول من الأعمال اليومية إلى التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل: حيث تم إعداد برنامج الأداء لعام 2010م و2011م و 2012م والذي يُحدد الأنشطة والميزانية لتصل الغايات والأهداف المتوسطة والطويلة الأجل المنصوص عليها في الخطة الإستراتيجية 2010-2014م، كما تم تنفيذ برنامج الأداء

---

[1] معهد الإحصاء التركي: "**زراعة وأغذية**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Agriculture.aspx ، بتاريخ 07-3-2016، 16:29.

[2] أحمد أنطاليالي: **المرجع السابق**، ص 21-20.

[3] معهد الإحصاء التركي: "**زراعة وأغذية**"، **المرجع السابق**.

[4] أحمد أنطالياني: **المرجع السابق**، ص 33.

لعام 2013م و2014م، وتمديد دراسات برنامج الأداء لعام 2015م وفقًا للخطة الإستراتيجية 2013-2017م[1].

6- إستخدام التكنولوجيا في الزراعة: يتم تحديد المخزون الزراعي بدقة واستمرار عبر التكنولوجيا المتنقلة، حيث يتم تسجيل كافة المعلومات عن الإنتاج الزراعي إلى الصحة الحيوانية في النظام بواسطة الكمبيوترات اللوحية ومن قبل 10,000 من موظفي التطوير الزراعي (TARGLEL)، ويتم الإشعار فورًا عن المعلومات التي تم الحصول عليها ببرنامج خاص وتطبيق متنقل، ولتثبيت الأراضي الزراعية على أساس قطعة واحدة تم وضع نظام للمراقبة والسيطرة على الأراضي الزراعية من الفضاء[2].

- **<u>الثروة الحيوانية</u>:** فيما يتعلق بالثروة الحيوانية قام حزب (العدالة والتنمية) بما يلي[3]:

- ✓ زيادة نسبة سلالات التخصيب عالية الإنتاجية في عدد الحيوانات.
- ✓ تشجيع إنتاج الثروة السمكية على حسب الطبيعة الجغرافية للبلاد.
- ✓ تشجيع إنتاج نباتات الأعلاف بحسب البنية الإقتصادية للبلاد.
- ✓ إعادة هيكلة بورصات الماشية الحيّة وجعلها قادرة على القيام بالمعاملات الآجلة.
- ✓ دعم إعادة بناء قطاع تربية المواشي في منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول والتي تتمتع بإمكانيات حيوانية ضخمة.

وقد تجلّت مظاهر النهوض بهذا القطاع فيما يلي:

1- التلقيح الاصطناعي: تم تسريع دراسات التلقيح الاصطناعي التي تنفذ وفقا لدراسات تحسين تربية الحيوانات، حيث أحرزت تركيا خلال عهد حكومة (العدالة والتنمية) نجاحا يُعدّ مثالاً يُحتذى به في العالم، فبينما كان عدد التلقيح الاصطناعي في عام 2002م قد بلغ 624 ألف تلقيح، وصل إلى 3,8 مليون في عام 2013م، حيث ازداد عدد التلقيح خلال عهد حكومة (العدالة والتنمية) إلى 6 أضعاف، وكنتيجة لذلك إرتفع على سبيل المثال عدد الماشية النقية ذات الأداء العالي إلى 6,2 مليون رأس في عام 2013م بمعدل زيادة قدرها 234 % بعد أن كان عددها 1,8 مليون في عام 2002م[4].

---

[1] أحمد أنطاليالي: **المرجع السابق**، ص 33-32.

[2] **المرجع نفسه**، ص 24- 25.

[3] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001**، ص 36-37.

[4] أحمد أنطاليالي: **المرجع السابق**، ص 58-59.

2- زيادة الإنتاج الحيواني: فعلى سبيل المثال لا الحصر إرتفع إنتاج مادة الحليب من 8,4 مليون طن من الإنتاج في عام 2002م إلى 18,2 مليون طن خلال العام 2013م، بزيادة بلغت 117 % خلال فترة حكم حزب (العدالة والتنمية).

3- **تربية الأسماك والأحياء المائية:** أصبحت تركيا ثالث أسرع بلد نموا في إنتاج الأحياء المائية، كما إحتلت في فترة قريبة المرتبة الأولى في إنتاج سمك السلمون المرقط والمرتبة الثانية في إنتاج الأحياء المائية في أوربا، كما إرتفعت صادرات تربية الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى 101 ألف طن بقيمة 568 مليون دولار في عام 2013م (60% من الصادرات موجه إلى البلدان الأوروبية)[1].

4- **تحسين المراعي وإنتاج نباتات الأعلاف:** حيث تم تكثيف الدراسات المتعلقة بتحسين المراعي، فبينما كانت مساحة دراسات تحسين المراعي التي تحققت حتى عام 2002م قد بلغت 83 ألف هكتار، إزداد هذا الرقم إلى 4,7 مليون هكتار خلال 12 سنة من حكم حزب (العدالة والتنمية)، وبينما كانت مساحة إنتاج النباتات العلفية في عام 2002م مع الإعانات المُقدمة ودراسات التربية المُنجزة في تركيا 1,1 مليون هكتار، ارتفعت في عام 2013م إلى 2,7 مليون هكتار، ولأول مرة تم تأمين فرصة تأجير الأراضي للقطاع الخاص لفترات طويلة وفقا لدراسات تحسين المراعي[2].

- **<u>الغابات وأعمال المياه</u>:** وفي هذا المجال يمكن أن نُعدد بعض الإنجازات التي استطاعت حكومة (العدالة والتنمية) أن تحققها وفي غضون فترة وجيزة وهي كما يلي:

حققت الإستثمارات في مجال الغابات وأعمال المياه خلال عشر سنوات فقط من حكم الحزب ما قيمته 61,5 مليار ليرة، وفي الوقت الذي تم فيه فتح 9 مصانع من قبل مؤسسة أعمال المياه التركية في الفترة مابين 1999-2003م، قدمت حكومة (العدالة والتنمية) 1215 مصنعا خلال عشر سنوات فقط، مع إنشاء مصانع للرّي بلغ عددها 62 مصنعا دخلت الخدمة، بينما تم فتح ري 18 مليون هكتار من الأراضي، وصلت الأراضي المروية إلى 62 مليون هكتار، بينما بلغت نسبة الأراضي المروية بنظام الأنابيب في فترات سابقة 3%، ارتفعت هذه النسبة إلى 88% عام 2014م[3]، وكما تم فتح 18 محطة كبيرة لسدود الطاقة الكهربائية خلال فترة وجيزة، وإنشاء 222 سدًا و 36 بِركة، ومن أكبر هذه السدود سدّ (أرمناك) بارتفاع 218 م، وسدّ (ماندراس) وهو أعلى سدّ في أوربا، وسد (دالامان أكوبرو) وهو أكبر سدٍّ في بحر إيجة، وسادس أكبر سد في تركيا، كما تم رفع القدرة الإنتاجية للطاقة الكهرومائية من 3 آلاف ميغاواط إلى 8 مليار و940 مليون كيلوواط ساعي في السنة وذلك خدمةً للبلاد، وإنجاز مشاريع عملاقة

---

[1] أحمد أنطاليالي: **المرجع السابق**، ص 58-60.

[2] **المرجع نفسه**، ص 60.

[3] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 170.

للتزويد بالماء وكمثال على ذلك مشروع (تزويد كوازي إلى قبرص التركية) بـ 75 مليون متر مكعب على إمتداد الخط الواصل بطول 107 كم، وهو المشروع الذي تم تطبيقه لأول مرة في العالم بمروره عبر البحر بعمق 250 متر، وفي مجال التشجير والغابات حققت تركيا المرتبة الثالثة بين الدول من حيث التشجير، حيث تم زرع 2 مليار شتلة بمساحة 24 مليون هكتار وفي فترة عشر سنوات فقط، كما تم إنشاء 11 غابة مدنية منذ العام 2003م، فأصبحت تركيا تُعرفُ بمدن الغابات[1].

- **قطاع الطاقة:** لقد تبنى حزب (العدالة والتنمية) جملة من الإجراءات من شأنها النهوض بهذا القطاع، وهي كالتالي[2]:

- ✓ الإسراع في خصخصة المنشآت الموجودة حاليا والتي لا تُدار بطريقة فعّالة ومُنتجة، وتجديدها وزيادة قدراتها.
- ✓ طرح استثمارات جديدة بنظام البناء والتشغيل (B. O.).
- ✓ البدء في عمل مشاريع علمية وتقنية جادة في موضوع طاقة الهيدروجين والتي تعتبر طاقة المستقبل، وعمل الدراسات اللازمة للانتقال إلى مرحلة التطبيق بالتزامن مع الدول المتقدمة الأخرى.
- ✓ جعل إجراءات الخصخصة ومنح التراخيص الشفافة بكل معني الكلمة ومفتوحة للمنافسة.
- ✓ دعم المشاريع التي تمنع هدر الطاقة والإسراف فيها وترشيد الاستهلاك في أرجاء البلاد.
- ✓ دعم القطاع الخاص في إنشاء محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والحرارة الجوفية، والطاقة العضوية، ومحطات توليد الطاقة الحرارية القائمة على الفحم المحلي والمزود بالتكنولوجيا الحديثة عالية الإنتاج التي لا تضر البيئة.
- ✓ التركيز على التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي.
- ✓ إنشاء محطات الطاقة النووية باعتبارها بديلاً لمحطات الطاقة التي تستخدم الغاز الطبيعي والمرتبطة بالخارج مع مراعاة اتخاذ إجراءات السلامة وحماية البيئة، وبذلك يكون الاقتصاد قد حصل على مصدر رخيص للطاقة التي يحتاجها.
- ✓ التخلص من الإعتماد على مصدر وحيد للطاقة.
- ✓ استغلال الموقع الاستراتيجي لتركيا والعمل على جعل تركيا محطة لتوزيع الطاقة.

وقد أنجزت حكومة (العدالة والتنمية) في هذا القطاع ما يلي:

حازت تركيا على المرتبة 17 عالميا من حيث مخزون الفحم، والمرتبة 13 من حيث إنتاجه، كما حازت على المرتبة 20 في إنتاج الكهرباء، والمرتبة 12 في القدرة الحرارية الأرضية، والمرتبة 27 في الطاقة الشمسية، والمرتبة 16 في قدرة طاقة الرياح، كما تعتبر تركيا من أسرع دول منظمة (التعاون

---

[1] طيب رجب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 172-175.

[2] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001**، ص 37.

والتنمية) في زيادة طلب الطاقة[1]، كما زادت تركيا من قدرة الطاقة المركبة من أجل توليد كهرباء تصل إلى 69,520 ميجاوات في عام 2014م، بعد أن كانت 38,846 ميغاواط عام 2005م، في حين وضعت الحكومة هدفا محددا لزيادة الطاقة المركبة إلى 125,000 ميجاوات بحلول عام 2023م[2]، وبينما بلغ معيار الإستهلاك السنوي الداخلي للغاز الطبيعي 500 مليون متر مكعب ارتفع هذا المعيار إلى أكثر من 48,5 مع بداية عام 2013م، وفي الوقت الذي كان فيه طول خط أنبوب انتقال الغاز الطبيعي عام 2002م هو 4 آلاف و 510 كيلو متر وصل هذا الطول إلى 12 ألف و 215 كيلو متر خلال عشر سنوات فقط من حكم الحزب، وبينما كان نقل الغاز الطبيعي عام 2002م يصل إلى مساكن 5 مدن ارتفع هذا العدد إلى 71 مدينة، وفي مجال مصادر الطاقة المتجددة تم رفع قوة القدرة المركبة من 12 ألف و241 ميغاواط إلى 18 ألف و 747 ميغاواط عام 2012م، وفي مجال التنقيب عن النفط والغز الطبيعي زادت استثمارات الحكومة بنسبة 15 ضعف مقارنة بعام 2002م، فبينما كان مجموع الإستثمارات الخاصة بالتنقيب عام 2002م، 42 مليون دولار فإنه وصل في غضون عشر سنوات فقط إلى 610 مليون دولار[3].

- **قطاع التعدين:** لقد عرف قطاع التعدين في تركيا قفزة نوعية في عهد حزب (العدالة والتنمية)، حيث قام الحزب بما يلي[4]:

- تكثيف النشاط التعديني مع مراعاة الوعي البيئي في كل المراحل منذ التنقيب عن المعدن وحتى استهلاكه، وذلك باستخدام القوة العاملة المُدربة ومخزون الخبرات.
- دعم القطاع الخاص وتشجيع رأس المال الأجنبي وإزالة العوائق التي تعرقل الإنتاج السريع والفعال.
- التنقيب عن المعادن الإستراتيجية وتشغيلها وإنتاجها وتصديرها باستخدام الطرق العلمية والتقنية الحديثة.
- استغلال المناجم بطرق مختلفة مع مراعاة خصائصها الإستراتيجية أو القيام بخصخصتها.

---

[1] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 196-197.

[2] معهد الإحصاء التركي: "**البنية التحتية للطاقة**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InfrastructureAndLogistics.aspx، بتاريخ 25-12-2015، 15:05.

[3] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 197-200.

[4] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، المرجع السابق، ص 38.**

وقد حقق الحزب من خلال تطبيق هذه السياسة الإنجازات التالية[1]:

- ارتفاع قيمة الإنتاج الإجمالية في هذا القطاع إلى 13,2 بليون دولار أمريكي في عام 2014م، بعدما كانت 2,6 بليون دولار أمريكي في عام 2003م.
- تضاعف عدد الأقسام الهندسية المتخصصة في مجال التعدين، فبعد أن تم فتح 5 أقسام هندسية للتعدين منذ عام 2005م تضاعف العدد ليصل إلى 24 قسم في 21 مدينة في تركيا، وقد زاد عدد التعدين بأكثر من 50 % منذ عام 2005م ليصل إلى 20000، ونتيجةً للنمو الاقتصادي الهائل، وسنوات الاستقرار السياسي، والإصلاحات الهيكلية، إلى جانب دعم الهيئات الحكومية من خلال تخفيض تكلفة الأعمال اللوجستكية وتكاليف الحفر، والقرب من الأسواق الرئيسية، والحوافز الحكومية المربحة.
- اجتذبت تركيا استثمارات أجنبية مباشرة في صناعة التعدين لديها بقيمة 449 مليون دولار أمريكي في عام 2014م.
- ارتفاع صادرات التعدين أربعة أضعاف خلال العقد الماضي من حوالي 42 مليون دولار إلى 260 مليون دولار أمريكي.
- تضاعف عدد شركات التعدين الدولية بتركيا من 138 شركة فقط في عام 2004م، ليصل إلى أكثر من 700 شركة في عام 2014م، وذلك حسب ما أورده معهد الإحصاء التركي.

- **<u>قطاع النقل والإتصالات</u>**: من أجل الوصول بنظام قطاع النقل والاتصالات في البلاد الى المعايير المعاصرة، قام حزب (العدالة والتنمية) بما يلي[2]:

- تنفيذ خطته الرئيسية للنقل البرّي والبحري والجوي والسكك الحديدية والتي ستوفر التوازن الأمثل بين أنظمة النقل المتعددة.
- إعطاء أولوية لتطوير السكك الحديدية بالتعاون مع القطاع الخاص وفي إطار مفهوم معاصر للإدارة.
- تحويل الطرق البرية العامة إلى طرق سريعة وتفعيل الخدمات التعليمية لرفع مستوى الأمان وخدمات المراقبة والإشراف والخدمات الهندسية.
- الانتقال من إدارة الموانئ إلى أسلوب الإدارة الذاتية والخصخصة مما يضمن تجديد الأسطول البحري.
- زيادة القوة التنافسية الدولية للأسطول التجاري البحري.
- دعم قطاع بناء السفن ليتوافق مع متطلبات مالكي السفن سواءا المحليين أو الأجانب.
- تحقيق التعاون مع الغرف المهنية ومؤسسات المجتمع المدني في موضوع حماية البيئة البحرية.

---

[1] معهد الإحصاء التركي: "**تعدين**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Mining.aspx ، بتاريخ 07-3-2016، 16:25.

[2] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، المرجع السابق، ص 39.**

- رفع سعة ومعايير المطارات وتشجيع إنشاء شركات الطيران الخاصة.
- إنشاء ونشر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتلفزيون وشبكات المعلومات، التي تقدم خدمات آمنة عالية الجودة رخيصة في مناخ التنافس الحر، كما تتيح لمستخدميها إمكانية الاختيار من بين البدائل.

ومن خلال إتباع الحزب لهذه السياسة إستطاع أن يحقق تطورا كبيرا على مستوى صناعة الخدمات اللوجستية، حيث أصبحت البنية الجغرافية والمادية والمؤسسية لتركيا من أهم عوامل الجذب الرئيسية للمستثمرين، (أنظر ملحق رقم: 12) والذي يُوضح الإنجازات التي وصلت إليها حكومة (العدالة والتنمية) في مجال الموصلات لعام 2014م[1]، وبلغة الأرقام والإحصائيات، وبالنسبة للمبالغ المصروفة في هذا المجال فقد استطاعت الحكومة أن تصرف أكثر من 140 مليار ليرة خلال عشر سنوات فقط، ووصلت نسبة قطاعات المعلومات والإتصالات والنقل من حصة الناتج الإجمالي المحلي إلى أكثر من 14,5%[2].

وبالإطلاع على الإحصائيات التي أوردتها هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات (ICTA) ومعهد الإحصاء التركي حول بنية الإتصالات التحتية في تركيا لعام 2014م، مقارنة بعدد السكان البالغ 77,7 مليون نسمة نلاحظ أنّ عدد المشتركين في الهواتف المحمولة قد وصل إلى 71,9 مليون، ووصل عدد المشتركين في الخط الثابت إلى 8,3 مليون، في حين وصل عدد المشتركين على النطاق العريض للهواتف المحمولة إلى 24,1 مليون وهو ما يعكس الجهود الجبّارة التي تقوم بها حكومة العدالة والتنمية لتطوير هذا القطاع[3]. (أنظر ملحق رقم : 13)

وتهدف تركيا مستقبلا الى أن يصبح لديها 10,000 كم من خطوط القطارات فائقة السرعة في عام 2023م، والى ربط أكثر من 29 محافظة في تركيا مع بعضها البعض، بالإضافة الى ربط القارات، وهي تشمل المشاريع الآتية[4]:

- مشروع قطار أنقرة – إسطنبول فائق السرعة

---

(1) وزارة النقل والإتصالات التركية ومعهد الإحصاء التركي: "**البنية التحتية للمواصلات**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InfrastructureAndLogistics.aspx ، بتاريخ 09-12-2015، 17:48.

(2) رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 138.

(3) معهد الإحصاء التركي: "**البنية التحتية للإتصالات**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InfrastructureAndLogistics.aspx ، بتاريخ 09-12-2015، 17:41.

(4) وزارة النقل والإتصالات التركية ومعهد الإحصاء التركي: **المرجع السابق**.

- مشروع قطار أنقرة– سيواس فائق السرعة
- مشروع قطار أنقرة – بولاتي– أفيون– أوساك– أزمير فائق السرعة
- مشروع قطار بورصة– بيله جك فائق السرعة.

وفيما يخص منشآت النقل الضخمة التي قامت بها حكومة (العدالة والتنمية) أو المقرر القيام نذكر منها[1]:

1– مشروع مرمراي: وهو نفق للسكك الحديدية تحت البحر، يربط بين الجانبين الآسيوي والأوروبي من إسطنبول، بدأت مرحلته الأولى في أكتوبر 2013م ويسهم مشروع مرمراي بشكل كبير في شبكة السكك الحديدية في إسطنبول، حيث نقل هذا المشروع منذ افتتاحه أكثر من 50 مليون راكب.

2– جسر البوسفور الثالث والطريق السريع شمال مرمراي: سيربط الجسر المسمّى (جسر يافوز سلطان سليم) جانبي إسطنبول الأوروبي والآسيوي، وهو مُصمّم ليصبح أوسع وأطول جسر يجمع بين الطرق والسكك الحديدية في العالم.

3– نفق أوراسيا: سيمكن النفق السيارات من السفر بين آسيا وأوروبا عبر نفق طريق سريع تحت قاع البحر، وستكون السعة اليومية للنفق تحت البحر 120,000 مركبة وستقطع المسافة بين كازليسيزما على الجانب الأوروبي وجوزتيبي على الجانب الآسيوي من إسطنبول.

4– المطار الثالث في إسطنبول: من المقرر أن يقع المطار في شمال غرب البلاد من الجانب الأوروبي لإسطنبول ويتم إنشاؤه ليصبح أكبر مطار في العالم من حيث سعة الركاب السنوية.

5– نفق إسطنبول الكبير المؤلف من ثلاثة طوابق: سيربط النفق المكون من ثلاثة طوابق تحت البحر الجانبين الآسيوي والأوروبي في إسطنبول تحت مضيق البوسفور وسيضم خط سكة حديد بين اثنين من الطرق السريعة للسيارات، وسيكون النفق الذي يبلغ 6,5 كم على بعد 110 متر تحت مستوى سطح البحر وسيكون الأول من نوعه في العالم، ولن يقلل النفق العبء المروري على الجسرين القائمين على مضيق البوسفور فقط ولكنه أيضا سوف يضاعف توفير الوقت.

6– جسر جاناكالي المُعلق: ويقع الجسر في الطرف الغربي من بحر مرمراي، بالقرب من محافظة جاناكالي (الدردنيل)، وسوف يصبح أطول جسر معلق في العالم مع مدى مركز أطول من 2 كم عند الانتهاء منه. وسوف يكون الجسر جزء من الطريق السريع جاناكالي– تيكرداغ – كينالي– باليكسير الطريق وسيتضمن ممرات تبلغ 2×3 وكذلك خطوط السكك الحديدية.

7– قناة إسطنبول: ستكون القناة ممر مائي اصطناعي في مستوى سطح البحر الممر وسوف تعمل بالتوازي مع مضيق البوسفور،حيث تربط بين البحر الأسود و بحر مرمراي. ويبلغ طولها 47 كم و

[1] وزارة النقل والإتصالات التركية ومعهد الإحصاء التركي: **المرجع السابق**.

عرضها150 متر، وستقدم القناة المساعدة لحركة المرور البحرية في مضيق البوسفور، وخاصة حركة ناقلات النفط.

- **القوة العاملة**: أصبح سوق العمل التركي أحد أفضل الأسواق في العالم بفضل المؤهلات والمهارات والحوافز التي قدمتها حكومة (العدالة والتنمية) في الفترة مابين 2002-2014م، وعلى رأسها رعاية محل العمل، مثل المؤسسة في تركيا مما يسمح للأفراد إستغلال مهاراتهم وتحقيق التقدم الذاتي، وبذلك باتت تركيا تحضى بقوى عاملة ديناميكية تُعد أخلاقيات العمل القوية جُزءًا هاما لثقافة العمل التركي، بحيث يتضح تفاني القوى العاملة في العمل عن طريق الإنتاجية العالية لتركيا والغياب المنخفض ومكانتها كواحدة من الدول ذات أعلى معدلات ساعات العمل السنوية[1]. (أنظر ملحق رقم: 14).

- **قطاع السياحة**: لقد أدركت حكومة (العدالة والتنمية) أهمية هذا القطاع لذلك قامت باتخاذ الإجراءات التالية [2]:

- ✓ تحسين البنية التحتية المؤسسية والقانونية لقطاع السياحة.
- ✓ تحقيق التعاون مع المنظمات المهنية في وضع خطة سياحية عامة تستهدف زيادة تنوع المنتجات السياحية وتحديد الأولويات، وتؤمن مساهمة المبادرات المحلية كما تقوم بجرد وتقييم كافة المناطق السياحية بالبلاد وتطوير المشروعات من أجل التسويق المحلي.
- ✓ صياغة سياسات لتطوير السياحة الشتوية والجبلية والنهرية والعلاجية والدينية وسياحة اليخوت والمؤتمرات والمعارض وسياحة المسنين، ذلك بغرض تحسين مواسم السياحة وتوزيعها الجغرافي، وبهدف تكوين أشكال سياحية جديدة مع مراعاة رغبات المستهلك المتغيرة في الأسواق الخارجية.
- ✓ تقديم الدعم اللازم لشركات تنظيم المعارض ووكالات السياحة من أجل تعزيز سياحة المؤتمرات والمعارض.
- ✓ تقديم الدعم لتطوير السياحة الداخلية والخارجية في الكثير من المناطق التي تتمتع بمعالم سياحية بسبب إرثها التاريخي والثقافي بما يتوافق خصائص ومميزات كل منطقة.

---

[1] معهد الإحصاء التركي: "**القوة العاملة**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/DemographyAndLaborForces.aspx ، بتاريخ 09-12-2015، 16:47.

[2] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، المرجع السابق**، ص 40.

وفيما يلي بعض الحقائق والأرقام الأساسية في قطاع السياحة التركية مُستقاة من معهد الإحصاء التركي[1]:

- ✓ لقد تجاوز معدل النمو في قطاع السياحة التركي المتوسط العالمي في السنوات الأخيرة وبلغت المساهمة المباشرة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي 34 مليار دولار في عام 2014م.
- ✓ إحتلت تركيا المرتبة السادسة في قائمة الوجهات السياحية الأكثر شعبية على مستوى العالم بعدد زوار متزايد، حيث زاد عدد السياح الدوليين بنسبة 200 % في الفترة مابين 2002- 2014م، حتى وصل إلى أكثر من 39,8 مليون زائر أجنبي.
- ✓ مع نهاية 2014م كان هنالك 13,436 مرفق إقامة مُسجل، حيث قامت البلديات المعنية بترخيص 9,188 من هذه المرافق، وتنتظر 4,248 المتبقية تراخيص التشغيل السياحي، تتجاوز السعة السريرية الإجمالية المُجمعة لهذه المرافق 1,250,000 سريرًا.
- ✓ من حيث المقومات السياحية للحرارة الجوفية، فإنّ تركيا من إحدى الدول السبع الكبرى على مستوى العالم والأولى في أوروبا بفضل ما لديها من ينابيع حرارية قدرها 1500 ينبوع حراري، حيث وصل توافر الأسرة في منتجعات العطلات الحرارية إلى 55140 سريرًا.
- ✓ تحظى تركيا بسواحل يصل طولها إلى 7200 كم وتحتل المرتبة الثانية في عدد شواطئ الأعلام الزرقاء من بين38 دولة بما لديها من 436 شاطئ أعلام زرقاء، ولم تسبقها سوى إسبانيا التي لديها 578 شاطئ أعلام زرقاء، وهناك أيضا 22 مرسى أعلام زرقاء في تركيا.
- ✓ كما تعتبر تركيا وجهة ناشئة لسياحة رياضة الجولف مع 15 منتجع جولف حاصل على ترخيص التشغيل السياحي. تستخدم معظم ملاعب الجولف في تركيا عشب برمودا، وهو ما يجعلها مثالية لمناخ البحر الأبيض المتوسط، ويمكن استخدامها لأكثر من عقد من الزمن.
- ✓ حافظت اسطنبول على مكانتها، من ضمن أفضل 10 وجهات للمؤتمرات العالمية منذ عام 2010م، إذ أنّ المدينة لا تزال الموقع المفضل لاستضافة الاجتماعات الدولية، وذلك حسب ما أشار إليه تقرير تصنيف دول ومدن الرابطة الدولية للاجتماعات والمؤتمرات (ICCA) لعام2014م، بعد أن حصلت على المرتبة التاسعة، على مستوى العالم في عام 2014م بفضل إستضافة 130 مؤتمرًا.
- ✓ لقد وضع قطاع السياحة أهداف سنوية قدرها 50 مليون سائح وعائدات قدرها 50 مليار دولار بحلول عام 2023م.

---

[1] معهد الإحصاء التركي: "**السياحة**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/WellnessAndTourism.aspx ، بتاريخ 07-3-2016، 15:54.

ثالثا: معيقات التنمية الاقتصادية في تركيا

إنّ أكبر عائق أمام التنمية الاقتصادية لأيّ دولة في العالم هي ظاهرة **(الفساد)** بكل أشكاله، والمخالفات، والمحسوبية، والنفعية، وانعدام المساواة أمام القانون، وعدم تكافؤ الفرص، والتفرقة العنصرية، والتعصب الحزبي والإستبداد[1].

والتنمية الإقتصادية في تركيا لم تكن في منأى عن مثل هذه المعيقات، فعلى الرغم من أنّ حزب (العدالة والتنمية) استطاع النهوض بالإقتصاد التركي بما يشبه المعجزة، إلاّ أنّ مساره النهضوي كان محفوفا بالمخاطر والمعيقات، حيث لم تسلم سياسات الحزب رغم نجاحها من الإنتقادات والهجمات، فقد تعرّضت في كثير من الأحيان إلى هجمات شرسة في محاولة لإجهاض النهضة الاقتصادية[2]، كما تعرضت حكومة (العدالة والتنمية) إلى العديد من الإتهامات، مثل الحملة التي شنّها حزب (الشعب الجمهوري) على وزير المالية "كمال أونكتان" المُقرب من رئيس الحزب "طيب رجب اردوغان" بدعوى الفساد وذلك عام 2006م، لكن لم يتم إثبات صحتها، فضلا عن الحديث المُتداول حول ما يُسمى الأموال الخضراء القادمة من إسلاميين من دول الخليج وأتراك محسوبين على التيار الإسلامي يعيشون خارج البلاد، خاصة في ألمانيا، وإعطاء الحكومة أفضلية تعاملاتها الإقتصادية لرؤوس الأموال الخاصة بالإسلاميين الأتراك[3].

وخلال السنوات السبع الأولى لحكم حزب (العدالة والتنمية)، كانت هنالك مواقف كثيرة أصبح فيها الإستقرار الإقتصادي التركي في مهبِّ الرّيح نتيجة الخلاف السياسي المُتزايد بين الإسلاميين والعلمانيين من الجيش والسكان، وكمثال جيد على هذا التوتر وتأثيره على الإقتصاد التركي هو النزاع الذي نشب بين رئيس محكمة الاستئناف العليا "عبد الرحمن يالسينكايا" وحزب (العدالة والتنمية)، ففي مارس 2008م طلب السيد "يالسينكايا" بعد إقتراح "دوغو سيلاهسيوغلو" (أحد جنرالات الجيش المتقاعدين) من المحكمة إلغاء حزب (العدالة والتنمية) مبررًا موقفه هذا بأنّ الحزب أصبح مرتعًا للأنشطة المعادية للعلمانية وأنّ وجود الحزب وأنشطته تتعارض مع الأفكار العلمانية في الدستور التركي، وأدى ذلك إلى تراجع تلقائي في ثقة المستثمرين الذي تُرجم إلى زيادة في معدلات الإقتراض بالنسبة للخزانة إضافة إلى حدوث انخفاض

---

(1) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 181.

(2) **حكومة تركيا الاقتصادية..منظومة وطن وتجربة فريدة، المرجع السابق.**

(3) عبد الحليم غزالي: **المرجع السابق**، ص 81.

مفاجئٍ في مؤشر بورصة إسطنبول، وتم التغلب على هذا العائق الإقتصادي والمالي فقط في جويلية عندما لم تقبل المحكمة دعوة السيد "يالسينكايا"[1].

لقد عملت حكومة (العدالة والتنمية) على محاربة الفساد، خاصة بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، وخير دليل على ذلك هو تحويل كل من "تانسو تشيلر" و"مسعود يلماظ" وهما من رؤساء الوزراء السابقين، إلى التحقيق، كما عملت الحكومة على تخفيض نفقاتها إلى أبعد مدى، فخفضت عدد الوزرات[2]، وعملت على محاربة الفساد الحكومي، حيث تم بيع آلاف الفيلات التي كانت تُستخدم من قبل كبار الموظفين في الدولة ليتم إيداع قيمتها في خزانة الدولة[3]، وتم تشكيل لجانٍ برلمانية لتعقب الفاسدين ومُختلسي البنوك الحكومية الخاصة، وأصدرت قانونا يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد قيمة ما نُهب من هذه الأموال وتحويلها إلى خزينة الدولة[4]، كما إستقلّت الحكومة النمو المتراكم للطبقة الوسطى المُتأثرة تاريخيا بالنقشبندية الأناضولية والقريبة من التيارات الإسلامية وما تطور عنها، وبعض الشرائح الثرية المتدينة لتوفر لها فرص الإنتقال من الهامش إلى المركز[5].

ولا يمكن المرور على موضوع معيقات التنمية الإقتصادية في تركيا دون الحديث عن أحداث فساد 17 ديسمبر 2013م، التي شكلت عثرة في طريق التنمية الإقتصادية في تركيا، حيث إعتقلت على إثرها قوات الأمن التركية المتورطين في أعمال الفساد والرشوة، ومن بينهم رجل الأعمال "رضا ضرّاب" و أبناء كل من وزراء الاقتصاد والبيئة والداخلية، وتم إحالتهم إلى النيابة، حيث ضُبط لدى المتهمين في هذه الأحداث مبلغ 4,5 مليون دولار تم إخفاءها في منزل مدير البنك المركزي وبالضبط في إحدى علب الأحذية، كما تم ضبط سبع خزائن من المال الفولازية في بيت نجل وزير الداخلية، وكان من نتائج ذلك أن قدم الوزراء الثلاث استقالتهم، وأُجري تعديل وزاري على نطاق واسع، وبدأت الحكومة في علميات تصفية وتسريح في قطاع الأمن بوزارة الداخلية، حيث أُقيل ثلاثةٌ وثلاثون مديرا في خمس ولايات، وخلال مجريات التحقيق تم فتح العديد من ملفات الفساد مثل عمليات غسيل الأموال التي تمت بين عامي

---

(1) ناتالي بولاماسيوجلو: "**الليرة المريضة (التوتر الداخلي تسبب في تدهور اقتصادي وانخفاض الاستثمارات الأجنبية)**"، مجلة العرب الدولية ، العدد 1534، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، المملكة المتحدة السعودية، (2009)، ص 45.

(2) معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 14.

(3) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 98.

(4) معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 14.

(5) خالد الحروب: **المرجع السابق**، ص 27.

2009م و 2012م والمُقدرة بحوالي 87 مليار يورو، ممّا تسبب في أزمة حادة للحكومة التركية واستمرت على إثرها عمليات التسريح والتصفية في قطاعات الأمن والمالية والتعليم القومي[1].

لقد أدراك قياديو حزب (العدالة والتنمية)، ضرورة إزالة كل ما من شأنه إفشال النهوض الإقتصادي لتركيا، لذلك ضاعف الحزب من جهوده لتجاوز كل العقبات من خلال وضع خطة لمحاربة الفساد في تركيا وفق الخطوات التالية[2]:

- إعداد برنامج شامل لمكافحة الفساد على أن يتم تنزيله فورا، حيث يتناول هذا البرنامج اعتماد الشفافية في الإدارة العامة، وإعادة صياغة القوانين المتعلقة بالعروض.
- تأسيس وحدة للتنسيق بين جميع المؤسسات والهيئات التي ستقوم بمهام ملاحقة الفساد وضبطه والتحقيق فيه، يضطلع دورها في تنسيق السياسات التي ستتبع لمواجهة الفساد والتدابير التي ستتخذ في هذا الصدد، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لإستراتيجية مكافحة الفساد.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفساد، وذلك بالسماح لها بالكشف عن كل أشكال الفساد، مع الإسراع في الإستفادة من خدمات هذه المنظمات بشكل مباشر وسريع.
- إعتماد معايير خاصة للتوظيف في المجالات الإدارة العامة العليا التي من المحتمل أن يقع الفساد بها، مع إخضاع أيّ موظف للرقابة في إطار ضوابط خاصة.
- زيادة سلطات النواب العاملين والمسئولين عن مكافحة الفساد في الإدارة العامة.
- تأسيس وحدات خاصة من أجل تتبع الفساد في جميع المؤسسات والهيئات، والإستفادة في ذلك من المؤسسات المستقلة للمتابعة والرقابة الخارجية إلى جانب الرقابة الداخلية، على أن تُحول القضايا فورا إلى النيابة العامة المختصة في حال ضبط تلك الوحدات لأي نوع من الفساد.
- تشكيل وزارة المالية لنظام يقوم بالتحري في صحة تقارير الذّمة المالية الخاصة بموظفي القطاع العام.
- تحويل الصلاحية التي يُخولها الدستور الحالي إلى البرلمان والتي يستطيع بموجبها الطلب من ديون المحاسبة والقيام بتدقيق الحسابات إلى شكل قانون.
- العمل على انضمام تركيا إلى تحالف الدول المناهضة للفساد (GRECO) الذي تشكل في إطار المجلس، والعمل على التوقيع والتصديق الفوري على اتفاقيتي القانون الجنائي والقانون المدني بخصوص الفساد، والإهتمام بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفساد.

---

[1] أكرم دومانلي: **المرجع السابق**، ص 12-13.

[2] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 181-183.

وفي إطار حماية المستهلك، جعل الحزب هدفه الرئيسي هو إيجاد توازن عادل بين المستهلك والمنتج والبائع، والعمل على منع أي شيء من شأنه إلحاق الضرر بحق المستهلك وتحقيق تواصل عادل بين المستهلك والبائع، ولتحقيق ذلك عمل الحزب على تنفيذ ما يلي[1]:

- إعادة صياغة قانون حماية المستهلك وفق أطر المعايير العالمية.
- تفعيل محاكم شكاوي المستهلك وتيسير السبل له لنيل حقوقه.
- وضع ضوابط قانونية لحلِّ المشاكل التي تواجه المستهلكين في التعاقدات وتشكيل البنية المؤسساتية التي تسهل على المستهلك استخدام المستهلك استخدام الوسائل الحقوقية من النواحي المادية والمعنوية.
- جعل التأمين على المنتج والمسؤولية المهنية فيما يتعلق بالسلع والخدمات المنتجة إجباريا وذلك لحماية حقوق المستهلك.

وفي الأخير نستخلص من خلال ما سبق أنّ السياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية القوية التي طبقها حزب (العدالة والتنمية)، قد جاءت نتائجها مُبشرةً بالنجاح، حيث شهد الاقتصاد نموًا قويًا ومطردًا خلال الفترة ما بين (2002–2014م)، وبفضل المُضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلِّي بنجاح، أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نموًا في المنطقة.

[1] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، المرجع السابق**، ص 40–41.

الفصل الرابع: دور الحزب في النهضة الاجتماعية والتعليمية لتركيا.

أولا: *السياسة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية ومظاهر التغيير.*

ثانيا: *السياسة التعليمية لحزب العدالة والتنمية ومظاهر التغيير.*

الفصل الرابع: دور الحزب في النهضة الاجتماعية والتعليمية لتركيا.

إنّ المُطلع على الأوضاع الاجتماعية والثقافية في تركيا قبل عام 2002م، يُدرك أنّ مُجمل برامج الدعم والمساعدات الاجتماعية كانت بعيدة كلَّ البُعد عن تحقيق نتائجها المرجوة، وذلك بسبب عدم تأثيرها بالشكل الكافي في الحد من معدلات الفقر، كما أن برامج المساعدات والدعم الاجتماعي الموجه للأطفال والمسنين والمعاقين لم تصل في ذلك الوقت إلى المستوى المطلوب الذي يخدم المواطن التركي، حتى المنظومة التعليمية لم تكن لتحقق طموحات تركيا في التنمية والتطور خاصة مع تبعات الإرث العلماني الأتاتوركي المُتشدد، ولكن كل ذلك تغير مع وصول حزب (العدالة والتنمية) إلى الحكم عام 2002م، حيث شهدت تركيا تغيرا كبيرا في الإطار، وهو ما سنوضحه أكثر من خلال هذا الفصل.

أولا: السياسة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية ومظاهر التغيير.

لقد استطاع الحزب أن يحقق قفزة نوعية في هذا الإطار من خلال طرح سياسة إجتماعية شاملة تنم عن رؤية حكيمة لقادة الحزب، وهو ما تعكسه الأرقام والإحصائيات التي وصلت إليها تركيا في ظل حكم الحزب.

ومن خلال الإطلاع على برنامج حزب (العدالة والتنمية) المُتحصل عليه من الموقع الرسمي للحزب، يمكن أن نقف على أهم الأسس التي ارتكز عليها الحزب لتحقيق العدالة الاجتماعية[1]:

1- تطبيق سياسات إجتماعية من شأنها تحقيق السعادة والرفاهية لكل المواطنين وليس لفئة أو شريحة واحدة فحسب.

2- إعداد برامج عناية خاصة بالفقراء، والمُسنين المحتاجين، والأطفال، والعاطلين عن العمل، ومساندة المواطنين الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة بحيث يشعرون أن الدولة تقف إلى جانبهم على استمرار.

3- إثراء مصادر خدمات الدولة الاجتماعية وتفعيل سرعتها وكفاءتها وذلك بالتعاون مع الإدارات المحلية للدولة المركزية، ومع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

4- الوقوف ضد كل أشكال التمييز بحق أي شخص بسبب الإعاقة البدنية أو الذهنية، واتخاذ التدابير اللازمة التي تُيسر حياة المعاقين في كافة المجالات العامة وعلى رأسها المدرسة، وساحات العمل، والإدارات الميدانية، وذلك بالتعاون مع الإدارات المحلية والعديد من المؤسسات المدنية، وزيادة إمكانيات

[1] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، المرجع السابق**، ص 50-51.

التعليم الخاص بالمعاقين، وتوفير القروض التي تساعدهم في تأسيس أعمالهم الخاصة، وإعفاءهم من الضرائب، وإنشاء هيئات ولجان مشتركة بين الإدارة المركزية وبين منظمات المجتمع المدني التي يمثلها مواطنون من المعاقين، وتوفير وسائل الموصلات اللازمة للمعاقين.

5- دعم مشاريع تأهيل أطفال الشوارع والمتسولين والمشردين، والعمل على منع أعدادهم من الازدياد.

6- الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية التي تنتفع بها الأجيال القادمة، ومنع الإحتكار، والقضاء على التباينات القائمة بين المناطق المختلفة، وحماية الفقراء، وإنتاج وتوفير الخدمات الناقصة في الأسواق، وإجراء التعديلات القانونية على المستوى العام لتطبيق مبدأ الاستحقاق.

7- تحقيق الانضباط المالي في الإنفاق العام الاجتماعي، بحيث يتم درأ النتائج السلبية التي يمكن أن تنجم عن الإنفاق التضخمي والشعبوي من الإضرار بعجلة الإقتصاد، أو زعزعة الثقة به وإفساد استقراره.

8- جمع إدارة الضمان الاجتماعي والمساعدات والخدمات الاجتماعية في وزارة واحدة، وتكوين قاعدة بيانات إحصائية رئيسية، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التوازن الاجتماعي إلى جانب تقييم الموجودات بأكثر الطرق فعالية.

وفيما يلي بعض الإنجازات التي حققتها حكومة (العدالة والتنمية) بعد تطبيق هذه السياسة الإجتماعية:

1- ارتفاع المصاريف الاجتماعية إلى 16 ضعفا: حيث وصل مقدار المبلغ المستثمر من أجل المساعدات الاجتماعية خلال عشر سنوات فقط إلى 107,5 مليار ليرة تركية.

2- ارتفاع حجم المساعدات الموجه لخدمة المواطن التركي: حيث بلغت المساعدات الغذائية 1 مليار و316 مليون ليرة تركية، والمساعدات في الإسكان 173 مليون ليرة[1]، كما تم توزيع مليون ونصف المليون طن من الفحم، وذلك بشكل سنوي دون مقابل للفقراء في المناطق الباردة[2].

3- دعم تام للفئات المعاقة: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) بتطبيق أجور الرعية في المنزل للمعاقين، وذلك من حيث شروط طبيعة الإصلاح للمواطنين المعاقين، الأمر الذي يُمكنهم من دخول مراكز الرعاية الخاصة، وقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات الرعاية المنزلية 391 ألف و 136 شخصا، كما قامت الحكومة بتسديد ضعف الحد الأدنى للأجور من أجل المعاقين للمؤسسات الخاصة، وقد بلغ عدد المستفيدين من الدعم المقدم للمؤسسات الخاصة 8 آلاف و800 شخصا، ووصل المبلغ المدفوع من

---

[1] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 186.

[2] راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 98.

أجل خدمات الرعاية في المنزل أو المؤسسات الخاصة عام 2013م إلى 2 مليار و 96 مليون ليرة تركية، وهو ما تعكسه الأرقام والإحصائيات المسجلة، فبينما كان عدد المعاقين الذين يتلقون خدمات الرعاية وإعادة التأهيل في 21 مركزا عام 2002م هو 1843 معاقا، إرتفع هذا العدد ليصل إلى 5037 معاقا في 85 مركزا عام 2013م، وبينما كانت حصة كل 30 معاقا هو عنصر واحد من العناصر الرعاية في عام 2002م، أصبح لكل 6 معاقين يقابلهم عنصر واحد، وبينما كان عدد الأشخاص الذين يأخذون رواتب شهرية 262 ألف و 378 شخصا عام 2002م، وصل هذا العدد إلى 533 ألف و 49 شخصا عام 2013م أي بزيادة الضعف، وبينما كان عدد ذوي الاحتياجات الخاصة في الإدارة العامة، وفي القطاع الخاص عام 2002م هو 10 ألاف و 883 ارتفع هذا العدد إلى 60 ألف و773 [1].

4- توفير الرعاية لكبار السن: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) بنشر الخدمات اللازمة لتوفير الخدمات الصحية لهم، ودعم رعاية كبار السن في البيوت وذلك بالاستفادة من إمكانيات البلديات والمجتمع المدني والقطاع الخاص[2]، وبلغة الأرقام والإحصائيات فقد كان عدد المسنين الذين يتلقون خدمات في 63 مركزا للشفاء ورعاية المسنين وإعادة تأهيلهم يبلغ 4 آلاف و 952 شخصا، ارتفع هذا العدد إلى 11 ألف و 696 شخصا وذلك في 105 مركزا للشفاء وذلك خلال عام 2013م[3].

5- إنشاء دور سكنية لفائدة الفقراء: حيث قامت المديرية العامة للتعاون الاجتماعي في رئاسة الوزراء بالتعاون مع المديرية العامة للضمان الاجتماعي بإنشاء سكنات لصالح الفقراء دون دفع أيّة مُقدمات، على أن يتم تسديدها خلال 20 سنة بأقساط 100 ليرة شهريا[4].

6- التكفل بأقرباء الشهداء وقدامى المحاربين: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) بدمج إدارات أقرباء الشهداء وقدامى المحاربين ضمن وزارة السياسيات الاجتماعية والعائلية، كما تم رفع عدد الأشخاص الذين لهم الحق في التوظيف من أقرباء الشهداء وقدامى المحاربين من شخص واحد إلى شخصين، وذلك مع القانون الذي صدر في شهر جويلية من عام 2012م، كما قامت الحكومة بإزالة الشرط المطلوب في آباء وأمهات صف الضباط الشهداء، وذلك لكونهم محتاجين أو غير أصحاء، كما تم تحسين الرواتب المُقدمة للأقارب الشهداء وقدامى المحاربين، بغض النظر عن مستوى تعليمهم أو مستوى تعليم الضباط والشهداء، بالإضافة إلى دعم إسكان قدماء المحاربين للإرهاب وأقرباء الشهداء[5].

---

[1] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 190.

[2] **الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام 2023، المرجع السابق**، ص 36.

[3] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 193.

[4] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 160.

[5] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 193.

7- ضمان حق التمتع بالعقد الجماعي للموظفين: حيث قامت الحكومة بإجراء تغييرات في الدستور لأجل منح موظفي الدولة حق التعاقد الجماعي، وفتح المجال لتقديم الشكاوي في المحاكم ضد العقوبات المفروضة على الموظف، كما أصدرت الحكومة عفوا عام عن جميع الديون المترتبة على الأشخاص من الضمان الاجتماعي، حيث تم تنظيمها من جديد وإعفاءها من الفوائد المصرفية والسماح للمواطنين إيفاءها بالأقساط[1].

8- تضاعف الدخل الفردي: إرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار سنة 2002م إلى 10,000 دولار سنة 2008م[2]، ومع النمو الثابت للإقتصاد التركي واصل نصيب الفرد الإجمالي من الناتج المحلي في الإرتفاع، ليصل إلى 10,404 دولارا أمريكيا بحلول عام 2014م[3]، ووفقا لبعض التقديرات المستقاة من دراسات محلية وعالمية، من المُنتظر أن يصل معدل دخل الفرد التركي في عام 2023م، إلى 25.000 دولار، إذا رفعت حكومة (العدالة والتنمية) تحدي الوصول إلى هذا السقف من الدخل الفردي مع حلول الذكرى المئوية لتأسيس تركيا[4].

9- مضاعفة الدعم المقدم للسلطات المحلية: من أجل تحسين الخدمات الاجتماعية للمواطنين قامت حكومة (العدالة والتنمية) برفع الميزانية المخصصة للسلطات المحلية، فعلى سبيل المثال حصلت السلطات المحلية مابين عام 2003-2012م من المصادر الخاصة لبنوك المقاطعات على قروض طويلة الأجل، ذات فوائد مخطط لها وذلك بقيمة 14 مليار و 200 مليون ليرة تركية، كما تم زيادة نسبة الإيرادات التي ترد من ضرائب الميزانية العامة، للسلطة المحلية بنسبة 440%، وذلك في غضون عشر سنوات فقط، ومن أجل الاحتياجات المقبلة للبنية التحتية البيئية للبلديات، تم تخصيص 930 مليون يورو من الميزانية العامة وذلك في الفترة مابين عام 2007-2013م[5].

10- زيادة الرواتب الشهرية وارتفاع القدرة الشرائية للمواطن: فبينما كان الحد الأدنى لراتب الموظف في شهر ديسمبر لعام 2002م، هو 392 ليرة تركية ارتفع هذا الرقم إلى 1758 ليرة في غضون عشر سنوات، أي بنسبة زيادة 348%، كما ارتفع الحد الأدنى الصافي للأجور هو الآخر الى 740 ليرة أي بنسبة 301%، وهو الأمر الذي رفع من القدرة الشرائية للمواطن التركي فعلى سبيل كان يمكن للحد الأدنى للأجور في عام 2002م شراء 143 لتر حليب، أما اليوم يتم شراء أكثر من 316 لتر منه[6].

---

(1) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 160.

(2) علي حسين باكير وآخرون: **المرجع السابق**، ص 50

(3) معهد الإحصاء التركي: "**النظام المالي والسياسة المالية**"، **المرجع السابق**.

(4) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 125.

(5) رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 29- 32.

(6) **المرجع نفسه**، ص 29-32

11- إنخفاض نسب البطالة والفقر: حيث قامت الحكومة بتوفير فرص عمل على نطاق واسع، الأمر الذي رافقه إنخفاض في نسب البطالة والفقر، حيث تراجعت نسب البطالة إلى ما دون 10% حسب ما أكده "اردوغان" خلال استعراضه لإنجازات تركيا الإقتصادية خلال فترة حكم حزبه[1].

❖ النهضة الاجتماعية بقطاع الصحة في تركيا

تُعتبر الخدمات الصحية أحد العناصر التي لا غنى عنها في مفهوم الدولة الاجتماعية، لذلك عمل حزب (العدالة والتنمية) على توفير الخدمات الصحية الأساسية على أكمل وجه وذلك من خلال القيام بما يلي[2]:

1- تشجيع نشر الطب الوقائي، واتخاذ التدابير الخاصة بحماية البيئة وصحة المواطن، والاهتمام بصحة الأم والطفل على وجه الخصوص، نظرا لارتفاع عدد الوفيات بين الأمهات والأطفال في تركيا، مع القيام بأنشطة التثقيف والتوعية لتنظيم الأسرة، وتطبيق نظام "طبيب الأسرة"، مع تحديد معايير الشروط المادية والتطبيقية لعيادات طبيب الأسرة، وتقديم قروض مُيسرة لتأسيسها، والعمل على فسح المجال للمؤسسات التطوعية والقطاع الخاص للعمل في قطاع الخدمات الصحية وعلى رأسها الخدمات الوقائية والعلاجية.

2- تنسيق القطاع الصحي من قبل وزارة الصحة من مركز واحد، حيث تتحمل الوزارة فقط دور التنظيم والتنسيق والإرشاد والمراقبة ومتابعة خط السياسات الصحية، وتأسيس وحدات لخدمات الطوارئ في المدن، ليتخلص المواطنون من عدم قبولهم من قبل المستشفيات نتيجة لعدم كفاية هذه الوحدات، إنشاء مستشفيات متخصصة لتقديم تسهيلات وخدمات بأقل تكلفة، وضع التشريعات اللازمة للمؤسسات والهيئات الطبية العلمية ذات الصلة بالإصابات الجماعية والإصابات الناجمة عن الآفات الطبيعية وأضرارها.

3- اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة جودة التعليم الصحي، ووضع برامج تعليمية في هذا المجال وفق المعايير العالمية والسماح للأوقاف والقطاع الخاص بفتح مدارس ومعاهد للتمريض ومدارس إعداد الفنيين والمساعدين للأطباء، واتخاذ التدابير اللازمة لجعل هيئة الطب الشرعي تعمل في إطار من الاستقلالية وبشكل علمي، مع إعادة تنظيم حقوق العاملين في المجال الصحي بما يتناسب مع معايير العالمية بما فيها سياسة الأجور، وسنّ التشريعات التي تضمن حقوق المرضى وفقا للمعايير العالمية، وإسناد دور رقابي للمواطنين على الوحدات الصحية.

4- إعلان قواعد التنافس في الخدمات الصحية، وإصدار التشريعات القانونية المُنظمة لذلك، مع تشجيع المنافسة في جودة الخدمات الصحية، والبدء بتطبيق معايير الجودة العالمية (شهادة الأيزو) في القطاع

---

[1] **أردوغان يستعرض إنجازات تركيا الاقتصادية خلال السنوات الماضية، المرجع السابق.**

[2] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، المرجع السابق،** ص 58-60.

الصحي في جميع أنحاء البلاد، والإنتقال إلى نظام مركزي واحد للمراقبة في مجال الخدمات الصحية قائم على مركزية المعلومات لخفض التكاليف وزيادة جودة وفعالية الخدمة، بحيث يعطى لكل مواطن رقم صحي، حتى يتسنى مراقبة ومتابعة وتنظيم كل الخدمات الطبية المُقدمة لصاحب الرقم على مستوى جميع المناطق في الدولة وذلك بصورة سريعة وآمنة، كما يتم تخصيص ملف صحي لكل مواطن تُسجل فيه معلوماته الصحية، وتوفير مستشفيات مركزية مجهزة بأحدث الأجهزة، وتشكيل أسطول من سيارات الإسعاف وإدخال خدمة الإسعاف الطائر والتي يتسنى لها نقل المرضى بين المراكز الصحية والمناطق قليلة الكثافة.

5- مراقبة الأخبار الصحية في وسائل الإعلام، ودعم المنشورات الصحية، واتخاذ التدبير اللازمة لعودة العاملين في المجال الصحي من الخارج البلاد وتقديم خدماتهم داخلها، ودعم العلماء لعكس هجرة العقول في المجال الصحي وغيره، وتدعيم الجمعيات الخاصة بالأطباء وأطباء الأسنان، ودعم تأسيس هيئات مدنية جديدة لتقديم الخدمات الصحية، ودعم الصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية، وإعادة النظر في المحفزات الموجودة للاستثمار في مجال الصحة.

وفيما يلي بعض الإنجازات التي حققتها حكومة (العدالة والتنمية) في قطاع الصحة:

1- تضاعف مصروفات القطاع الصحي 8 أضعاف: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) بزيادة مصروفاتها على قطاع الصحة 8 أضعاف، فبينما كان مقدار المصروفات سنة 2001م 4 مليار و 576 مليون ليرة تركية، ارتفع هذا العدد إلى 32 مليار و 80 مليون في غضون تسعة سنوات فقط من حكم الحزب[1].

2- قبل وصول حزب (العدالة والتنمية) إلى الحكم كان يُطلب من المرضى دفع أجرة سيارات الإسعاف، وكان المرضى لا يعالجون في قسم حالات الطوارئ لسبب أو آخر، وكانوا يُحتجزون في المستشفى لعدم دفعهم تكاليف العلاج، وبعد مجيء الحزب أصبح جميع المرضى يعالجون في قسم حالات الطوارئ وفي قسم العناية المركزة مجانا، حتى في المستشفيات الخاصة[2].

3- ارتفاع عدد العاملين في مجال الصحة: فبينما كان عدد العاملين في مجال الصحة في تركيا عام 2002م، هو 177965 شخصا ارتفع هذا العدد ليصبح 461877 خلال عشر سنوات فقط، وبينما كان عدد الأخصائيين في القطاع العام سنة 2002م، هو 20021 طبيبا مُمارسا ارتفع هذا العدد ليصبح 33072 طبيبا منهم 24588 طبيبا مُمارسا وذلك عام 2013م، وبينما كان عدد أطباء الأسنان في

---

[1] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 165.

[2] معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 17.

المشافي العامة سنة 2002م، هو 3211 طبيبا، ارتفع هذا العدد ليصبح 6505 طبيبا، وبالموازاة مع ذلك ارتفع عدد الممرضات والقابلات من 86764 ليصبح 130740 ممرضة[1].

4- توفير خدمات الإسعاف السريع: وهو ما تعكسه الأرقام والإحصائيات المحققة في هذا المجال، فبينما كان عدد مراكز طوارئ الإسعاف عام 2001 حوالي 481 مركزا، ارتفع هذا العدد إلى 184 مركزا أي بنسبة زيادة 3,8%، كما زاد عدد سيارات الإسعاف من 617 إلى 2939 سيارة بنسبة زيادة 4,7%، وبينما كان عدد المرضى المنقولين بسيارات الإسعاف سنة 2002م، هو 383 ألف شخص وصل هذا العدد في خلال عشر سنوات فقط إلى 2 مليون ألف شخص، وبينما لم يكن في تركيا خدمة الإسعاف بالحوامات والطائرات، قامت حكومة (العدالة والتنمية) بإدخال هذه الخدمة من خلال توفير 23 وسيلة إسعاف جوي (4 طائرات، و19 حوامة)[2].

5- تطبيق نظام التأمين الصحي العام: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) بتأمين ما يقارب 3 ملايين من المواطنين الذين ليست لديهم بطاقة المساعدة الخضراء، كما قامت الحكومة بالتكفل باحتياجات المرضى الراقدين في المستشفيات من خلال تزويدهم بالدواء، لتنهي بذلك معاناتهم من البحث عن الدواء في الصيدليات[3].

6- تحسين خدمات استقبال المرضى في المستشفيات: ففي مضى كانت غُرف المرضى مكتظة ويُوضع في الغرفة الواحدة خمسة أو ستة أسرّة ولا يوجد بداخلها حمام، أما الغرف الحالية في المستشفيات الجديدة فهي إما بسرير واحد وإما بسريرين، ويوجد بداخلها حمام وثلاجة وجهاز تلفاز وسرير إضافي للمرافقين

7- تطبيق نظام "طبيب العائلة": حيث انتقلت تركيا منذ سنة 2010م إلى تطبيق هذا النظام في كل المدن، ليصبح بمقدور كل مواطن مراجعة طبيبه الخاص أو الإتصال به هاتفيا للاستفسار في أي وقت شاء[4].

8- تعزيز خدمات الصحة والسلامة المهنية: حيث تم إعطاء الإذن لعدد من الوكالات التعليمية البالغ عددها 62 وكالة من أجل إعطاء التعليم والخبرة في مجال السلامة والخدمات الطبية داخل العمل، ولإعطاء الخدمات في الصحة والسلامة المهنية في العمل تم تفويض 13 مركزًا صحي تابع لوزارة الصحة

---

(1) رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 122.

(2) **المرجع نفسه**، ص 125.

(3) محمد زاهد غول: **المرجع السابق**، ص 165-166.

(4) معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 17.

و 251 وحدة أمن، وبلغ مجموع عدد الخبراء المعتمدين لتقديم الخدمات الصحية والسلامة المهنية 15 ألف و 598 خبيرا وذلك وفق سلسلة الامتحانات المركزية المنفذة، وفق خطط الأحكام التشريعية الموجودة[1].

9- تعميم الطب العدلي على مختلف أنحاء تركيا: ففي الوقت الذي كانت فيه المراكز الرئيسية للطب العدلي تقتصر على بعض المدن مثل (إسطنبول وأنقرة وبورصا وأزمير وطرابزون[*] وديار بكر..)، قامت حكومة (العدالة والتنمية) بإنشاء مديريات الطب العدلي في 40 ولاية أخرى و 16 بلدة تابعة لاسطنبول، وذلك من أجل تحقيق سرعة أكبر في ضمان العدل[2].

10- إنخفاض عدد الوفيات: حيث انخفضت وفيات الأمهات من 64 بالمائة ألف الى 18 بالمائة ألف، وانخفض عدد وفيات الأطفال الرضع من 31,5 بالألف الى 10,3 بالألف[3].

❖ النهضة الاجتماعية بالأسرة والمرأة التركية

لقد قامت سياسة حزب (العدالة والتنمية) على أساس دعم وتنمية وحفظ العائلات التي تُشكل قوة ومستقبل المجتمع التركي، وذلك من خلال رفع شعار الدولة الاجتماعية، التي تُقدم خدمة أسرع وأثمر من خلال مؤسساتها في مجال الإغاثة الاجتماعية والخدمة التي اتحدت تحت سقف واحدٍ ممثل في وزارة العائلة الاجتماعية، وقد شرعت حكومة (العدالة والتنمية) بتطبيق مشروع الدعم الاجتماعي للأسرة في البيوت التركية، وذلك بالانتقال من فكرة طلب المساعدة إلى فكرة تقديم المساعدة، للحفاظ على وحدة الأسرة والأسرة القوية والسعيدة والحفاظ على حيوية الأسرة، قامت الحكومة بفتح مراكز استشارية خاصة للأسرة ونشرها عبر ربوع الوطن، وتعزيز السياسات الفعالة لتعزيز المؤسسة الزوجية، وذلك إيمانًا من حزب (العدالة والتنمية) أنّ الأسرة هي أكبر دينامو لحفظ صحة البدن والروح والقيم الأخلاقية والأساسية لتركيا[4].

---

[1] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 160.

[*] **طرابزون [*Trabzon*]:** تعتبر هذه المدينة عاصمة ريفية في الشرق البحر الأسود يعتقد أنها تأسست قبل أربعة آلاف سنة على مر التاريخ بأهميتها كمدينة ومركز لجمال الطبيعة والثراء الثقافي، حيث تشتهر هذه المدينة ببحيراتها المتعددة وأنهارها وحدائقها الخضراء وأشجار الرمان والبندق ومزارع الشاي الأخضر. (أنظر: الملحقية الثقافية السعودية في تركيا: **المرجع السابق**، ص 11).

[2] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 166.

[3] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 67.

[4] **الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام 2023، المرجع السابق**، ص 36.

كما أولى حزب (العدالة والتنمية) أهمية كبيرة لقضايا المرأة التركية المتراكمة على مدار سنوات طويلة، حيث أدرك الحزب مدى الدور المُؤثر الذي تلعبه المرأة في التنشئة الصحية للأفراد والأجيال، لذلك وضع الحزب خطة بما يلي[1]:

1- اتخاذ كل التدابير اللازمة لتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة العامة، وتشجيعها على الإنخراط في العمل الحزبي ولعب دورٍ فعّال في السياسة، ودعم الجمعيات والأوقاف ومنظمات المجتمع المدني المتعلقة بالمرأة، والتعاون معها على سنّ التشريعات القانونية المتعلقة بالمرأة.

2- إعطاء الأولوية لمنع استغلال المرأة ماديا وجسديا ومنع العنف المُمارس ضدها، وتطبيق المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية منع كل أشكال التمييز ضد النساء، وإنشاء برامج لحماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف أو اللواتي لا يتمتعن بالدعم المادي، بالإضافة إلى فرز الأحكام التي فيها تمييز ضد المرأة في تشريعات القانون التركي، والقيام بندوات تعليمية وتثقيفية للنساء وعائلاتهن في المناطق التي تنتشر فيها عمليات انتحار المرأة، وجرائم القتل المتعلقة بالشرف وغيرها من العادات والتقاليد.

3- تشجيع الإدارات المحلية على حلّ المُشكلات المتعلقة بالمرأة، وتطوير مشاريع تعليمية للفتيات اللاتي يعشن في المناطق الريفية بما يتناسب مع ظروف المناطق التي يعشن فيها، ووضع السياسات التي من شأنها زيادة نسبة التحاق الفتيات بالمدارس، والعمل على التخلص من كل العوائق التي تقف أمام تعليمهن.

4- العمل على تغطية ربّات البيوت بالتأمين الاجتماعي، وخلق فرص عمل جديدة لهن مع المحافظة على احترام الجهود المبذولة داخل المنزل، وإدخال تحسينات في ظروف المرأة ومسؤولياتها تجاه الطفل والأسرة.

وفيما بعض الإنجازات التي حققها حزب (العدالة والتنمية) في إطار النهوض بالأسرة والمرأة التركية:

1- قانون حماية الأسرة: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) بسنّ قانون حماية الأسرة وحماية النساء من العنف وذلك في 8 مارس 2012م.

2- التأمين الصحي العام لضحايا العنف: حيث قامت وزارة السياسات الاجتماعية بتغطية نفقات إعادة التأهيل، ووضع رقم خاص على الهاتف (183) من أجل تقديم الخدمات للنساء اللواتي مررن بالعنف،

[1] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، المرجع السابق**، ص 64-65.

كما قامت الحكومة بفتح المأوى المطلوب للنساء على مستوى البلديات التي يزيد تعداد سكانها على 50 ألف شخص.

3- حملة (الأم وابنتها في المدرسة): ففي عام 2008م، ومن أجل تعليم النساء اللواتي تجاوزت أعمارهن 15 عاما والبالغ عددهن 3 مليون القراءة والكتابة، قامت حكومة (العدالة والتنمية) بإطلاق حملة (الأم وأبنتها)، حيث بلغ عدد النساء اللواتي انضممن إلى صفوف القراءة والكتابة 2 مليون إمرأة[1].

4- التخفيف من كاهل المرأة التركية: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) بحظر الخِفارة الليلية للموظفة الحامل والتي وضعت حديثا والمعاقة، كما تم تمديد إجازة الرضاعة لهن، وبالموازاة مع ذلك وضعت الحكومة منحة رضاعة للنساء غير الموظفات والحصول على إجازة عن العمل من مؤسسة الضمان الاجتماعي لمدة 16 أسبوع في حالة الحمل من أجل دعم الأمومة[2]، وفي إطار مساعدة الأرامل قامت الحكومة بصرف مساعدة نقدية إلى الأرامل بشكل مُنتظم منذ عام 2012م وبذلك حصلت 192,109 امرأة على دعم نقدي مُنتظم[3]، كما تم تأمين مساعدات للمرأة طوال العمر من حودث العمل والأمراض المهنية عندما تكون نسبة الأضرار أكثر من 10%، وفي حال وفاة المرأة العاملة، تقوم الحكومة بدفع راتب تقاعدي لزوجها وأطفالها ووالديها، كما أقدمت حكومة العدالة والتنمية على دفع هدية زواج تعادل مرتب عامين من استحقاق البنت التي تستلم تقاعد وفاة عند زواجها[4].

5- التشجيع على التناسل والتكاثر: تقوم حكومة (العدالة والتنمية) باستمرار بتشجيع الأتراك على التكاثر والتناسل، وهو الأمر الذي عكسه رئيس الحزب "رجب طيب أردوغان"، حيث لم يعد يُفوت فرصة اجتماعية دون أن يدعو شعبه إلى زيادة نسلهم، مشددًا على أنّ كل أسرة لا ينبغي أن تُنجب أقلّ من ثلاثة مواليد، وأصبح يُمازح الأتراك قائلاً: **(إنّ ذلك هو شرطه لحضور أيّ مناسبة لعقد قران)**، ولأنه كرر الأمر أكثر من مرة، قام رئيس بلدية مدينة (بايداج) والتي تبعد عن العاصمة أنقرة بثلاثين كيلومتر، بإعلانه عن جائزة لكل أسرة تُثبت أنّ لديها حالة حمل بإعفاءها من سداد قيمة استهلاك المياه لمدة سنتين[5]، وفيما يخص المحرومين من الإنجاب فقد قامت حكومة (العدالة والتنمية) بتقديم المعالجة المجانية لهم عن طريق التلقيح الإصطناعي في نطاق الضمان الاجتماعي[6].

---

(1) رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 188.

(2) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 157-158.

(3) **الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام 2023**، **المرجع السابق**، ص 30.

(4) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 158.

(5) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 117.

(6) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 158.

6- مضاعفة مراكز الخدمات الاجتماعية: حيث تمّ فتح أكثر من 400 مركزًا للخدمات الاجتماعية في مختلف أنحاء البلاد.

7- إقامة مراكز إعادة التأهيل الاجتماعي والرعاية: وذلك من أجل رعاية الأطفال المحتاجين للحماية، والأطفال ضحايا الجرائم والمُنحرفين للجرائم، كما تم توسيع نطاق الخدمات من أجل إعادة الاندماج والتأهيل، للأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع في الليل أو النهار، فبينما كان عدد الأطفال والشباب الذين تُقدم لهم خدمات اجتماعية ليلاً ونهارًا، وذلك من خلال 24 مركزا للشباب والأطفال، ومركز واحد للمراقبة هو 5 آلاف و250 طفلا وشابا عام 2002م، ارتفع هذا العدد في غضون عشر سنوات من حكم الحزب إلى 9 آلاف و 288 طفلا وشابا في 39 مركزا للأطفال والشباب و 4 مراكز للمراقبة، وارتفعت نسبة الشباب الذين وصلوا إلى الجامعات من هذه المراكز إلى 66%، كما تم توظيف ما يعادل 15 ألف و 406 شابا ممن تلقوا الخدمات الاجتماعية في الفترة مابين 2002-2012م وذلك في المؤسسات العامة.

8- التمييز الإيجابي للأطفال: وذلك من خلال تغيير القوانين، فبينما كان عدد الأشخاص المستفيدين من الدعم الإقتصادي، للعائلات غير القادرة على رعاية أبناءها لأسباب مادية 12 ألف و75 شخصا عام 2002م، وصل هذا الرقم عام 2012م إلى 36 ألف و 294 شخصا، كما تم زيادة المبلغ المُقدم للشخص الواحد من 62 ليرة إلى 482[1].

❖ النهضة الثقافية والفنية

للنهوض بهذا القطاع قامت حكومة (العدالة والتنمية) بما يلي[2]:

1- إعطاء الأولوية لمحاربة الانحلال الثقافي والأخلاقي ومحاولات التحريض على العنف.

2- حماية القيم الوطنية، والعمل على تنميتها، وتحقيق التبادل الثقافي مع الأمم الأخرى إلى أعلى مستوى، مع احترام البنية الرئيسية وأسلوب الثقافة التركية القومية.

3- الإهتمام بالفنون الكلاسيكية والفنون التركية الإسلامية بشكل خاص، وتطوير سياسات جديدة للنهوض بعناصر الثقافة مثل اللغة والأدب والفلكلور والموسيقى والفنون الكلاسيكية والسينما وغيرها من الفنون، ومنح الإدارات المحلية الصلاحيات الكافية لتسيير كل الأعمال الفنية، والقيام بتعديلات قانونية في هذا الشأن.

---

[1] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 188.

[2] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001**، **المرجع السابق**، ص 56-57.

4- دعم كل المشروعات التي من شأنها المساهمة في التعريف وتطوير الثراء الثقافي والفني لتركيا، ودعم انتشار المراكز الثقافية متعددة الأهداف ودُور الثقافة سواءا كانت داخل الوطن أو خارجه.

وفيما يلي بعض الإنجازات التي حققتها حكومة (العدالة والتنمية) في قطاع الثقافة:

1- تشييد أكثر من 75 مركز ثقافي جديد: فبينما كان عدد المراكز الثقافية في عام 2002م هو 42 مركزا على مستوى تركيا، قامت حكومة حزب (العدالة والتنمية) في غضون فترة عشر سنوات بإضافة أكثر من 75 مركز ثقافي جديد للمراكز القديمة[1].

2- تضاعف دعم قطاع السينما التركية إلى عشرين ضعفا: ففي الوقت الذي دفعت فيه الدولة كدعم لهذا القطاع في أعوام مابين 1990- 2004م مبلغ خمسة ملايين و 756 ألف دولار، فقد تضاعف هذا الدعم إلى عشرين ضعفا تقريبا في الأعوام ما بين 2005-2012 ليصل الى 123 مليون و 308 آلاف دولار[2].

3- تضاعف عدد المسارح والمشاهدين: فبينما كان عدد المسارح التابعة لمديرية المسارح الرسمية عام 2002م هو 23 مسرحًا، قامت حكومة (العدالة والتنمية) بإضافة 35 مسرحا وذلك في غضون ثمانية سنوات ونصف فقط، وبينما كان عدد المسرحيات المعروضة في المسارح الرسمية عام 2002م ما يقارب 4 آلاف مسرحية، ارتفع هذا الرقم إلى 6 آلاف مسرحية، وارتفع عدد المشاهدين من مليون مشاهد عام 2002م إلى 1 مليون و 600 ألف مشاهد عام 2010م، كما ارتفعت عروض الباليه والأوبريت من 584 إلى 838 وارتفع عدد مشاهديها من 200 ألف الى 304 ألف مشاهد[3].

❖ الآثار والحفريات:

1- بينما كان عدد الآثار التي تم ترميها من أجل حماية التراث الثقافي، هو 46 أثرًا فقط في الفترة الممتدة مابين 1996-2002م، فقد أتمت حكومة (العدالة والتنمية) ترميم ثلاثة آلاف و 750 أثرا خلال عشر سنوات فقط، وحتى المشاريع التي لم يتجرأ أحد على الإقتراب منها قامت الحكومة بإحيائها من جديد، مثل جامع الفاتح، وجامع السليمانية، وجامع حضرة سليمان في ديار بكر وغيرها الكثير، الأمر الذي ارتفع معه أعداد زوار هذه المتاحف والأماكن التاريخية، خاصة مع تطبيق نظام الكروت لزيارة كافة المتاحف بسعر سنوي رمزي تحدد بـ 20 ليرة.

---

(1) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 152.

(2) رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 210.

(3) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 152.

2- بينما كان مجموع ما تم دفعه كدعم للأبحاث والحفريات الأثرية في عام 2002م ما يقارب مليون و 877 ألف ليرة، تم رفع هذا الرقم إلى ثلاثين مليون ليرة، وبينما كان مقدار ما تم دفعه عام 2002م لدعم النشاطات الإستثمارية المختلفة للقطاع العام، مثل إصلاح البيئة، وأعمال الترميم، والعناية والتجديد للآثار التاريخية هو 16 مليون ليرة تركية، ارتفع هذا الرقم إلى 104 مليون ليرة.

3- بينما كان عدد القطع الأثرية التي تم المحافظة عليها عام 2002م هو 2 مليون و 741 ألف قطعة أثرية، ارتفع هذا العدد إلى 3 مليون و 150 ألف قطعة أثرية، وبينما كان عدد القطع الآثرية التي تم إستعادتها من الخارج عام 2002م هو 492 قطعة، تم رفع هذا الرقم إلى 4 آلاف و 112 قطعة تاريخية[1]، كما تمت أرشفة أكثر من 12 مليون وثيقة في الوسط الإلكتروني في غضون ثمانية سنوات فقط[2].

4- **دعم حقوق التأليف ومصادرة الكتب غير الشرعية:** ففي الوقت الذي كان فيه عدد الطبعات الكتب غير الشرعية التي تم مصادرتها في عام 2002م هو 788 ألف طبعة، بلغ مجموع ما تم مصادرته من الطبعات غير الشرعية من قبل حكومة (العدالة والتنمية) وفي غضون عشر سنوات فقط أربعة ملايين و 457 [3].

ثانيا: السياسة التعليمية لحزب العدالة والتنمية ومظاهر التحول.

لقد واجهت السياسات التعليمية في تركيا على قرار السياسات الاجتماعية الأخرى كل مظاهر التشدد والتعصب العلماني طيلة فترة الحكم الأتاتوركي، وقد استمر ذلك مع حزب (الشعب الجمهوري) والمؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية المناهضة للدين الإسلامي وكلّ ما يتعلق به في الحياة الاجتماعية والتعليمية والتربوية، سواءا كان ذلك بإغلاق المدارس الدينية أو بمنع الكتب الدينية من التداول بين عناصر الشعب التركي أو إتلافها واستبدالها بكتب مأخوذة عن الجانب الأوربي، بطريقة أو بأخرى تعرضت الثقافة الإسلامية لعقود عديدة منذ قيام الجمهورية إلى الإزدراء، سواءا من خلال حركة التغريب أو العلمنة أو الإستشراق أو التنصير، والتي تقف من وراءها أيادي ماسونية أو قومية متصلبة[4]، وهو الأمر الذي وقف حائلا حسب رأينا أمام تحقيق التنمية في كل المجالات، ومن ذلك تحقيق الأمن الاجتماعي في تركيا.

---

[1] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 213.

[2] معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 21.

[3] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 213.

[4] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 99.

لقد شكلت السياسة التعليمة التي طرحها حزب (العدالة والتنمية) من خلال برنامجه الذي ترشح به للانتخابات 2002م، والتي فاز على أساسها وطبقها على مدى سنوات حكمه، عاملا مهما وقويا في نجاح التجربة التركية، حيث أدرك قادة الحزب أنّ التعليم هو عصب التنمية في كل المجالات، لذلك فإنّه من الضرورة إعطاء الأولوية في تخصيص الموارد العامة للاستثمارات في مجال التعليم ومن خلال الإطلاع على البرنامج الإنتخابي لحزب (العدالة والتنمية) يمكن أن نستخلص السياسة التي إعتمدها حزب (العدالة والتنمية) للنهوض بقطاع التعليم في تركيا[1]:

1- مراجعة مناهج التعليم الأساسية من جديد بما يتوافق مع مُتطلبات العصر واحتياجات المجتمع التركي، وذلك وفقا لما سيتم إكسابه للطلاب من مهارات، ونقل التعليم الأساسي عبر التطبيقات التعليمية النموذجية الناجحة إلى الإدارات المحلية والفروع الإقليمية بالريف، وتحويل دور وزارة التعليم الوطني إلى الرقابة والتنظيم ووضع المعايير وإدخال التعليم إلى المناطق المحرومة، ودعمه من خلال برامج خاصة.

2- إعادة تنظيم مرحلة التعليم الإلزامي بصورة تحقق إمكانية الإختيار والتوجيه، ورفع عدد سنواته من ثمانية أعوام دراسية إلى أحد عشر عاما على أن يتم إنجاز ذلك في فترة وجيزة من خلال الإسراع في إنجاز البنية التحتية التي تحقق ذلك.

3- العمل على ضمان تكافؤ الفرص لجميع خريجي المدارس الثانوية والمدارس المناظرة لها من أجل القبول أو الالتحاق بالجامعة.

4- مجانية التعليم الأساسي، ورفع جودة التعليم بالمدارس الحكومية، وتطوير إمكاناتها التكنولوجية، وإدخال مقررات تعليمية من أجل رفع إنتاجية القطاع.

5- وضع "مواد اختيارية" اعتبارا من الصف الخامس تساعد الطلاب على التوجه للتعليم العام والفني في المراحل المتقدمة وفقا لاهتماماتهم وقدراتهم.

6- إدخال تشريعات قانونية تستهدف تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في مجال التعليم، وتحث المدارس الموجودة على أن تعمل بكامل طاقتها، وحتى يتسنى للطلاب الفقراء أن ينالوا تعليما في المدارس الخاصة على الدولة أن تشتري لهم الخدمات التعليمة، على أن يكون المعيار في استمرارهم هو النجاح والتفوق، وتأمين موارد من قبل القطاع الخاص للإستثمار في قطاع التعليم عن طريق إيجاد طلب عليه.

7- الإهتمام بالتعليم الفني والتوجيه في المرحلة قبل الجامعية لإكساب الطلاب مهنة بجانب الشهادة وتطوير برنامج التعليم الفني لتتوافق مع سوق العمل الديناميكية واليومية، وذلك بالتنسيق مع منظمات

[1] طارق عبد الجليل: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001، المرجع السابق**، ص 52- 55.

المجتمع المدني، التي أنشأتها الغرف الصناعية والتجارية ورجال الأعمال، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات تعليمية خدماتية لإكساب مهارات المهن في فترات قصيرة لمن لا يستطيع أن يكمل برامج لمدارس الطويلة، وتقديم برامج للدعم الخاص في مجال التعليم الفنّي وذلك للمناطق التي تحتاج للتنمية بصورة أكبر.

8- تقديم الخدمات التعليمية للطلاب وفقا لقدراتهم وخبراتهم، ليتسنى للطلاب الذين يعانون من ظروف مادية قاسية أن ينالوا تعليمهم بصورة جيدة.

9- وضع نظام لإقراض طلاب الجامعات الحكومية يمكنهم من تغطية مصاريف الدراسة والعيش في وضع ملائم، مع تحديد أسس ومبادئ صرف المساعدات التي ستقدم للطلاب الفقراء.

10- إخضاع المدارس المهنية العليا التي تعمل على توفير عمالة وسيطة لتشريع قانوني جديد وفق برنامج معين يمكنها من تخريج عمالة وسيطة مؤهلة تأهيلا عاليا.

11- إتاحة الفرصة أمام الجامعات لتأسيس شركات مع الإدارات المحلية والغرف الصناعية والتجارية ومع رجال الأعمال للقيام بمشروعات مشتركة، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تدفع الإدارات والقطاع الخاص لتطوير علاقاتها مع الجامعات.

12- دعم الإدارة المركزية لبرامج التطوير البحثي والتكنولوجي في الجامعات في المجالات التي تحتاجها الدولة، وتوفير الموارد المالية في هذا الصدد.

13- العمل على القيام بإصلاح جذري في التعليم الجامعي، وذلك بجعل (المجلس الأعلى للتعليم العالي) مؤسسة تقوم على التنسيق بين الجامعات وتضع المعايير، وتحويل الجامعات إلى مؤسسات ذات استقلال ذاتي إداريا وأكاديميا، وتتمتع بالحرية والديمقراطية التي تصبّ في صالح الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، حيث يكون هدفها الرئيس إنتاج المعرفة العلمية والقيام بالأنشطة البحثية والتعليمية.

14- تطوير الأبنية التعليمية من حيث النمط المعماري والتجهيزات والقدرات التعليمية، وتطبيق نظام تعليمي في المدارس يعتمد أساسًا على الدرس لا على الصف الدراسي، والتخلي عن النموذج المعماري الموحد في بناء المدارس لإكساب الأبنية نوعا من التكيف.

15- دعم وتقوية نظام الإرشاد والإتحادات التي تنشئها المدارس والعائلات بشكل مُشترك بمشروعات يقوم بإعدادها علماء الإجتماع.

16- الإهتمام بجودة تعليم اللغات الأجنبية واستخدام الوسائل والإمكانات الحديثة في طرق تدريسها، مع الإهتمام باللغة التركية واستخدامها كلغة عِلم.

17- توفير التعليم المناسب للموطنين الذين يعيشون خارج البلاد ولأطفالهم بصورة تتناسب مع البيئات التي يعيشون فيها.

18- توفير كل التسهيلات للمواطنين لكي يتعلموا أديانهم وذلك بموجب مبدأ العلمانية، وإتاحة دروس دينية اختيارية بخلاف درسي الثقافة الدينية والأخلاق لطلاب المرحلتين الإبتدائية والإعدادية وذلك بموافقة أولياء الأمور.

19- تشجيع استخدام الأنترنت في لتعليم الجامعي، واتخاذ التدابير اللازمة حتى يتسنى للطلاب الإستفادة منها في دراستهم.

20- دعم الجامعات الأهلية التابعة للأوقاف، وإعادة النظر في أسس تخصيص الدعم المادي من الميزانية العامة لهذه الجامعات.

21- الإهتمام بتعليم الطلاب المعاقين، ودعم أنشطة الجمعيات والأوقاف ومؤسسات التعاون الاجتماعي التي تنشط في هذا المجال.

وفيما يلي بعض الإنجازات التي حققتها حكومة (العدالة والتنمية) في قطاع التربية والتعليم:

1- ميزانية التعليم: أصبحت ميزانية وزارة التربية الأكبر في عهد حكومة حزب (العدالة والتنمية)، حيث فاقت ميزانية الدفاع[1]، فبالقياس بعام 2002م شهدت ميزانية التعليم زيادة كبيرة فاقت 47,5 مليار ليرة تركية عام 2013م[2].

2- تطبيق نظام 4+4+4: وهو نظام تعليمي يهدف لجعل نظام التعليم العام ينقسم إلى ثلاث مراحل كلّ مرحلة (4) سنوات دراسية ليكون المجموع (12) سنة من التعليم الإجباري، كما هذا البرنامج يهدف إلى توزيع الطلاب على البرامج التعليمية العامة وفقا لقدراتهم ومهارتهم ومواهبهم بعد الإنتهاء من الأربع سنوات الأولى، وبهذا أصبح التعليم أولي الأساسي (الإبتدائي) يتكون من مرحلتين كل مرحلة مدتها (4) سنوات، ويتولى التدريس في الأربع سنوات الأولى مُدرس واحد لكل فصل طلابي يكون هذا المُدرس مختص في التدريس جميع المواد الدراسية الأولى من التعليم الإبتدائي، ومع بداية المرحلة الثانية من التعليم الإبتدائي سيتولى تدريس المواد الدراسية جميع المُدرسين كل في مجال تخصصه وقد تم تطبيق

---

[1] معمر خولي: **المرجع السابق**، ص 18.

[2] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 116.

هذا النظام بداية من العام الدراسي 2012-2013م [1]، وبتطبيق هذا النظام سيتم إعطاء دروس القرآن الكريم والسيرة بشكل اختياري، وفي هذا الإتجاه أصبح بالإمكان وبشكل اختياري إعطاء واحد وعشرين درسا، بعدما كانت مقتصرة على ستة مجالات في العلوم الاجتماعية واللغة التركية واللغات الأجنبية والفنون والرياضيات والحرف والرياضة، كما تم إضافة دروس القانون والعدالة إلى المناهج الدراسية[2].

3- تحديث المناهج والمفردات الدراسية: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) بإلغاء المناهج الدراسية المستندة على الحفظ، وأقامت محلها مناهج ومفردات تدفع الطلاب إلى التفكير واستخدام المنطق والعقلانية[3].

4- رفع التعليم الإلزامي إلى إثني عشر عامًا وتخفيض العمر اللازم في التعليم الإبتدائي إلى 6 أشهر: وبناءًا على ذلك فإنّ الطالب الذي يتجاوز الخامسة من عمره يمكنه مع شهر سبتمبر التسجيل في المرحلة الإبتدائية[4]، لينتهي منها عند تجاوزه الثالثة عشر ودخوله في الرابع عشر من عمره، بالنظر إلى تطبيق نظام 4+4+4[5].

5- توحيد اللباس الدراسي: في جميع الأطوار الدراسية (الابتدائية والإعدادية والثانوية) كما هو معمول به في جميع أنحاء العالم، وذلك بعد أن أعطت الحكومة مهلة حتى تاريخ 27 نوفمبر 2012م لتطبيق ذلك[6].

6- مجانية الكتب الدراسية: فمنذ العام 2003م، تقوم وزارة التربية الوطنية بتقديم الكتب الدراسية المقررة لجميع التلاميذ والتلميذات في مختلف المراحل بشكل مجاني، وتخصيص مساعدات للطلاب المحتاجين[7]، حيث تم صرف 2 مليار و618 مليون ليرة تركية في هذا المجال.

7- زيادة كبيرة في عدد الصفوف المدرسية: فخلال عشر سنوات فقط، تم تشييد 181419 فصلاً دراسيا، كما تم فتح 6326 مؤسسة تعليمية عائدةٍ للدولة[8].

---

(1) الملحقية الثقافية السعودية في تركيا: **المرجع السابق**، ص 18.
(2) رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 116.
(3) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 105.
(4) رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 116.
(5) الملحقية الثقافية السعودية بتركيا: **المرجع السابق**، ص 18.
(6) رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 118-119.
(7) راغب السرجاني: **المرجع السابق**، ص 98.
(8) رجب طيب اردوغان: **المرجع السابق**، ص 118-119.

8- ثورة تكنولوجية في التعليم: فقبل وصول حزب (العدالة والتنمية) إلى الحكم، لم يكن في المدارس سوى عدد قليل من الحواسيب ذات التكنولوجيا القديمة، وبعد عام 2002م، قامت الحكومة بإرسال مليون حاسوب جديد إلى المدارس خلق ثورة تكنولوجية في مجال التعليم بتركيا.

9- زيادة إمكانات المدارس: فبينما كان عدد المختبرات العامة ومختبرات اللغة 18353 مختبرًا في العام 2002م للمرحليتين الإبتدائية والوسطى، وصل هذا العدد إلى 3279 مختبرا في العام الدراسي 2011-2012م، وبينما كان عدد المكتبات في العام الدراسي 2002-2003م، 11945 مكتبة ارتفع هذا العدد مع العام الدراسي 2011-2012م إلى 18122 مكتبة، كما تم إنشاء 30 ألف صف في تكنولوجيا المعلومات، وتم رفع عدد مراكز البحوث والتوجيه عام 2003م من 128 إلى 218 مركزا، وفي الوقت الذي كان عدد مراكز الفنون والعلوم تسعة مراكز في العام الدراسي 2002-2003م، ارتفع هذا العدد إلى أكثر من 62 مركزا، كما تم إنشاء أكثر من 1031 قاعة رياضية ووضعها في خدمة الطلبة[1].

10- تطبيق مشروع (الفاتح): وهو مشروع قامت وزارة التربية الوطنية بإطلاقه، وذلك سعيا منها إلى توفير السبورة البيضاء التفاعلية، وحاسبات التابلت، وتدشين بنية تحتية لشبكات الأنترنت في جميع مدارس التعليم الأساسي (السبورة البيضاء التفاعلية للمراحل ما قبل الإبتدائية والإبتدائية والسبورة البيضاء التفاعلية مع التابلت للمراحل التعليمية الأولى والعليا من التعليم الثانوي)، وذلك في محاولة لتعزيز تكافؤ الفرص في التعليم وتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات التعليم والتعلم بالمدارس[2]، وفي إطار مشروع (الفاتح[*]) تم وضع مجلس حُكماء من 85 ألف صف في الثانويات الحرفية التي بلغ عددها 3657 ثانوية، كما تم توزيع 13500 لوح مرتبط بالحاسوب على الطلاب والأساتذة.

11- توفير خدمات الإيواء للطلبة ورفع نوعية الوجبات المقدمة لطلاب الأقسام الداخلية: حيث تم إفتتاح 880 بناءًا لنُزل الطلاب الخاصة بالتعليم الإبتدائي والمتوسط[3]، وبالموازاة مع ذلك قدمت حكومة

---

[1] رجب طيب اردوغان: **المرجع السابق**، ص 118.

[2] **مشروع تركيا "الفاتح": هل هو خُطة للتغلب على الفجوة الرقمية أم حماسة بدافع الإيمان بالتكنولوجيا؟**، مُتحصل عليه من: https://www.rti.org/pubs/arabic_turkey_fatih_cvrs_insidepgs_101515_r1.pdf ، بتاريخ 31-3-2016، 12:19، ص 7.

[*] إذا تمّ استحضار إسم السلطان العثماني القوي "محمد الثاني" نجد أنّه كان يُلقب بـ (الفاتح)، وفي حالة هذا المشروع نجد أنّ كلمة (الفاتح) هي اختصار للعبارة التركية (Fırsatları Artırma ve Teknolojiyi iyileştirme Hareketi) وترجمتها: "حركة زيادة الفُرص وتحسين التكنولوجيا"، (أنظر: **المرجع نفسه**، ص 7).

[3] **إرساء الديمقراطية في نظام التعليم**، مُتحصل عليه من: http://www.turkpress.co/node/7049، بتاريخ 19-2-2015، 22:05.

(العدالة والتنمية) مساعدات مالية لطلبة الأقسام الداخلية، وقدمت لهم دعما شهريا مقدراه 150 ليرة في مجال التغذية فقط[1].

12- مُضاعفة المنح الدراسية: حيث استطاعت حكومة (العدالة والتنمية) مُضاعفة المنح الدراسية سبع مرات وذلك في غضون عشر سنوات فقط، فبعد أن كانت المنحة المدرسية لطلبة الإلزامية 12 ليرة في عام 2003م، تم زيادة هذا العدد إلى 100 ليرة تركية، كما قامت الحكومة بمضاعفة المنح الخاصة بأبناء الشهداء وذلك بنسبة 25% مما كانت عليه.

13- فتح حسابات مصرفية لأمهات الطلبة: ففي إطار دعم العائلات المعوزة ذات الدخل الضعيف، قامت حكومة (العدالة والتنمية) بإيداع مبالغ شهرية لحساب الأمهات وليات أمر أطفالهن الدارسين في مرحلتي التعليم الإلزامي والثانوي، كما قامت الحكومة بتشجيع البنات على الإلتحاق بالمدارس وذلك من خلال حملة (البنات إلى المدرسة).

14- إنشاء جسر محبة بين الطلبة الصغار: حيث تمكنت حكومة (العدالة والتنمية) من تحقيق تواصل بين طلاب الولايات الشرقية وطلاب الولايات الغربية من خلال نقل طلبة الشرق إلى الغرب[2].

15- ارتفاع معدلات الإلتحاق بالمدارس: فمنذ عام 2002م كانت نسبة الملتحقين بالمدارس لما قبل المرحلة الدراسية 11,7%، ارتفع هذا العدد خلال عشر سنوات فقط ليصبح عدد الملتحقين بالمدارس من الأعمار مابين أربع إلى خمس سنوات 44% ومن الخمس سنوات 66% مُلتحقا، وفي الوقت الذي كان فيه نسبة الطلاب الملتحقين في التعليم الإبتدائي عام 2002م هي90,98% ارتفعت هذه النسبة لتصبح 98,67% خلال العام الدراسي 2011-2012م، وبينما كانت النسبة الصافية للطلاب الملتحقين بالمدارس في التعليم المتوسط عام 2002م، 50,57% ارتفعت هذه النسبة لتصبح 67,37% في نفس الموسم الدراسي، وبينما كانت نسبة التعليم المهني والفنّي في العام الدراسي 2002-2003م، 36% ارتفعت هذه النسبة إلى 48% من نفس العام الدراسي[3].

16- مضاعفة عدد المعلمين وتحسين ظروفهم: حيث قامت حكومة العدالة والتنمية بتعيين ما يقارب 357048 مُدرسًا خلال عشر سنوات فقط، وبالموازاة مع ذلك قامت الحكومة برفع مرتباتهم بنسبة 200% سواءا بالمقارنة مع الليرة التركية أو الدولار الأمريكي

---

(1) محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 106.

(2) **المرجع نفسه**، ص 107-108.

(3) رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 118.

17- دعم تعليم المعاقين: فمع صدور قانون المعاقين، قامت حكومة (العدالة والتنمية) بفتح الأبواب لنقل المعاقين الصغار إلى المدارس مجانا، ومنذ عام 2004م تمكن 97 ألف معاق من المداومة في المدارس، مما يعني زيادة عدد المعاقين الذين يتلقون التعليم في المدارس 10 أضعاف[1].

وبالنسبة لقطاع التعليم العالي يمكن أن نعدد الإنجازات التالية:

1- رفع ميزانية التعليم العالي: بينما كانت ميزانية التعليم العالي لعام 2002م، 2,4 مليار ليرة فقط، تم رفع هذا العدد إلى 15,2 مليار ليرة تركية عام 2013م، أي بزيادة 510% عن عام 2002م.

2- بناء جامعات ذات معايير عالمية في كل المقاطعات: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) بزيادة عدد الجامعات في فترة حكمها، ففي الوقت الذي كان فيه عدد الجامعات في تركيا عام 2002م ما يقارب 76 جامعة 23 منها عائدة للأوقاف و 53 جامعة عائدة للدولة، قامت الحكومة برفع هذا العدد، وذلك بِبناء 92 جامعة جديدة، 42 جامعة تابعة للأوقاف و 50 جامعة تابعة للدولة، وبهذا وصل عدد الجامعات بتركيا عام 2013م إلى 168 جامعة.

3- ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم العالي: بينما كانت النسبة الصافية للملتحقين بالتعليم العالي عام 2002م، هي 14,65% ارتفعت هذه النسبة إلى 35,51% وذلك خلال العام الدراسي 2011-2012م[2].

4- تقديم دعم كبير لطلبة الجامعات: حيث قامت حكومة (العدالة والتنمية) برفع منحة الطلبة، فبينما كانت منحة طلبة الجامعات 45 ليرة تركية في عام 2002م، تم رفع هذا العدد إلى 240 ليرة تركية لكل من يطلب المنحة[3].

5- تلبية إحتياجات الجامعات الجديدة: وذلك من خلال القيام بمشروع إرسال 1000 طالب كل عام إلى الخارج من أجل دراسة الماجستير والدكتوراء، وذلك من أجل أن يجد الكادر التعليمي بتركيا الإمكانية العلمية والعملية في أفضل الجامعات المرموقة في العالم، وفي هذا الإطار على سبيل المثال قامت حكومة (العدالة والتنمية) في عام 2012م بإرسال ما يقارب 2914 مُدرسًا إلى الخارج لتلقي التعليم في الماجستير والدكتوراء[4].

---

[1] محمد زاهد جول: **المرجع السابق**، ص 107-109.

[2] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 120-121.

[3] سهام عبد العزيز حربي: "**التعليم العالي وآثره في النهضة التركية (دراسة تحليلية)**"، بحث مقدم لمادة الإدارة التربوية المقارنة، إشراف فدوة عمر، كلية التربية، جامعة طيبة، (2012)، ص 9.

[4] رجب طيب أردوغان: **المرجع السابق**، ص 120.

وفي الأخير نستنتج من خلال سبق أنّ النهضة الاجتماعية التي أحرزتها تركيا في مجال برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية الشاملة ومكافحة الفقر، جاءت نتيجة للسياسة الاجتماعية الحكيمة التي إنتهجتها حكومة حزب (العدالة والتنمية) بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين الدخل وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والمحتاجين والعاطلين عن العمل، كما طُورت برامج جديدة من أجل الأطفال، والمسنين، والمعاقين، وزوجات وأبناء شُهداء الحرب والعمل والمحاربين القدامى، وأنّ حزب (العدالة والتنمية) قد بذل جهودًا مهمة في مجال التعليم، تمثلت في نشر التعليم، ودخول جميع المواطنين في منظومة التعليم، ومضاعفة الفصول الدراسية، وتوزيع الكتب الدراسية مجاناً، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الذكية إلى المدارس، وإزالة الفروق الإقليمية في التعليم، وذلك إيمانا من الحزب أنّ تطوير التعليم ونشره يعد أحد أهم شروط استيعاب الجموع الغفيرة للديمقراطية.

الـخـــاتـمـة

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولت من خلالها حزب (العدالة والتنمية) ودوره في نهضة تركيا خلال (2002-2014)، خرجت بجملة من الاستنتاجات وهي:

- أنّ حزب (العدالة والتنمية) يُمثل الإسلام المعتدل، وهو وليد تجارب الأحزاب الاسلامية التي سبقته، حيث خرج هذا الحزب من رحم حزب (الرفاه الإسلامي) الذي كان يقوده "نجم الدين أربكان" والذي ارتبط به ظهور التيار الاسلامي في تركيا، ثم حزب (الفضيلة) الذي انفصل عنه بعد إغلاقه، ليتم تأسيس حزب (العدالة والتنمية) في عام 2001م.

- أنّ حزب (العدالة والتنمية) بقيادة "رجب طيب أردوغان" قد تخلى عن (الاديولوجية الإسلامية) التي تبنتها حركة "نجم الدين أربكان" ووضع نهاية لإستراتيجية (المزج بين الدعاوي والسياسة) أو (الجماعة والحزب) وانتهج (رؤية وطنية) جامعة تستوعب إمكانات الدولة وطاقاتها البشرية المختلفة، فاجتمع إلى مشروع حزب (العدالة والتنمية) العقول والخبرات والسواعد من كل حدب وصوب، من الأحزاب والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وجعل الحزب معيار (الكفاءة والخبرة) فوق أيّ معيار.

- أنه ومنذ صعود حزب (العدالة والتنمية) بقيادة "رجب طيب أردوغان" عام 2002م وهو يخوض معارك شرسة مع مؤسسات الدولة العميقة، وبالفعل انتصر الحزب في كل معاركه ولم ينقص ذلك من شعبيته، بل على العكس من ذلك زادت مع كل خطوة اتخذها وكانت أول معاركه القضاء على تدخل العسكر في الحقل السياسي بل وسيطرتهم عليه، مُرورًا بمعركته مع القضاء، بعد تحركات كادت أن تؤدي بحكمه، وهو لا يقل خطرًا عن الانقلابات العسكرية المتكررة في تاريخ تركيا المعاصرة، بيد أنّه استطاع تحييد القضاء.

- أنّ حزب (العدالة والتنمية) بقيادة "رجب طيب اردوغان" قد استوعب الدرس جيدا، فتجنب كل ما شأنه أن يُجدد الصدام مع العسكر ومعبدهم العلماني، بل عمل على كسب ثقتهم، وفي الوقت نفسه وبشكل موازٍ أعطى الحزب الألوية للعلاقة مع أوربا وللنهوض بالاقتصاد، وتجنبِ المعارك حول القضايا الحسّاسة مثل قضية الحجاب باعتباره من أسخن ساحات الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني بحماية الجيش لذا جاء تصريحه الأول بعد الفوز في الانتخابات بأنّ حزبه سيلتزم بالمبادئ العلمانية التي ينص عليها الدستور التركي.

- أنّ شعار (الديمقراطية المحافظة) الذي رفعه حزب (العدالة والتنمية) ما هو إلاّ حلّ وسطي فضفاض للهروب من الإتصاف بـ (الإسلامية) وإيجاد هوية خارجية للحزب يسهل تداولها وتسويقها للآخرين، والشيء المهم في برنامج حزب (العدالة والتنمية) هو تحويله للتيار الإسلامي العام من مسار (سياسات

الهوية) إلى (سياسات الخدمات) بمعنى أنه فكك تقيد برامج الأحزاب الإسلامية السابقة وغرقها في مسائل الهوية والثقافة، ونقلها إلى مسائل السياسة الاجتماعية والخدمية والاقتصادية.

– أنّ (تركيا العدالة والتنمية) مدينة بما أنجزته من نجاحات وتطور في المجالات المختلفة لشخصيات وطنية مُتميزة في مجالاتها وتخصصاتها، اختلفت مشاربها وانتماءاتها الفكرية والحزبية والتقت طموحاتها وتوحدت جهودها نحو توظيف القوى الكامنة للدولة عبر مؤسساتها وأجهزتها المختلفة من أجل رفعة الوطن ونهضته.

– أنّ نجاح حزب (العدالة والتنمية) لا يعني أسلمة البلاد، وإنّما هو تعميق لعملية التحول الديمقراطي وظهور مجتمع نابض يسعى للمضي قُدمًا بالمصالح التركية بطريقة براجماتية أبعد من فكرة السياسات القائمة على معادلة: (الإسلاميين في مواجهة العلمانيين).

– أنّ الإصلاحات التي قام بها حزب (العدالة والتنمية)، جاءت لِتُعزّز من فرص تركيا للانضمام إلى (الإتحاد الأوربي)، كونها تُسهم في تحقيق معايير (كوبنهاجن) اللازمة للدخول إلى النادي الأوربي.

– أنّ السياسة التي تبناها حزب (العدالة والتنمية) فيما يتعلق بالشؤون الخارجية قد اتخذت انطباعات أكثر إيجابية عن الصورة التركية من قبل دول الجوار والعالم العربي والإسلامي و(الإتحاد الأوربي)، كما اتجهت الحكومة التركية إلى تبني موقف فاعل من القضايا الإقليمية، فقد شهدت فترة تسلم حزب (العدالة التنمية) مواقف إيجابية ومصيرية مع قضايا العالم العربي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والإسلامي في القرن الماضي، وقد حاولت تركيا في هذه الفترة كذلك أن تظهر نفسها كدولة فاعلة في صنع القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي، وخلاصة ذلك كله أنّ الاتجاه نحو سياسة خارجية تركية مُستقلة بصورة هو العنصر الأقوى في تركيا اليوم، وتدعمه بصورة مُتزايدة أيضا أحداث داخلية وإقليمية وعالمية.

– أنّ حزب (العدالة والتنمية) استطاع أن يُحقق ما عجز عنه غيره من الأحزاب، وذلك نتيجة احترامه لإرادة الشعوب الأخرى، وكمثال على ذلك إمتناع حكومة حزب (العدالة والتنمية)، عن توفير التعاون المطلوب من واشنطن تمهيدًا لغزو العراق عام 2003م، رغم الإنتقادات الداخلية التي وجهت للطريقة التي تم بها اتخاذ هذا القرار في البرلمان، بالإضافة إلى التعاطف الكبير الذي أظهره الحزب اتجاه القضية الفلسطينية، حيث لم يتوان الحزب في المبادرة بشتى الطرق لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

– رغم أنّ حزب (العدالة والتنمية) لا يُعلن أو لا يُسمح له بأن يشير إلى خصائصه الإسلامية، إلاّ أنّ الهوية الإسلامية التي تتمثل في فكر وسلوكيات أعضاء الحزب وجذورهم الحزبية التي تعود إلى حزب

(الرفاه)، لا تجعل مجالا للشك بأنّ الشعب التركي قد اختار الحزب الذي يُمثل الهوية الاسلامية ولو لم يعلن عنها بشكل رسمي.

– لقد شهدت فترة تسلم حزب (العادلة والتنمية) انفتاحات ديمقراطية مُهمة في مجال الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، تمثلت بإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل نسبي، وفتح المجالات أمام مقاربات أخرى في سبيل حلِّ الأزمة الكردية والأزمة الأرمينية.

– أنّ التغييرات الجذرية التي يشهدها المجتمع التركي في الوقت الراهن تُمثل حالة طبيعية في مسار تمثل هذا المجتمع لميراثه الديني والثقافي والتاريخي، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها أن يتعافى من مشكلات الهوية المُزمنة التي ظلّت تُغذِي حالات الإحتقان والتأزم منذ نشأة تركيا الحديثة.

– أنّ الجذور الإسلامية لحزب (العدالة والتنمية) من العوامل التي ساعدت على نجاح السياسة الخارجية لتركيا خاصة في الشرق الأوسط، ففي السابق كان التوجه العلماني الحاد والضغوطات الموجه في الداخل تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المُتوجسِ من مفهوم العلمنة كنموذج مُعَادٍ للدين وفقًا لنموذج تطبيقه في تركيا.

– أنّ ما أمّن النجاح الباهر لحزب (العدالة والتنمية)، هو عمله الدؤوب على تحقيق "العدالة" للجميع دون أيّ تفرقةٍ أو تمييزٍ لأيّ اعتبار، كما يحصل في غير مكان، وعمله على تحقيق "التنمية" التي هي بدورها كانت للجميع دون أيّ تفرقة أو تمييز لأيّ اعتبار.

– أنّ الاستقرار الاقتصادي الذي تم توفيره في تركيا بعد عام 2002م هو الوتر ووشاح الشرف الذين يفتخر بهما حزب (العدالة والتنمية) وقيادته التي تعتبر بأنّ الاستقرار الاقتصادي كان أحد أهم أهداف حزب (العدالة والتنمية) والذي تحول من هدف إلى حقيقة واقعية بعد تضافر جهود الخبراء والمحترفين الذين تم استقطابهما بناءًا على مبدأ "وضع الرجل المناسب في المكان المناسب"، الأمر الذي عكسه الارتفاع الجذري للمؤشرات الإقتصادية في تركيا، مثل تضاعف المشاريع الاقتصادية، وسداد الديون المتراكمة والضخمة، ورفع قيمة الليرة التركية، وخفض حجم التضخم المالي، ورفع الصادرات وخفض الواردات.

– أنّ النهضة الإجتماعية التي أحرزتها تركيا في مجال برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية الشاملة ومكافحة الفقر، جاءت نتيجة للسياسة الاجتماعية الحكيمة التي إنتهجتها حكومة حزب (العدالة والتنمية) بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين الدخل والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والمحتاجين والعاطلين عن العمل، كما طُورت برامج جديدة من أجل الأطفال، والمسنين، والمعاقين، وزوجات وأبناء شهداء الحرب والعمل والمحاربين القدامى.

– أنّ حزب (العدالة والتنمية) قد بذل جهودًا مهمة في مجال التعليم، تمثلت في نشر التعليم، ودخول جميع المواطنين في منظومة التعليم، ومُضاعفة الفصول الدراسية، وتوزيع الكتب الدراسية مجاناً، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الذكية إلى المدارس، وإزالة الفروق الإقليمية في التعليم، وذلك إيمانًا من الحزب أنّ تطوير التعليم ونشره يُعَدُّ أحد أهم شروط استيعاب الجموع الغفيرة للديمقراطية.

الدروس المستفادة من التجربة النهضوية لتركيا في عهد حزب (العدالة والتنمية):

– ضرورة إقتناص المُتاح، إلى حين تغيير الظروف كما فعل حزب (العدالة والتنمية).

– إتخاذ الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة العلمانية أشكالاً مُتعددة.

– أظهرت تجربة حزب (العدالة والتنمية) مُرونة سياسية فائقة.

– النظام الديمقراطي السلمي هو وحده القادر على التغيير.

– ضرورة الإنتقال من لغة الشعارات إلى لغة الأرقام والعلم.

الـمـلاحـق

- **ملحق رقم (01):** نبذة عن تركيا

الاسم الرسمي للدولة	الجمهورية التركية
العاصمة	أنقرة
الحكومة	ديمقراطية برلمانية
عدد السكان	77.7 مليون نسمة (2014)
اللغة الرسمية	التركية
الرئيس	رجب طيب أردوغان
رئيس الوزراء	أحمد داود أوغلو
المساحة	783,562.38. كيلو متر مربع
الإحداثيات	39° 55' شمالاً و32° 50' شرقًا
المنطقة الزمنية	توقيت جرينتش + 2
البلدان المجاورة	بلغاريا واليونان وسوريا والعراق وإيران وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا
المدن الكبرى (من حيث عدد السكان)	إسطنبول (14.3 مليون نسمة)، أنقرة (5.1 ملايين نسمة)، أزمير (4.1 ملايين نسمة)، بورصة (2.8 مليون نسمة)، أدرنة (2.2 مليون نسمة) (2014)
المناخ	معتدل، حار جاف صيفا، رطب شتاءً
العملة	الليرة التركية (TRY)
المركز المالي	إسطنبول

المصدر: معهد الإحصاء التركي، **نبذة عن تركيا، مُتحصل عليه من:**

http://www.invest.gov.tr/ar-A/turkey/factsandfigures/Pages/TRSnapshot.aspx

، بتاريخ 2015/12/09، 16:58.

- **ملحق (02):** أنماط الانقلابات والتدخلات العسكرية في تركيا (1971،1960، 1980، 1997)

السنة	نمط التدخل العسكري	الأدوات، نمط نظام الحكم
1960	تدخل عسكري مباشر	القوات المسلحة، حكم عسكري مباشر، مؤقت
1971	تدخل عسكري بمذكرة موجهة للسياسيين	انقلاب "الفيتو" أو انقلاب أبيض، حكم عسكري مباشر، مؤقت
1980	إنقلاب عسكري مباشر	القوات المسلحة، حكم عسكري مباشر، طويل نسبيا
1997	تدخل تفاعلي أو نصف انقلاب	تغيير بوسائل مدنية، حكم مدني تحالفي بين أحزاب علمانية

ملاحظة: انقلاب "الفيتو" هو انقلاب بوسائل "غير عسكرية" أي باستخدام الضغوط السياسية المباشرة (توجيه مذكرات تحذيرية مثلا).

المصدر: عقيل محفوض: **المرجع السابق**، ص 135.

- **ملحق رقم (03):** شعار حزب العدالة والتنمية التركي

- **ملحق رقم (04):** النتائج التي حققها حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات المحلية والعامة (2002-2014)

نوع الانتخابات	السنة	الحزب الفائز	النسبة
الانتخابات العامة	2002	حزب العدالة والتنمية	%34,2
الانتخابات المحلية	2004	حزب العدالة والتنمية	%42
الانتخابات العامة	2007	حزب العدالة والتنمية	%47
الانتخابات المحلية	2009	حزب العدالة والتنمية	%39
الانتخابات العامة	2011	حزب العدالة والتنمية	%49,8
الانتخابات المحلية	2014	حزب العدالة والتنمية	%45,5

- من إعداد الباحث بالاستناد إلى عدة مراجع

- **ملحق رقم (05):** معدل النمو السنوي المركب (CAGR) لإجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية)

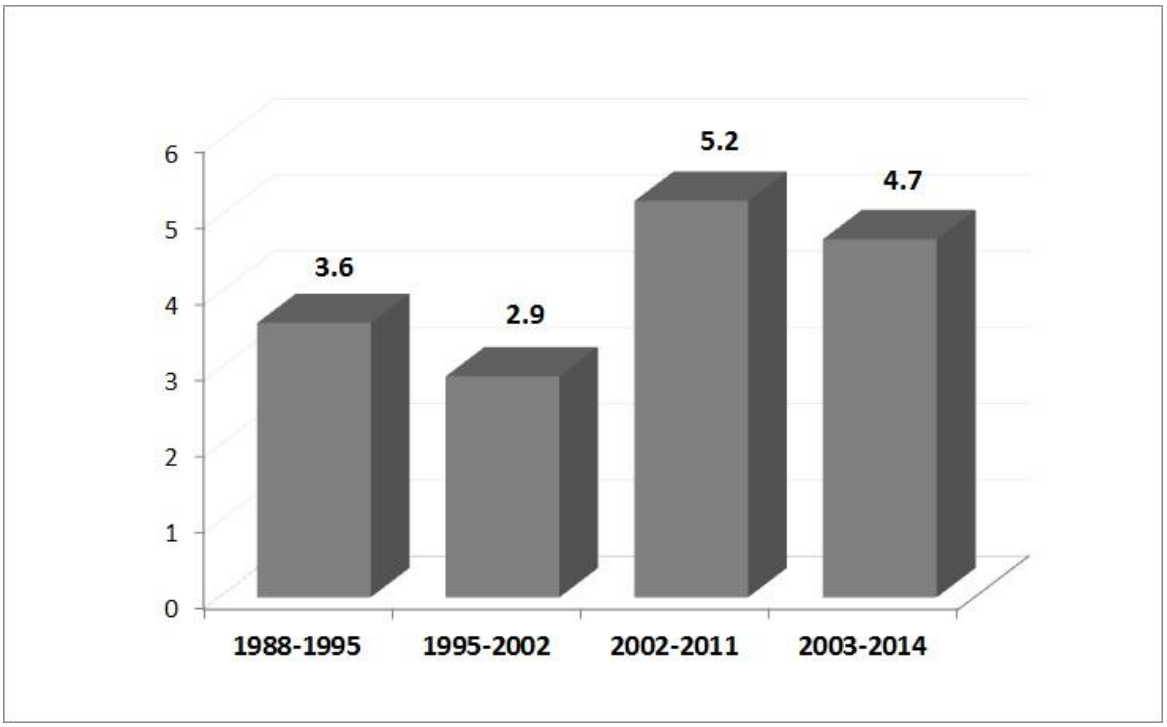

المصدر : معهد الإحصاء التركي: "**تركيا الناتج المحلي الإجمالي 1960-2015**"، **المرجع السابق.**

- **ملحق رقم (06):** نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي

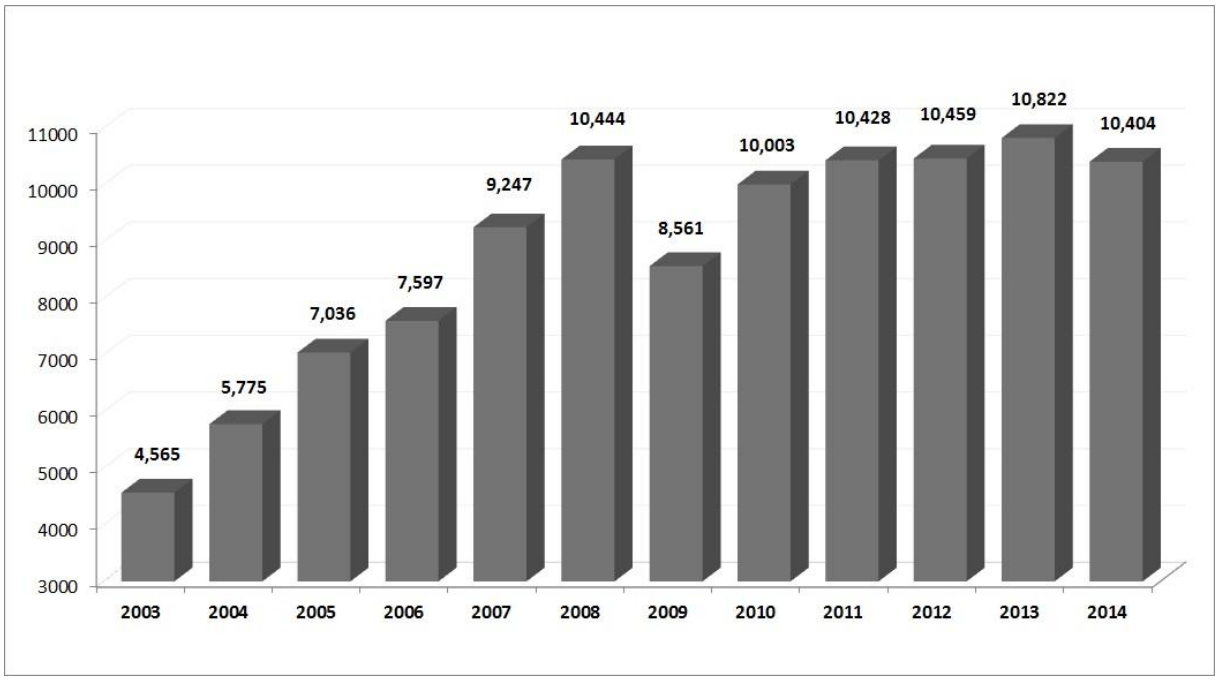

المصدر : معهد الإحصاء التركي: "**تركيا الناتج المحلي الإجمالي 1960-2015**"، **المرجع السابق.**

- **ملحق رقم (07):** حصة الدين الحكومي العام (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

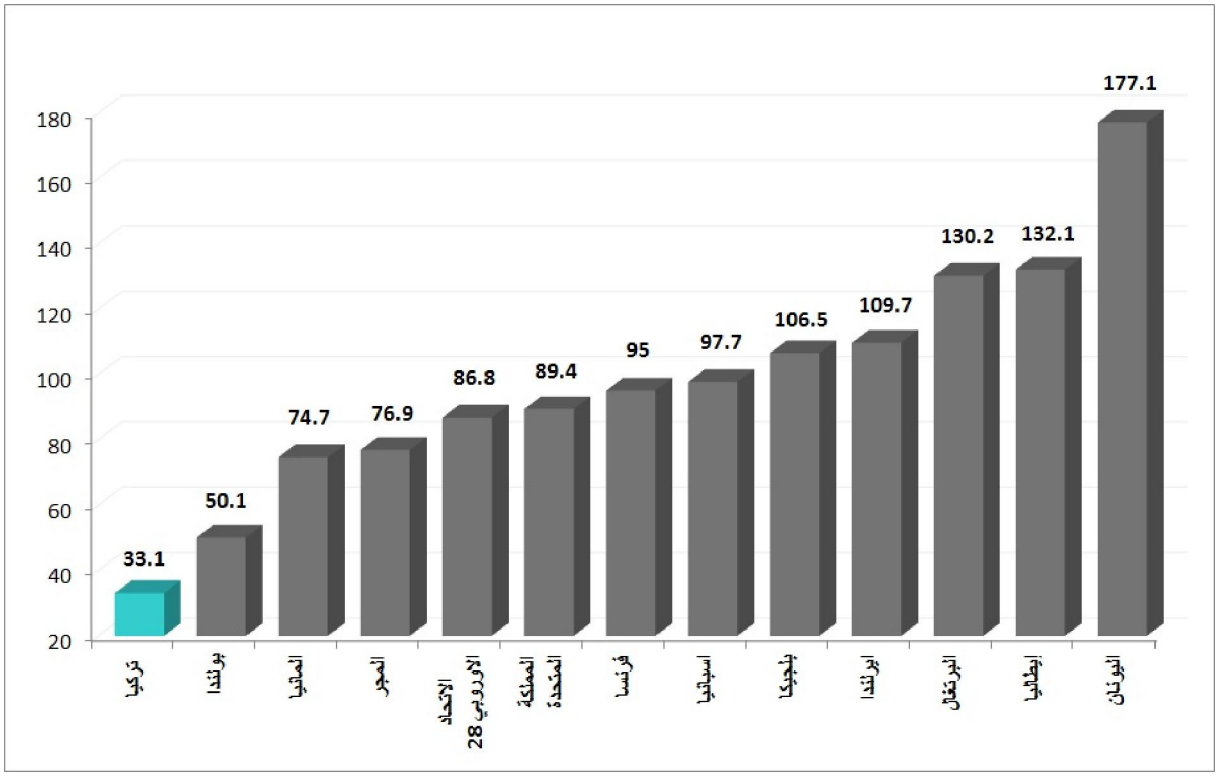

المصـــدر: الإدارة العامـة للشـؤون الماليـة والاقتصـادية فـي المفوضـية الأوروبيـة (ECFIN)-2015، مُتحصـــــــــــــــل عليـــــــــــــــه مـــــــــــــــن: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx، بتاريخ 06-12-2015، 17:40.

- **ملحق رقم (08):** تدفق الأجنبي المباشر إلى تركيا (بالمليار دولار أمريكي)

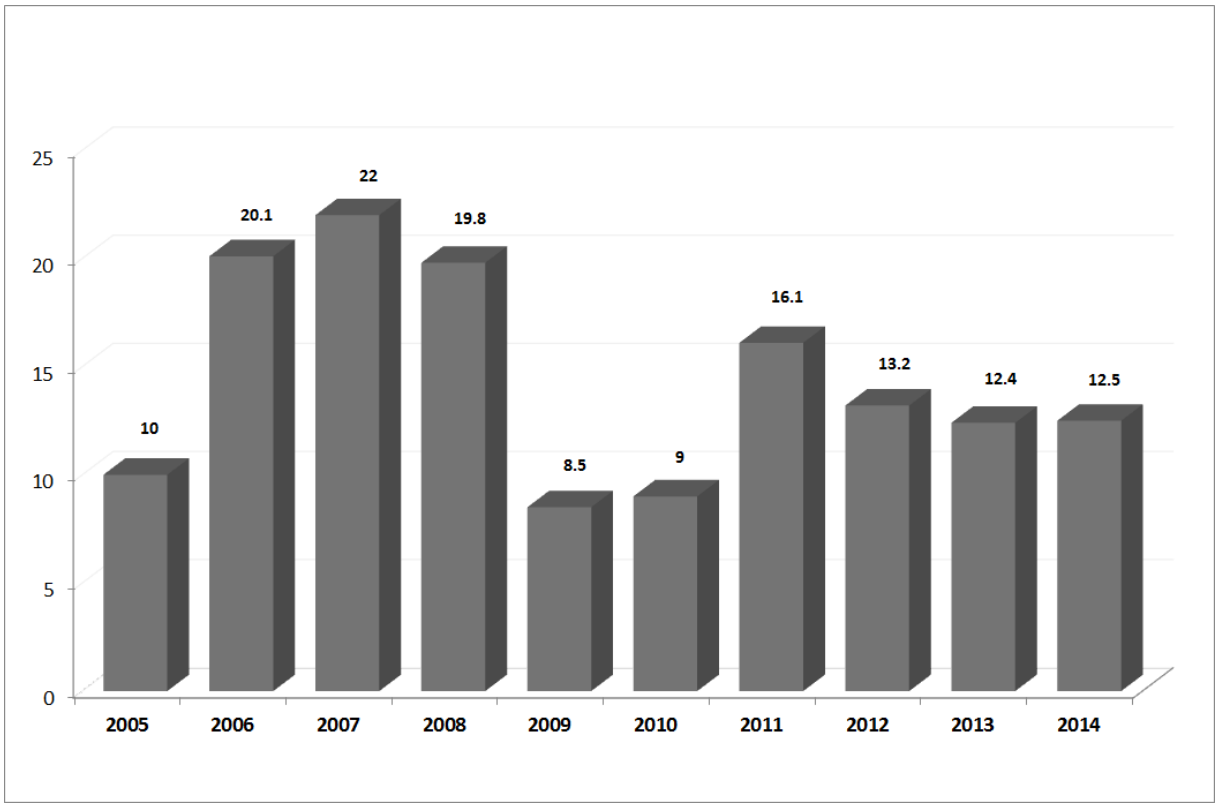

- **ملحق رقم (09):** التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا

بالمليون دولار أمريكي					
	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (الصافي)	9,099	16,176	13,282	12,457	12,530
الاستثمار بالأسهم (الصافي)	6,221	14,146	10,126	9,298	8,445
التدفقات الواردة	6,256	16,137	10,759	9,866	8,699
تدفقات التصفية الصادرة	35	1,991	633	568	254
معاملات الدين فيما بين الشركات*	384	17	520	110	236-
العقارات (الصافي)	2,494	2,013	2,636	3,049	4,321

*القروض التي تأخذها الشركات ذات ذات رأس المال الأجنبي من الشركاء الأجانب

المصدر: البنك المركزي لجمهورية تركيا ومعهد الإحصاء التركي: **تدفق الإستثمار المباشر الى تركيا (بالمليون دولار أمريكي)، المرجع السابق.**

- **الملحق رقم (10):** إحصاءات التجارة الخارجية

مليون الدولار الأمريكي							
	2008	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الصادرات (تسليم على ظهر السفينة)	132.027	102.143	113.883	134.907	152.462	151.803	157.628
الواردات (التكاليف والتأمين) وأجور الشحن)	201.964	140.928	185.544	240.842	236.545	251.661	242.183
حجم التجارة	333.991	243.071	299.427	375.749	389.007	403.464	399.810
الميزان التجاري	69.936-	38.786-	71.661-	105.935 -	84.083-	99.859-	84.555-

المصدر: معهد الإحصاء التركي: "**التجارة الخارجية التركية**"، **المرجع السابق.**

- **ملحق رقم (11):** أعلى 10 مجموعات للمنتجات المصدرة في عام 2014

	مجموعات المنتجات	بمليار الدولار الأمريكي	الحصة في إجمالي الصادرات (%)
1	السيارات بخلاف عربات السكة الحديد أو قاطرات الترام وأجزائها	18	11.5
2	الغلايات والآلات والأجهزة الميكانيكية وأجزائها	14	8.6
3	سلع الملابس المحاكة "التريكو" والمحبوكة "الكروشيه" والأدوات الخاصة بها	10	6.4
4	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها	10	6.1
5	الحديد والصلب	9	5.9
6	الأحجار الثمينة والمعادن الثمينة واللآلئ والأدوات الخاصة بها	8	4.9
7	السلع المصنعة من الحديد والصلب	6	4.0
8	سلع الملابس غير المحاكة "التريكو" وغير المحبوكة "الكروشيه" والأدوات الخاصة بها	6	4.0
9	الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها	6	3.9
10	البلاستيك والسلع المتعلقة بها	6	3.9

المصدر: معهد الإحصاء التركي: "**التجارة الخارجية التركية**"، **المرجع السابق**.

- **ملحق رقم (12):** البنية التحتية للمواصلات

البنية التحتية للمواصلات	2014
ركاب الطائرات	166 مليون
المطارات	52 (13 دوليًا)
شبكة الطرق	65,909 كم
الطريق السريع	2,155 كم
الطريق السريع في الولاية	31,280 كم
الطرق الإقليمية	32,474 كم
شبكة السكك الحديدية	12,097 كم
الخط التقليدي	11,209 كم
الخط فائق السرعة	888 كم
المناولة عبر الميناء	386 مليون طن
الشحن	116 مليون طن
التفريغ	216 مليون طن
النقل	54 مليون طن
الشحن الجوي	2.3 مليون طن
المحلي	685,000 طن
الدولي	1.7 مليون طن

المصدر: وزارة النقل والإتصالات التركية ومعهد الإحصاء التركي: "**البنية التحتية للمواصلات**"، **المرجع السابق**

- **ملحق رقم (13): البنية التحتية للاتصالات**

البنية التحتية للاتصالات	2014
المشتركين في الهواتف المحمولة	71.9 مليون
المشتركين في الخط الثابت	8.3 مليون
المشتركين في خدمة النطاق العريض للهواتف المحمولة	24.1 مليون
المشتركين على نطاق واسع	32.5 مليون

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (ICTA) ومعهد الإحصاء التركي: "**البنية التحتية للإتصالات**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InfrastructureAndLogistics.aspx، بتاريخ 09-12-2015، 17:41.

- **ملحق رقم (14):** القوة العاملة في تركيا

توافر نتائج القوة العاملة المؤهلة لعام 2014					
	القوة العاملة الماهرة	المهندسين المؤهلين	الاختصاص كبار المديرين	مهارات تكنولوجيا المعلومات (IT)	المعدل النتيجة
تركيا	5.96	7.08	6.00	7.42	6.6
جمهورية التشيك	5.78	6.22	5.20	7.60	6.2
رومانيا	5.94	6.70	5.17	6.70	6.1
بولندا	5.42	5.58	5.15	7.54	5.9
الصين	5.02	5.96	4.83	6.92	5.7
المجر	4.72	6.77	4.12	7.00	5.6
بلغاريا	3.09	3.89	2.73	7.20	4.2

المصـــدر: الكتـــاب الســـنوي للتنافســـية العالميـــة 2014 لمعهـــد IMD، **مُتحصـــل عليـــه مـــن:**

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/DemographyAndLaborForces.aspx،

بتاريخ 09-12-2015، 16:47.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1. أوغلوا أحمد داود: **العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

2. أنطاليالي أحمد: **التغييرات والإصلاحات في الزراعة التركية 2003-2014**، إدارة التدريب وخدمات الإرشاد والنشر، أنقرة، 2014.

3. أتاتورك مصطفى كمال: **الرجل الصنم (مصطفى كمال أتاتورك حياة رجل ودولة)**، ترجمة مصطفى عبد الله عبد الرحمان، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

4. آرات يسيم: **الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا (النساء الإسلاميات في معترك السياسة)**، ترجمة منى محسن الصاوي، الشبّة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2013.

5. باكير علي حسين وآخرون: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

6. بارك بيل: **سياسات تركيا اتجاه شمال العراق (المشكلات والآفاق المستقبلية)**، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات 2005.

7. بولنت آراس وآخرون: **التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012.

8. بسلي حسين، أوزباي عمر: **رجب طيب اردوغان (قصة زعيم)**، ترجمة طارق عبد الجليل، مراجعة رمضان يلدرم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011.

9. جول محمد زاهد: **التجربة النهضوية التركية (كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم ؟)**، دار وجوه للنشر والتوزيع، بيروت، 2013.

10. عبد الجليل طارق: **العسكر والدستور في تركيا**، ط2، دار نهضة مصر للنشر، مصر، 2013.

11. دومانلي أكرم: **ماذا يحدث في تركيا ؟**، ط2، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة ، 2015.

12. دني إيمان: **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة،** مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

13. درويش هدى: **حقيقة يهود الدونمة في تركيا (وثائق جديدة)،** عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الزقازيق، مصر، 2003.

14. هاينتس كرامر: **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،** ترجمة فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

15. هلال رضا: **السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى اربكان (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي)،** دار الشروق، بيروت، 1999.

16. ورغي جمال: **الحركة الاسلامية التركية (معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي)،** دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

17. حسن ياسر أحمد: **تركيا البحث عن المستقبل،** مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006.

18. الحروب خالد: **التيار الاسلامي والعلمنة السياسية (التجربة التركية وتجارب الحركات الاسلامية العربية)،** مؤسسة الناشر للداعية والإعلان، بير زيت، فلسطين، 2008.

19. الطحان مصطفى محمد: **تركيا التي عرفت من ..إلى نجم الدين أربكان 1842-2006م،** الكويت، 2007.

20. كنزر ستيفن: **العودة إلى الصفر (إيران وتركيا ومستقبل أميركا)،** ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.

21. المحامي محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية،** تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.

22. محفوض عقيل سعيد: **جدليات المجتمع والدولة في تركيا:المؤسسة العسكرية والسياسة العامة،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث والدراسات، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

23. ميرال زيا، باريس. جونثان س: **تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية،** سلسلة ترجمة الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

24. ممدوح عبد المنعم: **تركيا والبحث عن الذات،** مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، مصر، 2012.

25. نوفل ميشال: **عودة تركيا إلى الشرق (الاتجاهات الحديثة للسياسة التركية)**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

26. نور الدين محمد: **تركيا الجمهورية الحائرة في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998.

27. النعيمي أحمد نوري: **النظام السياسي في تركيا**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

28. النعيمي أحمد: **تركيا بين الموروث الاسلامي والإتجاه العلماني**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

29. سبيتان سمير: **تركيا في عهد رجب طيب اردوغان**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

30. السرجاني راغب: **قصة أرد وجان**، ط4، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، 2011 .

31. العيطة سمير وآخرون: **العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، تقديم محمد نور الدين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

32. عثمان كمال: **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**، مطبعة منارة، أربيل، العراق، 2013.

33. صالح محسن وآخرون: **تركيا والقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

34. الصلابي علي محمد: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، مؤسسة إقرا، القاهرة، 2005.

35. شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر (تركيا 1342- 1409هـ ، 1924-1989م)**، ط2، الكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

36. الشناوي عبد العزيز محمد: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، 1980.

37. تورال ناظم: **التحول الديمقراطي في تركيا**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2012.

38. تغيان شريف: **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان (مُؤذن إسطنبول ومُحطم الصنم الأتاتوركي)**، دار الكتاب العربي، دمشق، 2011.

39. خانكي بك عزيز: **تُرك وأتاتورك**، المطبعة المصرية، مصر، 1995.

40. الخراشي سليمان بن صالح: **كيف سقطت الدولة العثمانية؟**، دار القاسم للنشر،الرياض، 1420هـ.

41. غزالي عبد الحليم: **الإسلاميون الجُدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007.

المجلات والدوريات:

1. إياد مجيد عبد الكريم: "**الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا**"، مجلة العلوم السياسية ، العدد46، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، (2012).

2. آيات ناصر جابر: "**دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية**"، مجلة كلية التربية الأساسية ، المجلد 20، العدد 85، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، (2014).

3. باكير علي حسين: "**حُزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 20 أكتوبر 2013.

4. بولاماسيوجلو ناتالي: "**الليرة المريضة (التوتر الداخلي تسبب في تدهور اقتصادي وانخفاض الاستثمارات الأجنبية**"، مجلة العرب الدولية ، العدد 1534، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، المملكة المتحدة السعودية، (2009).

5. حسون جاسم: "**دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية**"، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، (2009).

6. الحسناوي علي حمزة سلمان: "**ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا 1960-1980**"، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 8، العدد 3، قسم التاريخ، جامعة كربلاء، العراق، (2010).

7. كركوكلي جمال كمال اسماعيل: "**أزمة الرئاسة التركية 2007م**"، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 4، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق، (2008).

8. الموسوي بتول هليل جبير: "**العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، (2014).

9. محي عبد العباس ماجد: "**الدور السياسي للتيار الاسلامي في تركيا خلال سنوات 1960-1980**"، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفية والتطبيقية ، المجلد 14، العدد 1، كلية العلوم، جامعة بابل، العراق، (2007).

10. محلي حسني: "**تركيا صراع الهوية**"، دراسة مقدمة ضمن سلسلة الملفات الخاصة، الجزيرة نت، (2002).

11. مسلط سعد عبد العزيز: "**الطرق والجماعات الصوفية ودورها في صنع القرار السياسي في تركيا**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، المجلد 2، العدد 4، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، العراق، (2009).

12. نوفل ميشال: "**تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 92، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، (2012).

13. نحاس أصلان الطيب:"**ثلاث سيناريوهات تنتظر مستقبل أردوغان**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17 أفريل 2014.

14. النعيمي لقمان عمر محمود: "**التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية**"، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 25، جامعة الموصل، العراق، (2012).

15. النعيمي نوري أحمد: "**الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا**"، مجلة العلوم السياسية ، العددان (38-39)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، (2009).

16. السويداني حامد محمد طه: "**العلاقات التركية-الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس 2009**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 28، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، (2012).

17. عبد العباس ماجد محي: "**الدور السياسي للتيار الاسلامي في تركيا خلال سنوات 1960-1980**"، مجلة كلية التربية ، المجلد 14، العدد 1، جامعة بابل، العراق، (2007)،

18. العبيدي محمد عبد الرحمان يونس: "**سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز (2002-2010)**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 23 ، جامعة الموصل، العراق، (2011).

19. العلاق عامر علي راضي: "**دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية وانعكاساته الدولية**"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 25 ، الجامعة المستنصرية، العراق، (2008).

20. العلوي جمال الدين محمد: "**يهود الدونمة والانقلاب السياسي العثماني 1908**"، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل، العراق، (2011).

21. عصمت برهان الدين عبد القادر: "**تطور الظاهرة الدينية– السياسية في تركيا المعاصرة**"، مجلة دراسات إقليمية ، العدد 4، جامعة الموصل، العراق، (2005).

22. فاضل كاظم حسين: "**الإسلام والعلمانية في تركيا (دراسة في نشأة الإسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب 1980**"، مجلة ديالى ، العدد 51، المعهد التقني، بعقوبة، العراق، (2011).

23. فهمي أماني: "**دستور تركيا**"، مقدم ضمن سلسلة دساتير العالم، المجلد 6، العدد 1924، المركز القومي للترجمة، القاهرة، (2011).

24. صالح منال محمد: "**التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا –حزب العدالة والتنمية– أُنموذجا**"، مجلة كلية العلوم الاسلامية ، المجلد 5، العدد 10، جامعة الموصل، العراق، (2010).

25. الرنتيسي محمد سمير: "**الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب**"، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، مارس 2015.

26. شالوخ هزبر حسن: "**المجلس الوطني الكبير ودوره السياسي في تركيا 1920–1924**"، مجلة ديالى ، العدد (59)، العراق، (2013).

27. شهاب مجيد حميد وآخرون: "**الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا**"، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد 2، جامعة بابل، العراق، 2010.

28. شك نغم نذير: "**الدور التركي والتغييرات في المنطقة العربية**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 44، جامعة بغداد، العراق، (2013).

29. خولي معمر: "**الإصلاح الداخلي في تركيا**"، دراسة مقدمة ضمن سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (2011).

30. الملحقية الثقافية السعودية في تركيا: **الدليل الإرشادي للطالب والباحث السعودي في تركيا**، الملحقية الثقافية السعودية في تركيا، أنقرة، ص 18.

الرسائل والأطروحات الجامعية

1) حراش عفاف: "**تركيا وقضية الانضمام للإتحاد الأوروبي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2011**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف حسين سنطوح، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، (2011).

2) حربي سهام عبد العزيز: "**التعليم العالي وآثره في النهضة التركية (دراسة تحليلية)**"، بحث مقدم لمادة الإدارة التربوية المقارنة، إشراف فدوة عمر، كلية التربية، جامعة طيبة، (2012).

3) السعدي رواء جاسم لطيف: **الإسلام السياسي (حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص العلوم السياسية، إشراف محمد عوض الهزايمة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، (2010).

4) الرحماني زيد أسامة أحمد: **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم العدالة والتنمية (2003-2010)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، (2013).

5) الغول يوسف يسري عبد الرؤوف: "**أثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية**"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص دراسات الشرق الأوسط، إشراف أسامة محمد أبو نحل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، (2011).

الموسوعات والمعاجم

1. البعلبكي منير: **معجم أعلام المورد**، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.

2. مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية: **الموسوعة العربية العالمية**.

الشبكة المعلوماتية

1. "**الإنتخابات المحلية التركية، الخلفية والنتائج والدلالات**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 1 أفريل 2014، ص 2، مُتحصل عليه من: http://studies.aljazeera.net ، بتاريخ 06- 5- 2016، 10:18.

2. **أردوغان يستعرض انجازات تركيا الإقتصادية خلال السنوات الأخيرة**، مُتحصل عليه من: http://www.turkpress.co/node/14177 ، بتاريخ 29-11-2015 ، 18:27.

3. أردوغان رجب طيب: **كما وعدناكم 2013 (خطابات الموازنة)**، مُتحصل عليه من الموقع الرسمي لحزب (العدالة والتنمية): http://www.akparti.org.tr/arabic/dosyalar ، بتاريخ 17-2-2016. 12:28.

4. **إرساء الديمقراطية في نظام التعليم**، مُتحصل عليه من :
http://www.turkpress.co/node/7049، بتاريخ 19-2-2015، 22:05.

5. البنك المركزي لجمهورية تركيا ومعهد الإحصاء التركي: **تدفق الإستثمار المباشر الى تركيا (بالمليون دولار أمريكي)**، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDIinTurkey.aspx، بتاريخ 07-3-2016، 15:52.

6. **الجزيرة نت**، مُتحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2015/7/29/، بتاريخ 14-03-2016. 18:55 .

7. عبد الجليل طارق: **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسطس 2001**، ص 24، مُتحصل عليه من الموقع الرسمي لحزب (العدالة والتنمية): http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-programi ، بتاريخ 17-02-2016. 12:06.

8. وزارة النقل والاتصالات التركية ومعهد الإحصاء التركي: "**البنية التحتية للمواصلات**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InfrastructureAndLogistics.aspx، بتاريخ 09-12-2015، 17:48.

9. **حكومة تركيا الاقتصادية..منظومة وطن وتجربة فريدة**، مُتحصل عليه من: http://www.turkey-post.net/p-4288 ، 13:27 بتاريخ 18-02-2016.

10. معهد الإحصاء التركي: "**إلكترونيات**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Electronics.aspx ، بتاريخ 18-03-2016، 11:39.

11. معهد الإحصاء التركي: "**البنية التحتية للإتصالات**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-

SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InfrastructureAndLogistics.aspx ،
بتاريخ 09-12-2015، 17:41.

12. معهد الإحصاء التركي: "**البنية التحتية للطاقة**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-
SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InfrastructureAndLogistics.aspx،
بتاريخ 25-12-2015، 15:05.

13. معهد الإحصاء التركي: "**زراعة وأغذية**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Agriculture.aspx ، بتاريخ 07-3-
2016، 16:29.

14. معهد الإحصاء التركي: "**حزمة إصلاحية جديدة للبحث والتطوير لتعزيز الابتكار**"، مُتحصل عليه
من: http://www.invest.gov.tr/ar-
SA/infocenter/news/Pages/220216-turkey-new-r-d-reform-package-
launched.aspx ، بتاريخ 10-03-2016. 13:23.

15. معهد الإحصاء التركي: "**النظام المالي والسياسة المالية**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-
SA/investmentguide/investorsguide/Pages/MacroEconomicIndicators.aspx،
بتاريخ 06-12-2015، 17:40.

16. معهد الإحصاء التركي: "**السياحة**"، مُتحصل عليه من:
SA/sectors/Pages/WellnessAndTourism.aspx http://www.invest.gov.tr/ar- ،
بتاريخ 07-3-2016، 15:54.

17. معهد الإحصاء التركي: "**صناعة السيارات**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Automotive.aspx ، بتاريخ 14-03-
2016، 18:46.

18. معهد الإحصاء التركي: "**القوة العاملة**"، مُتحصل عليه من: http://www.invest.gov.tr/ar-
SA/investmentguide/investorsguide/Pages/DemographyAndLaborForces.aspx ،
بتاريخ 09-12-2015، 16:47.

19. معهد الإحصاء التركي: "**التجارة الخارجية التركية**" مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InternationalTrade.aspx ، بتاريخ 06-12-2015، 20:20.

20. معهد الإحصاء التركي: "**تعدين**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Mining.aspx ، بتاريخ 07-3-2016، 16:25.

21. معهد الإحصاء التركي: "**تصنيع**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Manufacturing.aspx، بتاريخ 14-03-2016،18:40.

22. معهد الإحصاء التركي: "**تركيا الناتج المحلي الإجمالي 1960-2015**"، مُتحصل عليه من:
http://www.tradingeconomics.com/turkey/gdp ، بتاريخ 13-12-2015، 14:19.

23. معهد الإحصاء التركي: **تركيا تتصدر أوربا في إنتاج المركبات الخفيفة**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/infocenter/news/Pages/221215-turkey-tops-europe-in-lcv- production.aspx ، بتاريخ 14-03-2016، 19:00.

24. معهد الإحصاء التركي: "**الخدمات المالية**"، مُتحصل عليه من:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/FinancialServices.aspx ، بتاريخ 07-3- 2016، 08:16.

25. المعرفة: **جلال بايار**، مُتحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php ، بتاريخ 22-04-2016، 17:25.

26. المعرفة: **فخري قوتورك**، مُتحصل عليه من: http://www.marefa.org/index.php ، بتاريخ 20-04-2016، 19:10.

27. مشروع تركيا "الفاتح": هل هو خطة للتغلب على الفجوة الرقمية أم حماسة بدافع الإيمان بالتكنولوجيا؟، مُتحصل عليه من:
https://www.rti.org/pubs/arabic_turkey_fatih_cvrs_insidepgs_101515_r1.pdf ، بتاريخ 31-3-2016، 12:19.

28. سلمي جلال: "**الاستقرار الاقتصادي في تركيا**"، مُتحصل عليه من:
http://www.turkpress.co/node/15023 ، بتاريخ 29-11-2015، 18:59.

29. الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام 2023، مُتحصل عليه من الموقع الرسمي لحزب (العدالة والتنمية): http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon ، بتاريخ 17-2-2016، 12:01 .

30. ترك بوست: **بالصور.. هكذا غير السياسة وجوه زعمائها الأتراك**، مُتحصل عليه من:
http://www.turkey-post.net/p-60988/، بتاريخ 20-04-2016، 13:34).

31. http://coas.howard.edu/politicalscience/kavakci، بتاريخ 20-04-2016، 14:12.

32. https://translate.google.dz ، بتاريخ 20-04-2016، 17:16.

المراجع الأجنبية:

A- Studies & Reports

1- ÇARKOĞLU ALİ: **"Turkey's 2011 General Elections: Towards a Dominant Party System?",** insight turkey magazine, Vol 13, No 3, Turkey, (2011).

2- Cagaptay Soner: **"hamas visits ankara: the akp shifts terkey' s role in the middel east"**, The Washington Institute , February 16, 2006, Obtained from it: http://www.washingtoninstitute.org , on 1-05-2016 , 07:23.

3- Haji Amir Mohammad, Elmani Yousef : "**turkey-israel relationship in the past decade and its consequences for iran"**, iranian review of foreign affairs, vol 2, no 3, iran, (2011).

4- Sambur Bilal: **"The Great Transformation of Political Islam in Turkey: The Case of Justice and Development Party and Erdogan"**, European Journal of Economic and Political Studies, No 3, Istanbul, (2009).

5- Taşpınar Ömer : Turkey: **"The New Model?"**, Presented in a series of studies The Woodrow Wilson Center, April 2012, Obtained from it: http://www.brookings.edu , on 01-05-2016. 16:48.

Theses and dissertations:

1 - ArslantaŞ Şenol: **the political analysis of the syrian crisis and the zero-problem policy with syria**, a letter of introduction for the Master's degree of science in the department of international relations , Middle East Technical University, Ankara , 2013.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
المقدمة	**1**
الفصل التمهيدي: الواقع التاريخي والجيوسياسي لتركيا (1924- 2001).	**10**
أولا: إلغاء الخلافة الإسلامية 1924م وقيام الجمهورية التركية القومية.	**10**
ثانيا: تركيا من الأحادية الحزبية الى التعددية الحزبية.	**17**
ثالثا: الانقلابات العسكرية في تركيا.	**22**
الفصل الأول: جذور نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية.	**31**
أولا: نشأة الأحزاب الإسلامية في تركيا.	**31**
ثانيا: تأسيس الحزب.	**39**
ثالثا: أهداف ومبادئ الحزب.	**42**
رابعا: وصول الحزب إلى سدة الحكم.	**45**
الفصل الثاني: دور الحزب في النهضة السياسية والدستورية والقانونية لتركيا.	**55**
أولا: النظام السياسي والدستور.	**55**
ثانيا: القضاء والقانون.	**61**
ثالثا: الإصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية.	**65**
رابعا: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.	**71**
الفصل الثالث: دور الحزب في النهضة الاقتصادية لتركيا.	**81**

أولا: السياسة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية ومظاهر التغيير.	**81**
ثانيا: أسس النهضة الاقتصادية في تركيا ومظاهر التحول .	**87**
ثالثا: معيقات التنمية الاقتصادية في تركيا.	**104**
الفصل الرابع: دور الحزب في النهضة الاجتماعية والتعليمية لتركيا.	**109**
أولا: السياسة الاجتماعية لحزب العدالة والتنمية ومظاهر التغيير.	**109**
ثانيا: السياسة التعليمية لحزب العدالة والتنمية ومظاهر التغيير.	**121**
الخاتمة.	**131**
قائمة الملاحق.	**136**
قائمة المصادر والمراجع.	**149**
فهرس المحتويات.	**161**